



الجمهورية التونسية
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

الباب 10
المشروع السنوي
للقدرة على الأداء لسنة 2017
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

نوفمبر 2016

الفهرس

- 1..... المحور الأول التقديم العام
- 3..... المحور الأول: التقديم العام
- 3..... I تقديم وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والسياسات القطاعية
- 6..... II الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط
- 12..... المحور الثاني تقديم برامج الوزارة
- 13..... برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء
- 13..... 1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته
- 14..... 2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
- 15..... 1.1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج الفرعي 1: التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات
- 16..... 2.1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج الفرعي 2 : الإحصاء
- 18..... 2.2 تقديم أنشطة البرنامج
- 27..... برنامج التنمية القطاعية والجهوية
- 27..... 1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته
- 27..... 2. إستراتيجية البرنامج
- 30..... البرنامج الفرعي الأول: البرامج الجهوية للتنمية
- 32..... البرنامج الفرعي الثاني: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية:
- 34..... 1. II تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج الفرعي الأول : البرامج الجهوية للتنمية
- 34..... 2. II تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء للبرنامج الفرعي 2 التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
- 34..... III مؤشرات قياس الاداء للبرنامج موزعة حسب البرامج الفرعية:
- 36..... 1. III البرنامج الفرعي الأول 1.2 "البرامج الجهوية للتنمية" :
- 41..... 2. III البرنامج الفرعي الثاني 2.2 "التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية":
- 45..... 3. نفقات البرنامج

45..... 1.3 ميزانية البرنامج

51..... برنامج التعاون الدولي

51..... 1. تقديم برنامج التعاون الدولي وإستراتيجيته:

51..... التعاون المالي:

52..... التعاون الفني

53..... 2. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج التعاون الدولي:

55..... تقديم أنشطة البرنامج

59..... 3. نفقات البرنامج :

65..... برنامج الإحاطة بالاستثمار

65..... 1. تقديم برنامج الإحاطة بالاستثمار:

68..... 11. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

68..... تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج :

70..... تقديم أنشطة البرنامج:

72..... 111. نفقات البرنامج:

78..... برنامج القيادة والمساندة

78..... 1. تقديم برنامج القيادة والمساندة وإستراتيجيته:

78..... 2. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

78..... 1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج :

81..... 2.2 تقديم أنشطة البرنامج:

82..... 3. نفقات البرنامج:

89 الملاحق

- 91 بطاقات مؤشرات قياس الأداء بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التوازنات الجملية والإحصاء
- 107 بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التنمية القطاعية والجهوية
- 141 بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التعاون الدولي
- 147 بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج الإحاطة بالاستثمار
- 161 بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة
- 169 بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية المتدخلة في برنامج التوازنات الجملية والإحصاء
- 175 بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية المتدخلة في برنامج التنمية القطاعية والجهوية
- 199 بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية المتدخلة في برنامج الإحاطة بالاستثمار

المحور الأول
التقديم العام

المحور الأول: التقديم العام

1 تقديم وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والسياسات القطاعية

تضطلع وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بمهام أساسية كإعداد الاستراتيجيات والمخططات التنموية والموازن الاقتصادية كما تتولى الإعداد والاقتراح والمشاركة في تنفيذ استراتيجية شاملة ومتناسقة لدفع التعاون الدولي بين البلاد التونسية والبلدان الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية في الميادين الاقتصادية والمالية والفنية وهي مكلفة أيضا بالنهوض بالشراكة ودعم وتنمية الاستثمار. وعلى هذا الأساس تتمحور مشمولات الوزارة أساسا حول:

- ضبط التقديرات الاقتصادية ومتابعة وتقييم تطورات الظرف الاقتصادي.
- إعداد استراتيجيات وسياسات التنمية في إطار المخططات والموازن الاقتصادية بالتنسيق مع الوزارات والهيكل المعنية.
- ضبط السياسات القطاعية وبرامج البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية بالتنسيق مع الهيكل المعنية.
- متابعة مشاريع التنمية والمشاركة في وضع ميزانية الدولة وتقييم البرامج المنجزة.
- إعداد سياسات واستراتيجيات التنمية الجهوية والقطاعية بالتعاون مع كل الهيكل المتدخلة كالوزارات والمجالس الجهوية والهيكل الجهوية المعنية.
- تنفيذ ومتابعة توجهات الحكومة في الميادين التي لها علاقة بالتنمية القطاعية والجهوية.
- تصور وإعداد ومتابعة تنفيذ برامج التنمية الجهوية الداعمة لمقومات التنمية بكل مناطق البلاد.
- التصرف في البرامج الجهوية للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة بما في ذلك برنامج الحضائر الجهوية.
- إعداد الدراسات الاقتصادية والقطاعية اللازمة لدفع التنمية القطاعية؛ الجهوية ومساندة الاستثمارات القطاعية والجهوية الخاصة والعامة.
- النهوض بالمعلومات الإحصائية.
- إعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.
- تقديم ملفات التعاون الدولي مع الخارج على المستوى الاقتصادي والمالي والفني.

- إعداد المفاوضات في مجال التعاون الدولي والاستثمار الخارجي بالتعاون مع الوزارات المعنية.
- المشاركة في المفاوضات الثنائية في الميادين الراجعة بالنظر للوزارة.
- الإشراف على تسيير المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال التعاون الدولي والاستثمار الخارجي وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات المتولدة عنها.
- متابعة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات في مجالي التعاون الدولي والاستثمار الخارجي والداخلي.
- تنمية عمليات النهوض بفرص الشراكة والاستثمار الخارجي من خلال مساندة ومساعدة عمليات الاستثمار الخارجي بالبلاد التونسية والعمل على تكثيف فرص العمل بالخارج للخبرات والقدرات التونسية
- تمثيل البلاد التونسية في الاجتماعات الدورية للهيئات الدولية والإقليمية ذات الصبغة المالية وفي الندوات الدولية والإقليمية ذات الصبغة الاقتصادية والمالية والفنية وذلك بالتعاون مع الوزارات الأخرى.

1.1 إستراتيجية القطاع

تكتسي سنة 2017 أهمية بالغة باعتبار ما ينتظر تسجيله على المستوى المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال الانطلاق في تنفيذ الاستراتيجية التنموية للبلاد التي من شأنها أن توفر الإطار الملائم والحافز لبلورة منوال تنموي كفيل بتحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة المتمثلة أساسا في:

- تسريع نسق النمو وإعادة تنشيط وتنويع وتطوير الاقتصاد الوطني والجهوي ومزيد تحسين مناخ الأعمال والتنافسية .
- التقليل من الفوارق الجهوية وإحكام استغلال الطاقات والثروات المتوفرة بالجهات.
- دعم الإنتاج الإحصائي ومواصلة تطوير منظومة الإحصاء
- دعم التنمية البشرية ومواصلة الإحاطة بالفئات الضعيفة.
- تنويع مصادر التمويل لترشيد التداين الخارجي.
- مزيد تعبئة الموارد في شكل هبات وإحكام توظيفها للتخفيض في أعباء الاقتراض على ميزانية الدولة.

- تنمية الاستثمار من خلال عمليات النهوض بفرص الشراكة والاستثمار الخارجي وتحسين مناخ الاستثمار.
- تكثيف فرص العمل بالخارج للخبرات والقدرات التونسية.
- تأكيد دور تونس كبلد محوري في مجال التعاون جنوب-جنوب.

المؤسسات تحت الإشراف

- المعهد الوطني للإحصاء،
- المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية،
- المندوبية العامة للتنمية الجهوية،
- ديوان تنمية الشمال الغربي،
- ديوان تنمية الوسط الغربي،
- ديوان تنمية الجنوب،
- وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي،
- الصندوق التونسي للاستثمار،
- الهيئة التونسية للاستثمار.

1. 2 برامج الوزارة

وفي هذا الإطار تم تفريع "مهمة" وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي إلى (05) برامج تتوزع كالتالي:

- البرنامج عدد 1: التوازنات الجمالية والإحصاء.
- البرنامج عدد 2: التنمية القطاعية والجهوية.
- البرنامج عدد 3: التعاون الدولي.
- البرنامج عدد 4: تنمية الاستثمار.
- البرنامج عدد 5: القيادة والمساندة.

II الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط

II.1 تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2017

ينصهر مشروع ميزانية وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي لسنة 2017 في إطار الأهداف والمقتضيات الواردة في منشور السيد رئيس الحكومة عدد 09 المؤرخ في 09 ماي 2016 خاصة منها المتعلقة بحسن توظيف الموارد البشرية والتحكم في نفقات التسيير إلى جانب إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع والبرامج المتواصلة التي تم إقرارها في المخطط التنموي 2016-2020 والمشاريع ذات المردودية العالية والمشاريع الكبرى التي تساهم مباشرة في تحقيق أهداف السياسات العمومية المدرجة بالمشاريع السنوية للقدرة على الأداء لسنة 2017 والتي من شأنها أن تدفع بنسق التنمية في الجهات على المستويين النوعي والكمي.

وبناء على ما تقدم تم ضبط الاعتمادات للوزارة لسنة 2017 في حدود **534.984** أدمقابل **568.092** أ.دأي بنقص قدره **33.108** أ.د أي بنسبة 5.8% مقارنة بسنة 2016 موزعة كما يلي:

- نفقات التصرف: 62.353 أ.د مقابل 62.916 أ.د في 2016.
- نفقات التنمية: 472.631 أ.د مقابل 505.176 أ.د في 2016.

جدول عدد 1:
تطور ميزانية الوزارة لسنة 2017
حسب البرامج والبرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

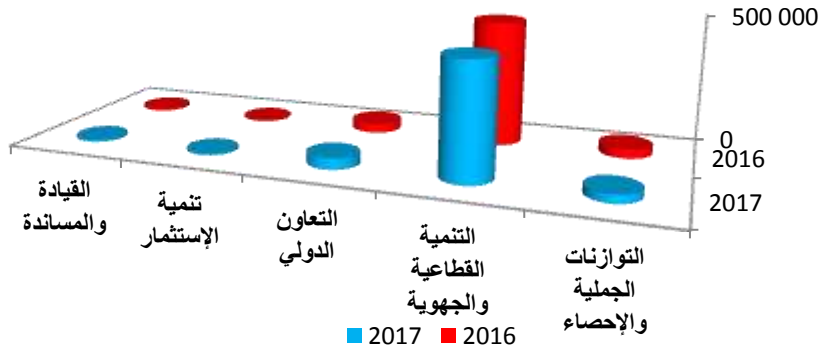
الوحدة: ألف دينار

تطور اعتماد الدفع		مقترحات 2017		قانون المالية 2016	إنجازات 2015	البرامج والبرامج الفرعية
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد			
-25%	-2069	6115	6115	8184	6942	البرنامج الفرعي 1-1: التوازنات الجمالية والدراسات
-1.6%	-425	26391	26391	26816	25324	البرنامج الفرعي 1-2: الإحصاء
-7%	-2494	32506	32506	35000	32266	مجموع البرنامج 1: التوازنات الجمالية والإحصاء
7.9%	-37132	432922	565211	470054	345527	البرنامج الفرعي 1-2: البرامج الجهوية للتنمية
1%	115	11699	12099	11584	9713	البرنامج الفرعي 2-2: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
-7.6%	-37017	444621	577310	481638	355240	مجموع البرنامج 2: التنمية القطاعية والجهوية
20%	6216	37939	37939	31729	24463	البرنامج الفرعي 1-3: التعاون المالي
-100%	-4305	4597	4597	4305	4813	البرنامج الفرعي 3-3: التعاون الفني
18%	6502	42536	42536	36034	29276	مجموع البرنامج 3: التعاون الدولي
36%	80	300	300	220	179	البرنامج الفرعي 1-4: سياسات الاستثمار والمشاريع الكبرى
5739%	327789	6260	6260	5712	6479	البرنامج الفرعي 2-4: الترويج
10.6%	628	6560	6560	5932	6658	مجموع البرنامج 4: تنمية الإستثمار
-1%	-47	7806	7806	8343	6792	البرنامج الفرعي 1-5: التصرف في الموارد البشرية والمادية
-6%	-69	955	955	1146	935	البرنامج الفرعي 1-5: النظام المعلوماتي
-7.6%	-728	8761	8761	9489	7727	مجموع البرنامج 5: القيادة والمساندة
-5.8%	-33108	534984	667673	568092	431168	المجموع العام للبرامج

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

رسم بياني عدد 1:

تطور ميزانية الوزارة لسنتي 2016 و 2017 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)



- تقديم ميزانية الوزارة حسب البرامج والبرامج الفرعية طبقا للجدول عدد 2 والرسم البياني عدد 2:

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية الوزارة * لسنة 2017 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

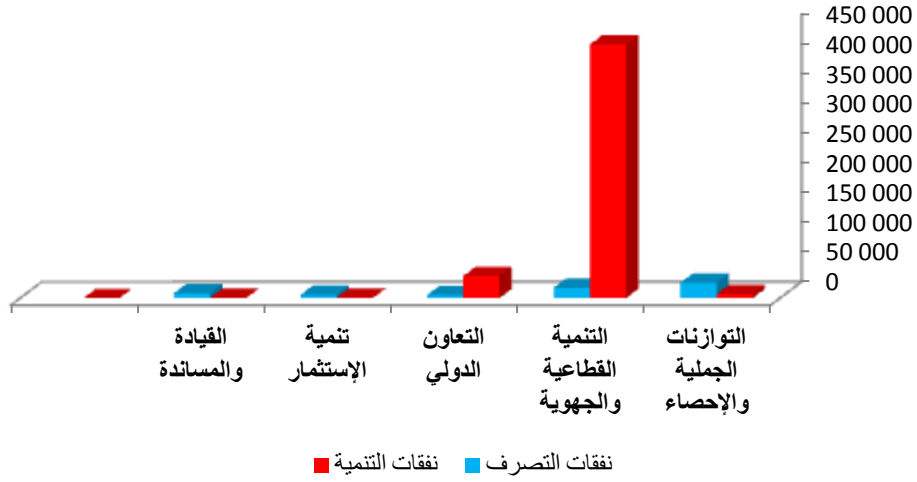
البرامج	التوازنات الجمالية والإحصاء	التنمية القطاعية والجهوية	التعاون الدولي	تنمية الاستثمار	القيادة والمساندة	المجموع
نفقات التصرف	25766	17517	5249	5560	8261	62353
التاجير العمومي	22092	15424	4584	4270	4961	51331
وسائل المصالح	2981	1766	635	1227	2811	9420
التدخل العمومي	693	327	30	63	489	1602
نفقات التنمية	6740	427104	37287	1000	500	472631
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	500	500
على الميزانية	-	-	-	-	500	500
التمويل العمومي	6740	427104	37287	1000	-	472131
على الميزانية	6740	417104	37287	1000	-	462131
على القروض الخارجية	-	10000	-	-	-	10000
المجموع	32506	444621	42536	6560	8761	534984

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

رسم بياني عدد 2:

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2017 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار



II. تقديم إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 للوزارة

بيان توزيع الاعتمادات داخل الوزارة حسب البرامج وحسب طبيعة النفقة على المدى المتوسط وعلاقته باستراتيجية القطاع بالاعتماد على الجدولين التاليين:

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2017-2019) للوزارة:
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2016	إنجازات			النفقات
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
			62916	58853			نفقات التصرف
		62353	62916	58853			على موارد الميزانية
		51331	53518	50135			التاجير العمومي
		9420	7987	7304			وسائل المصالح
		1602	1411	1414			التدخل العمومي
		1650	-	-			على الموارد الذاتية للمؤسسات
		910	-	-			التاجير العمومي
		485	-	-			وسائل المصالح
		255	-	-			التدخل العمومي
		472631	505176	372314			نفقات التنمية
		462631	475176	346391			على موارد الميزانية
		500	730	318			الاستثمارات المباشرة
		462131	474446	346073			التمويل العمومي
		10000	30000	25924			على موارد القروض الخارجية الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
		10000					التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
			568092	431168			الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
		534984					الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2017-2019) للوزارة:
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2016	إنجازات			البرامج
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
35838	34131	32506	35000	32266		التوازنات الجمالية والإحصاء	
490195	466852	444621	481638	355240		التنمية القطاعية والجهوية	
46896	44663	42536	36034	29276		التعاون الدولي	
7232	6888	6560	5932	6658		تنمية الاستثمار	
9659	9199	8761	9489	7727		القيادة والمساندة	
589820	561733	534984	568092	431168		المجموع	

المحور الثاني
تقديم برامج الوزارة

برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء

رئيس البرنامج: السيد لطفي الفرادي رئيس هيئة التوازنات الجمالية والإحصاء

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته

يمثل برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء من المهام الأساسية لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي حيث يعنى البرنامج بجانب هام من مشمولات الوزارة باعتبار دورها الأفقي في بلورة منوال التنمية لا سيما فيما يتعلق بضبط التقديرات الجمالية ورسم التوازنات الجمالية والمساهمة في إعداد الإصلاحات الهيكلية وتحسين التنافسية مناخ الأعمال وذلك ضمن الميزان الاقتصادي السنوي وعلى المدى المتوسط في إطار مخطط التنمية.

وتبعاً لذلك يضمّ هذا البرنامج الإدارة العامة للتقديرات والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية والمعهد الوطني للإحصاء.

وقد تم ضبط استراتيجية البرنامج بالنسبة لسنة 2017 على ضوء التوجهات العامة للسياسات التنموية للبلاد والتي تدرج ضمن مشمولات الوزارة في هذا المجال، وتتمحور استراتيجية البرنامج بالأساس حول:

- إعداد الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الأهداف التنموية.
- رسم تقديرات منوال النموّ في إطار الميزان الاقتصادي ومخطط التنمية،
- متابعة وتحليل الوضع الاقتصادي والتوازنات الجمالية على ضوء تطور الظرف الاقتصادي،
- دراسة وبلورة السياسات الاقتصادية والسياسات القطاعية واقتراح الإصلاحات في الميدان الاقتصادي،
- متابعة وتحليل واستشراف القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي وبلورة الإجراءات الإصلاحية لتطوير التنافسية ومناخ الأعمال،
- الإشراف على تطوير المنظومة الإحصائية وتعزيز الدور المحوري للمعهد الوطني للإحصاء في إنتاج ونشر الاحصائيات وتوسيع مجالاتها حسب المعايير المعمول بها.

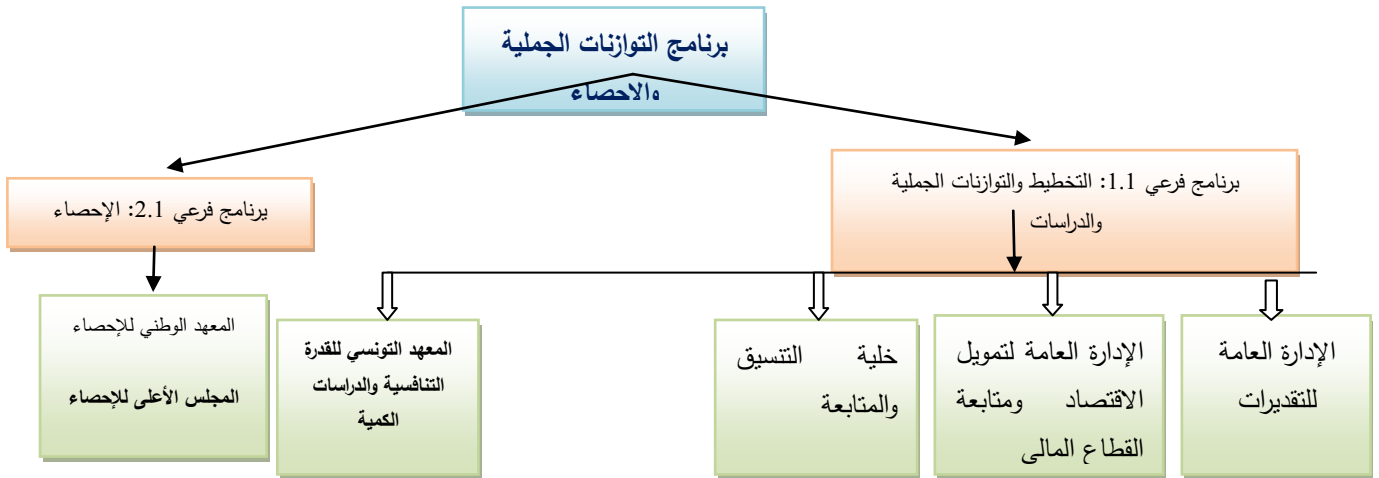
ويهدف برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء إلى:

1. تطوير منظومة التقديرات والتحليل الاقتصادية،
2. توفير الدراسات والتحليل المناسبة لاضفاء مزيد من النجاعة على مستوى القرار في المجال الاقتصادي والاجتماعي،
3. دعم إنتاج ونشر الإحصائيات،
4. تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة،

كما ينقسم برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء إلى برنامجين فرعيين:

I-البرنامج الفرعي الأول:التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات،

II-البرنامج الفرعي الثاني:الإحصاء،



2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير منظومة التقديرات والتحليل المتعلقة بإعداد الاستراتيجيات التنموية ومخططات التنمية والميزان الاقتصادي والتحليل الظرفية وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين. كما يرمي البرنامج إلى تطوير الدراسات والتحليل لدعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بالعلاقة مع التوجهات العامة للدولة وتوفير السند لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وبالتوازي يشمل البرنامج تدعيم

إنتاج ونشر الإحصائيات بغرض توفير المعطيات الموثوقة والمحينة للأعوان الاقتصاديين طبقا للمعايير الدولية المتعارف عليها.

2-1 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج

2-1-1 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج الفرعي 1: التخطيط والتوازنات الجمالية

والدراسات

يشتمل البرنامج الفرعي الأول التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات، على هدفين وأربع مؤشرات لقياس الاداء تم اختيارها بالاعتماد على مشمولات الإدارة العامة للتقديرات والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، وقد تم في هذا المجال اعتماد مقاييس موضوعية وعملية لتقييم النتائج المحققة ومدى توظيف الاعتمادات حسب البرامج والأنشطة.

الهدف 1-1-1: تطوير منظومة التقديرات والتحليل الاقتصادية الجمالية

- تقديم الهدف: تطوير منظومة التقديرات والتحليل الاقتصادية الجمالية مع تحسين مناهج إعداد الميزان الاقتصادي والتحليل الظرفية.
- مرجع الهدف: الإدارة العامة للتقديرات.
- مبررات اعتماد المؤشرات: قياس حجم الأعمال الدورية المنجزة في مجالات إعداد التقديرات والتحليل المتعلقة بالميزان الاقتصادي وتدقيق متابعة الوضع الاقتصادي وتقييمه وكذلك متابعة تنفيذ مخطط التنمية.

التقديرات			2016	الانجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
8	8	7	6	4	2	2	عدد وثائق المنتجة بصفة دورية	

الهدف 1-1-2: النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

- تقديم الهدف: دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من خلال إنجاز الدراسات والتحليل المندرجة ضمن التوجهات العامة للدولة والمستجيبة لمشاغل التنمية في القطاعين العام والخاص
- مرجع الهدف: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية،
- مبررات اعتماد المؤشرات: إن حجم الدراسات المنجزة ونوعيتها من شأنها أن تساهم في اتخاذ القرار المجدي وتوفير السند لاتخاذ الإجراءات المناسبة. كما أن إنجازها في الآجال وتبليغ نتائجها إلى المعنيين ليتم توظيفها في أشغال وزارة الإشراف والهياكل الحكومية والخاصة وتطوير جودتها تمكن من الاستفادة القصوى من هذه الدراسات.

مؤشرات قياس أداء الهدف	الوحدة	الانجازات			2016	التقديرات		
		2013	2014	2015		2017	2018	2019
1-2-1-1								
1- حجم الدراسات (الدراسات المنجزة)	%	67	97	100	100	100	100	100
2-2-1-1								
2- منظومة النشر والاتصال	%	18	32	40	50	55	60	60
3-2-1-1								
3- دعم المناهج وأطر العمل	معدل أيام التأطير	4.8	16.1	20	25	30	30	30

2-1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج الفرعي 2 : الإحصاء

يشمل البرنامج الفرعي الثاني الإحصاء هدفين وثلاث مؤشرات لقياس الاداء تم اختيارهما بالاعتماد على مشمولات الوزارة والمعهد الوطني للإحصاء والمجلس الوطني للإحصاء وتأخذ هذه المنهجية بعين الاعتبار ضرورة إرساء مقاييس موضوعية وعملية لتقييم النتائج المحققة ومدى توظيف الاعتمادات حسب البرامج والأنشطة.

الهدف 1-2-1: تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي

- تقديم الهدف: العمل على إنجاز المسوحات المبرمجة والنهوض بالإحصائيات الجهوية باعتبارها مهمة الدور الذي تلعبه المعطيات الإحصائية الرسمية في المساعدة على أخذ القرار واقتراح المشاريع والبرامج التنموية في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- مرجع الهدف: المعهد الوطني للإحصاء.
- مبررات اعتماد المؤشرات: قياس مدى إنجاز برنامج عمل المعهد.

التقديرات			2016	الانجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
1-1-2-1								
100	97	95	90	85	80	75	نسبة	انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة،

الهدف 2-2-1: تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة

- تقديم الهدف: العمل على تحسين جودة المعلومة الإحصائية واستغلالها بالعلاقة مع تكريس مبادئ الجودة واعتماد الطرق المثلى في إنتاج المعطيات الإحصائية الرسمية.
- مرجع الهدف: المعهد الوطني للإحصاء.
- مبررات اعتماد المؤشرات: لقياس مدى احترام رزمة النشر ومدى تطوير المؤهلات البشرية التي تقوم بالعمل الإحصائي ومن شأنها ان تنهض بجودة المعلومة الإحصائية.

التقديرات			2016	الانجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
1-2-2-1								
104	101	102	104	106	110	111	نسبة	احترام رزمة النشر
2-2-2-1								
80	72	70	63	55	50	40	نسبة	الدورات التكوينية المنجزة

2.2- تقديم أنشطة البرنامج

يحوصل الجدول التالي مختلف الأنشطة التي تساهم في تحقيق القيمة المنشودة للمؤشرات لسنة 2017 مع بيان تأثيرها المالي.

تقديرات الإعتمادات للأنشطة	الأنشطة	تقديرات المؤشرات 2017	المؤشرات	الأهداف
-	إعداد وثيقة الظرف الاقتصادي الوطني والعالمي	04	عدد الوثائق	تطوير منظومة التقديرات والتحليل الاقتصادية
-	الوثيقة الاطارية لإعداد ميزانية الدولة (أعدادها في جويلية وتحيينها في أفريل)	02	التحليلية للوضع الاقتصادي والاجتماعي (دورية)،	
-	إعداد الميزان الاقتصادي	01		
-	بلورة تقديرات ثلاثية لعدد المجمعات الاقتصادية على مستوى بنود الاتفاق		تطوير نموذج التقديرات الاقتصادية	
-	بلورة تقديرات سنوية للعمليات المالية للدولة	70	الخصوصية،	
-	تحسين النموذج الحالي			
-	اجتماعات تضم علاوة على ممثلي الهياكل الإدارية ممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات المهنية ذات العلاقة.			
-	دعم التمشي التشاركي والاستشراف في إعداد المخطط والميزان الاقتصادي من خلال تطوير نسبة المشاركين في الاستشارات من خارج الهياكل الإدارية.	75%	نسبة المشاركين في الاستشارات من خارج الهياكل الإدارية	
-	دراسات حول التنافسية والتمويل والنمو والتشغيل والاستثمار والنمذجة واقتصاد المعرفة		حجم الدراسات (المنجزة)	النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي
-	دراسات حول المالية العمومية والتنمية المستدامة			
-	الاستجابة لطلبات العرضية الواردة			

تقديرات الإعتمادات للأنشطة	الأنشطة	تقديرات المؤشرات 2017	المؤشرات	الأهداف
	من وزارة الإشراف			والاجتماعي
	- تطوير الموقعين الداخلي والخارجي للمعهد			
	- تكثيف الندوات والملتقيات الإعلامية	%	منظومة النشر والاتصال	
	- تطوير منظومة المتابعة الإعلامية والمباشرة			
	- تكثيف النشريات الورقية والإلكترونية			
	- إنجاز عمليات تكوين وتأهيل	يوم/شخص		
	- تكثيف تبادل زيارات العمل وتنظيم الندوات والملتقيات الدراسية			
	- المساهمة في أنشطة الهياكل الأخرى في مجالات الاهتمام المشترك.		دعم المناهج وأطر العمل	
	- تطوير المناهج والأنشطة المشتركة			
	- مسوحات عينية			تدعيم
	- المسوحات الدورية		انجاز العمليات الإحصائية	الركائز
	- الحسابات القومية		المبرمجة	الأساسية
	- متابعة الظرف الإقتصادي			للمعمل
	- السجل الوطني للمؤسسات			الإحصائي
	- نشر الأعمال المنجزة وفق الروزنامة المبرمجة.		احترام رزنامة النشر	تطوير
	- إرساء مركز تكوين			جودة
	- إعداد البرنامج السنوي حسب الطلب وتنفيذه		الدورات التكوينية المنجزة:	المعطيات
	- مواصلة تنفيذ البرنامج السنوي لتكوين أعوان المعهد			الإحصائية المنتجة

نفقات البرنامج

1.3 - ميزانية البرنامج

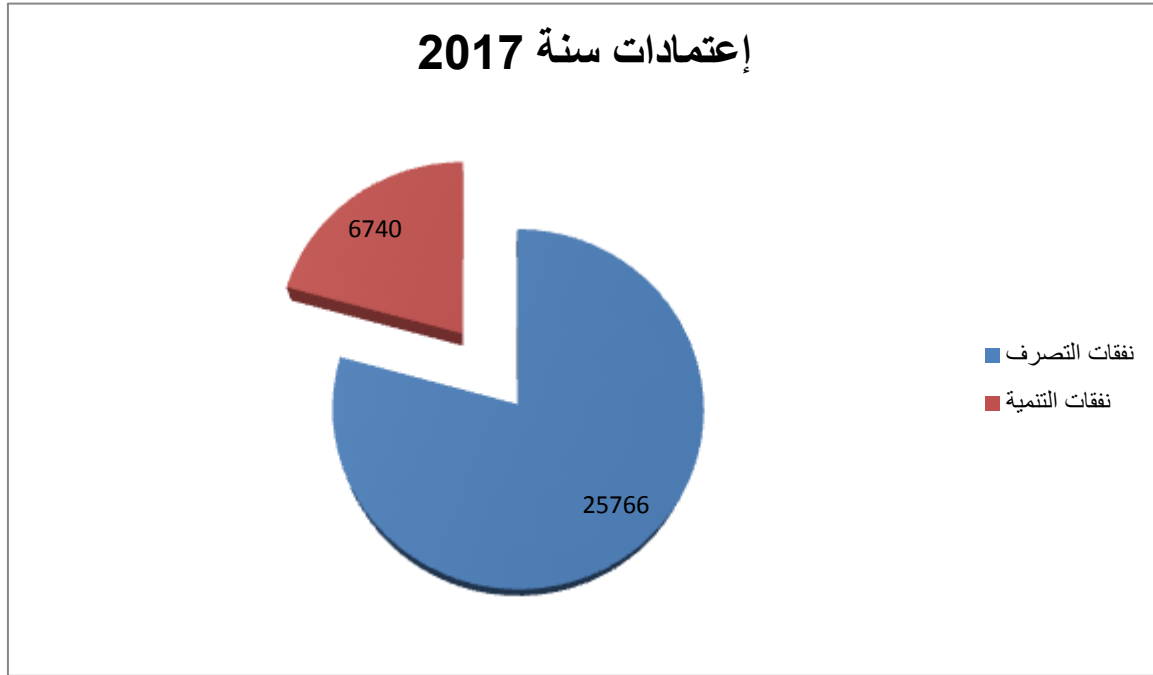
تطور اعتمادات برنامج*التوازنات الجملية والإحصاء

الوحدة : ألف دينار

نسبة التطور (2017-2016)		تقديرات 2017		قانون المالية 2016 (1)	انجازات 2015	بيان البرنامج
النسبة (%) (1)/(2)	المبلغ (1)-(2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
6%-	1644-	25766	25766	27410	25366	العنوان الأول: نفقات التصرف
8%	1939-	22092	22092	24031	22648	التأجير العمومي
6.5%	181	2981	2981	2800	2115	وسائل المصالح
19.7%	114	693	693	579	603	التدخل العمومي
11.2%-	850-	6740	6740	7590	6900	العنوان الثاني: نفقات التنمية
						الاستثمارات المباشرة
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
11.2%-	850-	6740	6740	7590	6900	التمويل العمومي
17%	1264	6740	6740	7590	6900	على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
						صناديق الخزينة
7%-	2494-	32506	32506	35000	32266	مجموع البرنامج

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

توزيع ميزانية برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء لسنة 2017 حسب طبيعة النفقة
اعتمادات الدفع



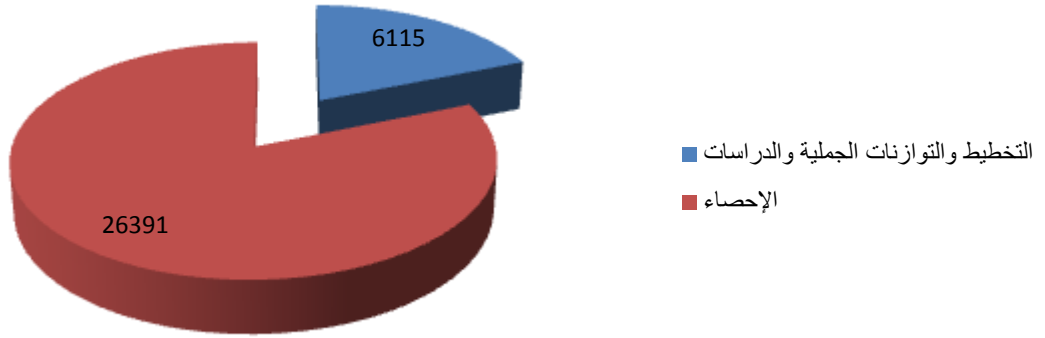
توزيع ميزانية البرنامج: التوازنات الجمالية والإحصاء لسنة 2017 حسب البرامج الفرعية
(اعتمادات الدفع):

الوحدة: ألفدينارا

المجموع حسب طبيعة النفقة	البرنامج الفرعي 2: الإحصاء	البرنامج الفرعي 1: التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات	البرامج الفرعية طبيعة النفقة
25766	20121	5645	نفقات التصرف
22092	17510	4582	التأجير العمومي
2981	2011	970	وسائل المصالح
693	600	93	التدخل العمومي
6740	6270	470	نفقات التنمية
			الاستثمارات المباشرة
6740	6270	470	التمويل العمومي
			صناديق الخزينة
32506	26391	6115	المجموع حسب البرامج الفرعية

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تقديرات 2017



2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 لبرنامج التوازنات الجمالية والإحصائية:

تقديم إطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2016	إنجازات			النفقات
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
29228	27836	26511	27894	25366			نفقات التصرف
28407	27054	25766	27410	25366			على موارد الميزانية
24357	23197	22092	24031	22648			التأجير العمومي
3286	3130	2981	2800	2115			وسائل المصالح
764	728	693	579	603			التدخل العمومي
821	782	745	484				على الموارد الذاتية للمؤسسات
650	619	590	484				التأجير العمومي
143	136	130	0				وسائل المصالح
27	26	25	0				التدخل العمومي
7430	7077	6740	7590	6900			نفقات التنمية
7430	7077	6740	7590	6900			على موارد الميزانية
							الاستثمارات المباشرة
7430	7077	6740	7590	6900			التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
35838	34131	32506	35000	32266			الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
36660	34914	33251	35484				الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

2.2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 حسب البرامج الفرعية:

1.2.2.3-إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 للبرنامج الفرعي:

التخطيط والتوازنات الجملية والدراسات :

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2016	إنجازات			النفقات
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
7044	6709	6390	8858	6842			نفقات التصرف
6223	5927	5645	7674	6842			على موارد الميزانية
5052	4811	4582	6611	6098			التاجير العمومي
1069	1018	970	970	651			وسائل المصالح
103	98	93	93	93			التدخل العمومي
821	782	745	484				على الموارد الذاتية للمؤسسات
650	619	590	484				التاجير العمومي
143	136	130	0				وسائل المصالح
27	26	25	0				التدخل العمومي
526	501	470	510	100			نفقات التنمية
526	501	470	510	100			على موارد الميزانية
							الاستثمارات المباشرة
526	501	470	510	100			التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
6742	6421	6115	8184	6942			الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
7563	7203	6860	8668				الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

2.2.2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 للبرنامج الفرعي: الإحصاء

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2016	إنجازات			النفقات
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
22183	21126	20121	19736	18524			نفقات التصرف
22183	21126	20121					على موارد الميزانية
19304	18385	17510	17420	16550			التأجير العمومي
2217	2111	2011	1830	1464			وسائل المصالح
662	630	600	486	510			التدخل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التأجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
6913	6584	6270	7080	6800			نفقات التنمية
6913	6584	6270	7080	6800			على موارد الميزانية
							الاستثمارات المباشرة
6913	6584	6270	7080	6800			التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية
							الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
29096	27710	26391	26816	25324			الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
29096	27710	26391	26816	25324			الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج التنمية القطاعية والجهوية

رئيس البرنامج: رئيس هيئة التنمية

القطاعية والجهوية

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته

تعتبر التنمية القطاعية والجهوية ركيزة من الركائز الأساسية للوزارة حيث تشكل محورا أساسيا في تحديد مشمولاتها، وباعتبار الدور المحوري للتنمية القطاعية والجهوية في دفع عجلة التنمية في البلاد تضطلع وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بمهمة التنسيق بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي نظرا لدورها الأفقي، وعلى هذا الأساس تم ضبط برنامج التنمية القطاعية والجهوية للوزارة.

ويضم البرنامج كل من الإدارات العامة للتنمية الجهوية وقطاعات الإنتاج والبنية الأساسية والموارد البشرية علاوة على المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية بكل من الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب.

2- إستراتيجية البرنامج

ترتكز استراتيجية البرنامج على المهام الموكولة لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ولهاكلها تحت الإشراف المعنية بالتنمية القطاعية والجهوية في هذا المجال، وتندرج استراتيجية البرنامج ضمن التوجهات العامة للاستراتيجية التنموية القطاعية والجهوية والتي تتمحور أساسا حول:

- ضبط السياسات التنموية القطاعية لتستجيب لتطلعات القطاع على مستوى الاستثمار والقيمة المضافة ومنوال التنمية،
- ضبط السياسات التنموية الجهوية لتستجيب لمشاغل التنمية بالجهات،
- السهر على متابعة تنفيذ هذه السياسات بصفة مباشرة وعن طريق دواوين التنمية الجهوية المتواجدة بكل الأقاليم والممثلة بكل الولايات وذلك بالتنسيق والتعاون مع المجالس الجهوية وممثلي الهياكل والوزارات،

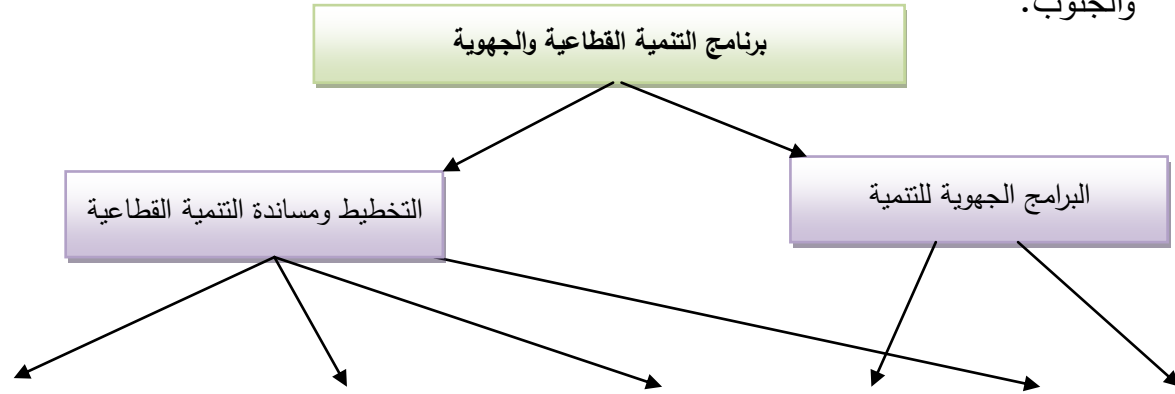
- وضع الخطط والآليات الكفيلة بتمكين الجهات من تنفيذ مخططات التنمية الجهوية والميزانيات السنوية ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها محليا وجهويا،
- المساهمة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج القطاعية والجهوية للتنمية وفق الخصوصيات والأولويات على المستويين المحلي والجهوي،
- العمل على تحسين ظروف العيش والعناصر المنتجة للمساعدة على إحداث مواطن شغل وذلك من خلال إحداث وتدعيم موارد الرزق والمساهمة في توفير التمويل الذاتي لباعثي المشاريع الصغرى والمتوسطة،
- اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة لضمان تحقيق أهداف البرامج الجهوية للتنمية وذلك على مستوى البرمجة وضبط المحتوى وفتح الاعتمادات ومتابعة استهلاكها ومتابعة تنفيذ العناصر المبرمجة بها بالتنسيق مع المجالس الجهوية والوزارات والهيكل المتدخلة،
- تقييم الخطط التنموية وإنجاز دراسات استراتيجية بغرض استشراف القطاعات الواعدة وتنشيط التنمية بالجهات،
- المساهمة في تحسين وتطوير محيط الاستثمار على المستوى الجهوي من خلال جملة من الخدمات المساندة التي تقدمها كل من دواوين التنمية الجهوية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية والهيكل القطاعية المتدخلة على غرار تقديم المساعدة الفنية والتوجيهية والمرافقة للباعثين والمستثمرين المحليين والأجانب،
- الترويج للجهات بإصدار المحامل الترويجية وتنظيم ندوات وورشات عمل للتعريف بالخصوصيات التنموية للجهات،
- توفير المعلومة الإحصائية ومختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية محليا وجهويا وتحيينها ووضعها على ذمة طالبها بالقطاعين العام والخاص والمؤسسات والمجتمع المدني،
- بلورة برامج تعاون دولي لامركزي من خلال إبرام اتفاقيات مع الأطراف والهيئات والمؤسسات الدولية المعنية وتنفيذها مع الهياكل المعنية مركزيا وجهويا،
- تنسيق عمليات تقييم الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع العمومية.
- متابعة تنفيذ المشاريع العمومية على المستوى الوطني والجهوي والعمل على تركيز منظومة المتابعة الحينية للمشاريع العمومية،

يهدف برنامج التنمية القطاعية والجهوية إلى:

1. تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه،
2. تعزيز الحركية الاقتصادية المحلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل،
بالمعتمديات المتدخل بها برنامج التنمية المندمجة،
3. تطوير عملية تقييم ومتابعة المخطط القطاعي والجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل
المعلومة الإحصائية،
4. مساندة التنمية القطاعية والجهوية والنهوض بالاستثمار.

وعلى هذا الأساس، تم تحديد برنامجين فرعيين لبرنامج التنمية القطاعية والجهوية:

- البرنامج الفرعي الأول "البرامج الجهوية للتنمية" ويتضمن هدفين إثنين حدد لقيسهما ستة مؤشرات قيس أداء، وتسهر على تحقيق أهداف هذا البرنامج الفرعي كل من الإدارة العامة للتنمية الجهوية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية.
- البرنامج الفرعي الثاني "التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية" يعمل على تحقيق هدفين إثنين حدد لقيسهما سبعة مؤشرات قيس أداء وتسهر على تحقيق هذه الأهداف كل من الإدارات العامة للتنمية الجهوية وقطاعات الإنتاج والبنية الأساسية والموارد البشرية علاوة على المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية بالشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب.



البرنامج الفرعي الأول: البرامج الجهوية للتنمية

يهدف البرنامج الفرعي البرامج الجهوية للتنمية إلى تحسين الانجازات المالية والمادية للبرامج الجهوية للتنمية مرجع نظر الوزارة بصفة مباشرة أو عن طريق الهياكل تحت الإشراف. ويضم البرنامج الفرعي:

البرنامج الجهوي للتنمية (PRD):

تقدر الاعتمادات المقترحة لسنة 2017 للبرنامج الجهوي للتنمية والراجع بالنظر لوزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي (الادارة العامة للتنمية الجهوية) بما قيمته مليون ديناراً تعهداً ومليون ديناراً دفعاً مقابل اعتمادات مرسمة ضمن ميزانية التنمية لسنة 2016 بما قدره مليون ديناراً تعهداً ومليون ديناراً دفعاً.

وتتوزع الاعتمادات المرسمة لسنة 2016 والمقترحة لسنة 2017 حسب عناصر التدخل كما يلي:

تقديرات سنة 2017 (م د)		قانون مالية 2016 (م د)		عناصر التدخل
الدفع	التعهد	الدفع	التعهد	
153.511	268.000	162.755	350.310	. تحسين ظروف العيش
220.000	220.000	152.000	152.000	. حضائر عادية ووظيفية
2.500	2.500	3.000	3.000	. عمولات لفائدة الديوان الوطني للبريد
3.000	3.000	5.000	5.000	. احداث وتدعيم مواطن شغل
10.000	10.000	10.000	10.000	. المساهمة في التمويل الذاتي لمشاريع البنك التونسي للتضامن (اعتماد الانطلاق 1)
5.000	5.000	15.000	15.000	. المساهمة في تمويل مشاريع بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (اعتماد الانطلاق 2)
0.000	0.000	2.000	2.000	. إعادة تهيئة مناطق صناعية خارج مناطق التنمية الجهوية
0.000	0.000	-	80.000	- برنامج تدعيم النشاط الاقتصادي للجهات
0.000	0.000	2.000	2.000	. التكوين المهني
0.000	0.000	1.000	1.000	. تدعيم لسعر شراء الحلفاء
394.011	508.500	352.755	620.310	المجموع

وتجدر الإشارة إلى تواصل استقطاب عنصر تحسين ظروف العيش ودعم البنية الأساسية وتدعيم التشغيل بالجهات خلال سنة 2017 المبلغ الأهم من اعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية على غرار سنوات 2013 و 2014 و 2015 و 2016 والذي بلغت قيمته خلال هذه الفترة 1922 م د منها 357 م د سنة 2016.

واعتبارا إلى أن التوجهات المستقبلية بعنوان برنامج الحضائر الجهوية تقتضي مزيد التحكم في عدد العملة والتقليص فيه تدريجيا وإيجاد حلول جذرية للتصرف في منظومة الحضائر تطبيقا لتوصيات جلسة العمل الوزارية بتاريخ 22 أبريل 2016 وجلسة العمل الوزارية بتاريخ 25 جانفي 2016 والتي تنصّ على:

- "بالنسبة للفئة العمرية التي تقل سنّها عن 60 سنة والذين لا يستجيبون للشروط القانونية للتغطية الاجتماعية: تطبيق القانون الجاري به العمل مع الترفيع في الأجور إلى حدود الأجر الأدنى المضمون تبعا لمقتضيات القانون عدد 32 لسنة 2002 المشار إليه آنفا، دون مفعول رجعي."

- اعتماد تمشي تدريجي لتسوية وضعية عملة الحضائر الذين تفوق أعمارهم 60 سنة،
- إجراء تشخيص مدقق للمنتفعين بآلية الحضائر،
- حصر القوائم النهائية بالتنسيق مع السادة الولاية والعمل على إعداد دراسة شاملة حول منظومة عملة الحضائر بالتنسيق مع الوزارات المعنية،

وعليه فقد تم اقتراح مبلغ 230 م د بعنوان خلاص أجور عملة الحضائر بعنوان سنة 2017 مقابل 152 م د سنة 2016.

برنامج التنمية المندمجة:

يهدف برنامج التنمية المندمجة والراجع بالنظر للمندوبية العامة للتنمية الجهوية بالتنسيق مع الإدارة العامة للتنمية الجهوية إلى دعم مؤشرات التنمية البشرية وتحسين ظروف العيش والمحافظة على المحيط وتدعيم التجهيزات الجماعية ودعم البنية الأساسية.

ويرتكز البرنامج على خلق حركية اقتصادية محلية بنتمين أنشطة تعتمد على الخصوصيات المحلية والجهوية والمساعدة على تثبيت المتساكنين في مناطقهم وتوفير فرص شغل باستحداث نسق إحداث المشاريع الخاصة.

ويشمل برنامج التنمية المندمجة إنجاز 90 مشروعا على مدى خمس سنوات 2011-2016 بتكلفة جمالية قدرها 520 مليون دينار واذلك على قسطين (القسط الأول يتضمن 54 مشروعا والقسط الثاني يتضمن 36 مشروعا) وقد تم تحيين هذه الكلفة خلال أفريل 2015 لتبلغ 535م د.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم اعطاء الاولوية المطلقة للجهات الداخلية للبلاد والتي تشكو تأخر في مؤشرات التنمية مقارنة بالجهات الساحلية وذلك من خلال تخصيص 68,5% من مشاريع القسط الأول و 100% من مشاريع القسط الثاني لفائدتها ولذلك يكون نصيب هذه الجهات 81,1% من مشاريع البرنامج.

وتقدر الاعتمادات المخصصة لبرنامج التنمية المندمجة لسنة 2017 ما قيمته مليون دينار مقابل 30 مليون دينار سنة 2016.

البرنامج الفرعي الثاني: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية:

يهدف برنامج التخطيط ومساندة التنمية الجهوية والقطاعية إلى:

- تطوير تقنيات التخطيط تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي وتركيز المتابعة الدورية للوضع الاقتصادي والاجتماعي بالجهات، علاوة على التحليل الموضوعي للإشكاليات المعترضة وللأفاق والإمكانيات المتوفرة لدعم التنمية القطاعية والجهوية.
- إعطاء المنظومة الإحصائية الجهوية والمحلية دورا محوريا وتحسين قاعدة الإحصائيات الجهوية.
- مساندة الاستثمار القطاعي والجهوي من خلال تقديم المساعدة الفنية لمختلف المتدخلين العموميين والخواص على المستوى الوطني والجهوي بما يسهم في تنشيط التنمية والتي تتضمن بالخصوص متابعة انجاز الدراسات القطاعية والاستراتيجية ووضع نتائجها على ذمة مستحقيها والتنسيق مع مختلف المتدخلين على المستوى القطاعي لدفع الاستثمار

وتنظيم الندوات والتظاهرات والورشات وإعداد محامل للتسويق الجهوي وعقد اتفاقيات تعاون ضمن آلية التعاون الدولي اللامركزي.

- تفعيل المنظومة الشاملة والمندمجة لمتابعة وتقييم وتنفيذ المشاريع العمومية.

1.11 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج الفرعي الأول : البرامج الجهوية للتنمية

المتدخل	مؤشرات قياس الأداء	الأهداف
الإدارة العامة للتنمية الجهوية	2.1.1.1 تطوير التحكم في عدد عملة الحضائر . 2.1.1.2 نسبة فتح اعتمادات التعهد من قبل الوزارة. 2.1.1.3 نسبة استهلاك اعتمادات التعهد المفتوحة لفائدة المجالس الجهوية. 2.1.1.4 اعداد تقارير متابعة ثلاثية.	2.1.1.1 تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه.
المنشآت العامة للتنمية الجهوية	2.1.2.1 نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة. 2.1.2.2 نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية. 2.1.2.3 عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا.	2.1.2.2 بعث حركية اقتصادية محلية.

2.11 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء للبرنامج الفرعي 2 التخطيط ومساندة التنمية

القطاعية والجهوية

المتدخل	مؤشرات قياس الأداء	الأهداف
الإدارة العامة للتنمية الجهوية، الإدارة العامة لقطاعات الإنتاج، الإدارة العامة للموارد البشرية، الإدارة العامة للبنية الأساسية، دواوين التنمية والمنشآت العامة للتنمية الجهوية	2.1.2.2 اعداد تقرير سنوي لمتابعة تنفيذ المخطط الجهوي والقطاعي. 2.1.2.2 إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية. 2.1.2.3 اعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والقطاعي والجهوي. 2.1.2.4 اعداد نشرات احصائية وتحليلية لكل جهة.	2.1.2.2 تنفيذ ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية.
الإدارة العامة للتنمية الجهوية، الإدارة العامة لقطاعات الإنتاج، الإدارة العامة للموارد البشرية، الإدارة العامة للبنية الأساسية ودواوين التنمية والمنشآت العامة للتنمية الجهوية	2.2.2.1 عدد المشاريع الخاصة المنجز لها دراسات الجدوى الاقتصادية. 2.2.2.2 نسبة تقدم اعداد الدراسات التنموية بالجهات. 2.2.2.3 آليات التسويق الجهوي. 2.2.2.4 نسبة تقدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي.	2.2.2.2 مساندة التنمية والاستثمار القطاعي والجهوي،

علاقة الهدف باستراتيجية البرنامج:

البرامج الفرعية	الأهداف
البرنامج الفرعي الأول البرامج الجهوية للتنمية:	
	<p>* مواصلة التحكم في برنامج الحضائر الجهوية من خلال متابعة تجسيم المنشور عدد 01 الصادر بتاريخ 02 جانفي 2015 وتوصيات جلسة العمل الوزارية بتاريخ 22 افريل 2015 والتي تهدف الى مزيد التحكم في عدد عملة الحضائر.</p> <p>* تحقيق أهداف البرنامج بالتسريع في فتح الاعتمادات المحالة لفائدة المجالس الجهوية بما يضمن تنفيذ المشاريع في آجالها.</p> <p>* يعتبر مستوى الاستهلاك الفعلي جهويا للاعتمادات تعهدا ودفعا الهدف الاساسي لضمان تنفيذ عناصر البرنامج بكل ولاية.</p> <p>* متابعة تقدم تنفيذ البرنامج الجهوي للتنمية بصفة دورية (3 أشهر) لمعرفة مدى تقدم استهلاك الاعتمادات بالجهات وحوصلة النتائج واستخراج نسبة الاستهلاك</p>
	<p>2 . 1 . 1 . 2 . تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه.</p>
	<p>2 . 1 . 2 . بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المتدخل بها برنامج التنمية المندمجة. (PDI)</p>
البرنامج الفرعي الثاني التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية:	
	<p>* نشمين أنشطة تعتمد على الخصوصيات المحلية والجهوية</p> <p>* توفير فرص الشغل وتحقيق التنمية المتدامة</p> <p>* تعزيز مؤشرات التنمية البشرية</p>
	<p>2 . 1 . 2 . متابعة المخطط القطاعي والجهوي من خلال مشاريع تقييم مع التوصيات للتسريع بتمكين الجهات من تنفيذ المشاريع والبرامج المتواصلة التي تم إقرارها بالمخطط الجهوي والقطاعي والمشاريع الجديدة ذات المردودية العالية ومشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين ظروف العيش وخاصة بالمناطق ذات الأولوية.</p> <p>المتابعة الدورية للوضع الاقتصادي والاجتماعي بالجهات والتحليل الموضوعي لفرص التنمية والإشكاليات من خلال اعطاء المنظومة الاحصائية الجهوية والمحلية دورا محوريا.</p>
	<p>2 . 2 . 2 . متابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية.</p>
	<p>2 . 2 . 2 . التخطيط مساندة التنمية القطاعية والجهوية،</p>
	<p>تجسيم الدور الاقفي لتدخلات الهياكل الراجعة بالنظر للوزارة مركزيا و جهويا وتمكينها من المساهمة في تنشيط وتحسين محيط الاستثمار من خلال انجاز الدراسات الاستراتيجية والقطاعية ومساندة الاستثمار الخاص والترويج الاستراتيجي المجالي والقطاعي للجهات والاستفادة من فرص التعاون الدولي اللامركزي.</p>

المؤشرات قيس الاداء للبرنامج موزعة حسب البرامج الفرعية:

III. 1 البرنامج الفرعي الأول 2. 1 "البرامج الجهوية للتنمية" :

الهدف 2- 1- 1. تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه.

- تقديم الهدف : تحسين التصرف في منظومة الحضائر الجهوية من خلال التسريع في فتح الاعتمادات لفائدة الولايات والحرص على الرفع في نسبة الاستهلاك الفعلي للاعتمادات وإعداد تقارير لمتابعة تقدم تنفيذ البرنامج بصفة دورية وذلك لحوصلة النتائج وجرد النقائص المتعلقة بالبرنامج قصد إيجاد الحلول الملائمة لتجاوزها.
- مرجع الهدف:القرارات المنبثقة عن:

1. جلسة العمل الوزارية بتاريخ 23 مارس 2012 بخصوص برنامج الحضائر الجهوية وضرورة إحكام التصرف فيها للحد من الإخلالات التي شابت تدخلات هذا البرنامج،
2. المنشور عدد 01 الصادر بتاريخ 02 انفي 2015 الهادف إلى تدقيق وتحيين قوائم العملة بالتثبت من الإخلالات ومعالجتها،
3. جلسة العمل الوزارية بتاريخ 22 أبريل 2015 المتعلقة بتسوية وضعية عملة الحضائر
4. المنشور عدد 26 الصادر بتاريخ 06 أوت 2013 والمتعلق بتسريع تنفيذ البرنامج الجهوي للتنمية،
5. جلسة العمل الوزارية بتاريخ ديسمبر 2016 المتعلقة بالحضائر.

مبررات اعتماد المؤشرات:

المتابعة السنوية لمدى تقدم التحكم في برنامج الحضائر الجهوية وترشيده والتسريع في فتح الاعتمادات المحالة لفائدة المجالس الجهوية بما يضمن تنفيذ المشاريع في آجالها علاوة على ضمان تحقيق أكبر نسبة استهلاك فعلي للاعتمادات تعهدا ودفعا بعنوان السنة المالية ومتابعة تنفيذ البرنامج الجهوي للتنمية على المستوى الجهوي بصفة دورية.

مؤشرات قياس أداء الهدف

تقديرات			2016	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
2-	2-	3-	-11	13-	11.3-	8,4-	%	المؤشر 1.1.1.2. تطوير التحكم في عدد عملة الحضائر
98	98	97	95	90	70	98	%	المؤشر 2.1.1.2. نسبة فتح اعتمادات التعهد من قبل الوزارة
60	60	50	40	35	23		%	المؤشر 3.1.1.2. نسبة استهلاك اعتمادات التعهد المفتوحة لفائدة المجالس الجهوية
96	96	48	48				عدد	المؤشر 4.1.1.2. إعداد تقارير متابعة ثلاثية

تقديم أنشطة الهدف:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2017	الأنشطة	الاعتمادات م د
تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه	1.1.1.2 تطوير التحكم في عدد عملة الحضائر		<ul style="list-style-type: none"> - طرح عملة الحضائر ممن لهم مورد رزق آخر - طرح عملة الحضائر الذين تم انتدابهم بالوظيفة العمومية - تسوية وضعية عملة الحضائر الذين تفوق أعمارهم 60 سنة. - إجراء تشخيص مدقق للمنتفعين بآلية الحضائر وحصر القوائم النهائية بالتنسيق مع السادة الولاية. - إعداد دراسة شاملة حول منظومة عملة الحضائر بالتنسيق مع الوزارات المعنية. - النظر في إمكانية تحويل التصرف في برنامج الحضائر لبعض الولايات في مرحلة أولى على أن يتم استكمال بقية الولايات في السنة الموالية 	
	2 - 1 - 1 - 2- نسبة فتح اعتمادات التعهد من قبل الوزارة		<ul style="list-style-type: none"> - إعلام المجالس الجهوية بالمبالغ المرصودة لها بعنوان البرنامج وطلب مد الوزارة ببرنامج الاستعمال الخاص بها - التسريع في دراسة الملفات الفنية الواردة من الولايات والمتعلقة ببرنامج استعمال الاعتمادات - طلب فتح الاعتمادات وإعلام المجالس الجهوية بها 	
	2 - 1 - 1 - 3- نسبة استهلاك اعتمادات التعهد المفتوحة لفائدة المجالس الجهوية		<ul style="list-style-type: none"> - التسريع في فتح الاعتمادات تعهدا ودفعا - تنظيم اجتماعات لحل الإشكاليات المتعلقة بالبرنامج 	
	2 - 1 - 1 - 4- إعداد تقارير متابعة ثلاثية		<ul style="list-style-type: none"> - متابعة تقدم تنفيذ البرنامج الجهوي للتنمية بصفة دورية (3 أشهر) لمعرفة مدى تقدم استهلاك الاعتمادات بالجهات - وحوصلة النتائج واستخراج نسبة الاستهلاك 	

الهدف 2-1-2. بعث حركية إقتصادية (PDI):

- تقديم الهدف: بعث حركية إقتصادية محلية بتمين أنشطة تعتمد على الخصوصيات المحلية والجهوية بما يسمح بتثبيت المتساكنين في مناطقهم من خلال توفير فرص شغل وتحقيق التنمية المستدامة ودعم التشغيل بالجهات عبر النهوض بالتشغيل المحلي باستحداث نسق إحداث المشاريع والتشجيع على العمل المستقل انطلاقا من الخصوصيات المحلية والجهوية، علاوة على تعزيز مؤشرات التنمية البشرية لتحسين نوعية حياة الفرد والمحافظة على المحيط بإنجاز التجهيزات الجماعية ودعم البنية الأساسية وفقا للحاجيات المحلية.
- مرجع الهدف: المندوبية العامة للتنمية الجهوية
- مبررات اعتماد المؤشرات: ضمان تنفيذ المشاريع في آجالها من خلال تحقيق أكبر نسبة استهلاك فعلي للاعتمادات تعهدا ودفعاً بعنوان السنة المالية وانعكاسات البرنامج على تحقيق مواطن الشغل.

مؤشرات قياس أداء الهدف

التقديرات			2016	الإجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
100	94,0	74,2	44,5	19,8	11,7	4,7	النسبة (%)	1-2-1-2 نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة
100	97,0	83,2	53,2	38,2	24,2	12,0	النسبة (%)	2-2-1-2 نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية
3209	4830	4818	5382	1117	1167	1392	عدد	3-2-1-2 عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا

تقديم أنشطة الهدف

الإعتمادات (أ د)	الأنشطة	تقديرات 2017 (%)	المؤشرات	الهدف
38000	إنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة: الآبار العميقة والسطحية والكهرباء (9 آبار) وتهيئة المناطق السقوية (755) والمناطق الحرفية (9 مناطق) والمناطق الصناعية (3 مناطق) والأسواق (6 أسواق) وبناء المحلات الصناعية والاقتصادية (15 محل) وفضاءات توزيع ومراكز تجميع المنتجات الفلاحية (15) والجزء الخاص بالدراسات والتسيير.	76.6	نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة	بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المتدخل بها برنامج التنمية المندمجة.
42800	إنجاز عناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية: الطرقات والمسالك (110 كلم) والتتوير العمومي (1071 ن أ) والماء الصالح للشرب (1500 عائلة) والتطهير (10 كلم) والصحة (13 مركز) والثقافة (دار) والشباب (4 نوادي ومركب طفولة ومركز إقامة) والرياضة (2 قاعات رياضة و9 ملاعب أحياء) والمنتزهات والمناطق الخضراء (6 مناطق) والتكوين (2220 منتفع) والجزء الخاص بالدراسات والتسيير.	90	نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية	
26000	إحداث المشاريع الفردية المنتجة	6505	عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا	

2.111 البرنامج الفرعي الثاني 2-2- "التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية":

الهدف 2-2-1 متابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل

المعلومات الإحصائية:

- تقديم الهدف: تطوير تقنيات متابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي وذلك بالمساعدة والمرافقة الفنية وإقرار التوصيات مع تنسيق أعمال المجالس الجهوية للتنمية والإدارات الجهوية القطاعية وذلك في إطار التوجهات الوطنية للتنمية، برمجة مشاريع ناجعة من خلال استغلال المعلومات الجهوية في تحليل الوضع الاقتصادي علاوة على المتابعة الدورية للوضع التنموي بالجهات لترشيد التصرف في المال العمومي والتحكم في كلفة التنمية الجهوية.
- مرجع الهدف: اعتماد المخطط القطاعي والجهوي للتنمية الذي يتضمن رؤية متوسطة المدى للتنمية القطاعية والجهوية.
- مبررات اعتماد المؤشرات: القدرة على قياس مدى نجاعة الأنشطة المبرمجة في تنفيذ الرؤية الاستراتيجية والقطاعية بالجهات.

مؤشرات قياس أداء الهدف

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
29	29	29	-	-	-	-	تقرير	1-1-2-2 إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط القطاعي والمخطط الجهوي
108	108	108	60	48	28	24	تقرير	2-1-2-2 إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية
55	55	55	55	48	34	24	تقرير	3-1-2-2 إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات
46	34	32	30	27	22	26	نشرية	4-1-2-2 إعداد نشرات إحصائية وتحليلية لكل جهة

تقديم أنشطة الهدف

الإعتمادات (أ د)	الأنشطة	تقديرات 2017	المؤشرات	الهدف
	<ul style="list-style-type: none"> - عقد جلسات دورية على مستوى المجالس المحلية والمجالس الجهوية للتنمية لمتابعة تنفيذ المخطط الجهوي بمشاركة المجتمع المدني والهيكل المهنية. - اعداد تقارير محلية ترفع إلى المجلس الجهوي لمناقشتها وتبويبها وفق المنهجية المعدة من قبل وزارة التنمية. - اعداد تقارير جهوية لكل مجلس جهوي. - حوصلة هذه التقارير واعداد تقرير تاليفي اقليمي من قبل المندوبية العامة ودواوين التنمية. 		إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط القطاعي والجهوي	
	<ul style="list-style-type: none"> - متابعة قطاعية من مختلف المصالح الفنية لتقدم انجاز المشاريع العمومية. - حوصلة مختلف الأعمال من قبل إدارة التنمية الجهوية. - حوصلة هذه التقارير من قبل المندوبية العامة ودواوين التنمية وتبويب المعطيات المضمنة بهذه التقارير بإحصاء المشاريع حسب وضعية تقدمها او الصعوبات التي تعترضها. - اقتراح الحلول والآليات لسريع انجازها وذلك في إطار تقرير تاليفي اقليمي بالإضافة إلى التقارير الجهوية. 		إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية	متابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية
	<ul style="list-style-type: none"> - تحسين التقارير من حيث الشكل بإدخال الرسوم البيانية والخرائط. - تحسين التقارير من حيث المحتوى وذلك ب : - التحري في المعلومة بالاعتماد على تعدد مصادرها والقيام بتقاطعات. - إضافة مؤشرات اقتصادية واجتماعية جديدة هادفة وذات جدوى. - تطوير عملية تحليل المعطيات. - الاستعانة بالنشريات الإحصائية التي تصدر على المستوى الوطني وتتعلق بالوضع التنموي بالجهات. 		إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات	
	<ul style="list-style-type: none"> - تحليل مؤشرات التنمية وإتمام إرساء نظام المعلومات وقاعدة المعطيات الجهوية. - ربط علاقات شراكة مع مزودي المعطيات الإحصائية الجهوية بهدف تجميعها ورقيا ثم تدريجيا إلكترونيا، ووضعها على ذمة مستحقيها في فضاء موحد شأنه تيسير عملية البحث والولوج والاستعمال. 		إعداد نشرات إحصائية وتحليلية لكل جهة	

الهدف 2-2-2. مساندة التنمية :

- تقديم الهدف: الاحاطة الفنية للمستثمرين من خلال توفير الدراسات القطاعية على المستوى الجهوي والتعريف بفرص الإستثمار بالجهات عبر التنظيم والمشاركة في الندوات والتظاهرات وإعداد حوامل التسويق الجهوي واستغلال آلية التعاون الدولي اللامركزي من خلال عقد إتفاقيات تعاون.
- مرجع الهدف: إعتداد الدراسات القطاعية والجهوية.
- مبررات اعتماد المؤشرات: القدرة على قياس مدى نجاعة الأنشطة المبرمجة في مجالي مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار.

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
540	525	500	485	472	433	355	عدد	1-2-2-2 عدد المشاريع الخاصة المنجز لها دراسات الجدوى الاقتصادية
100	90	80	70	80	85	45	نسبة(%)	2-2-2-2 نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية بالجهات
39	26	36	25	38	23	35	عدد	3-2-2-2 آليات التسويق الجهوي
90	90	90	80	100	100	100	نسبة(%)	4-2-2-2 نسبة تقدم تنفيذ إتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي

تقديم أنشطة الهدف

الإعتمادات (أ د)	الأنشطة	تقديرات 2017	المؤشرات	الهدف
	<ul style="list-style-type: none"> - دراسة المشاريع الخاصة والبحث عن التمويل والمتابعة - تنظيم أيام تحسيسية - المشاركة في المعارض - إعداد دراسات أولية لأفكار المشاريع الواعدة والمتجددة. 		عدد المشاريع الخاصة المنجز لها دراسات الجدوى الاقتصادية	
	<ul style="list-style-type: none"> - إعداد ضوابط المهمة - طلب العروض - انطلاق انجاز الدراسة وتكوين لجنة القيادة - إعداد تقرير المرحلة الأولى - انتهاء أشغال الدراسة وإعداد تقرير المرحلة الثاني - دراسة حول الزيتين بالشمال الغربي ومنظومات الخضرة والغلال والسياحة البديلة والطين بالوسط الغربي. 		نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية والقطاعية بالجهات	التخطيط
	<ul style="list-style-type: none"> - وضع الوثيقة الترويجية على ذمة المستثمرين في المواقع الالكترونية للولايات المعنية وهيكل مساندة التنمية - تحسين نوعية وجودة الوثيقة وتدعيمها برسوم بيانية وخرائط - تنظيم تظاهرات هادفة والمشاركة في تظاهرات دولية لها علاقة بالمجال - التحيين الدوري للمعطيات والمعلومات الواردة بالوثيقة مع السعي إلى توفير أخرى جديدة تتماشى وحدائة المستجدات ومتطلبات الظرف الاقتصادي والاجتماعي السائد. 		آليات التسويق الجهوي	ومساند التنمية القطاعية والجهوية
	<ul style="list-style-type: none"> - البحث عن فرص الشراكة والتعاون الفني وتدعيم قدرات القائمين على الاستثمار بالقطاع والجهات الدواوين. - متابعة إنجاز مشروع تثمين قطاع تربية الماشية بولاية تطاوين في إطار التعاون التونسي الإيطالي. - إنجاز برنامج التعاون مع الاتحاد الاوروبي في 		نسبة تقدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي	

	المجال الاقتصادي والاجتماعي والتضامني. مواصلة برنامج التعاون مع الوكالة الألمانية.	-		
--	---	---	--	--

3- نفقات البرنامج

1.3- ميزانية البرنامج

تطور اعتمادات برنامج* التنمية القطاعية والجهوية

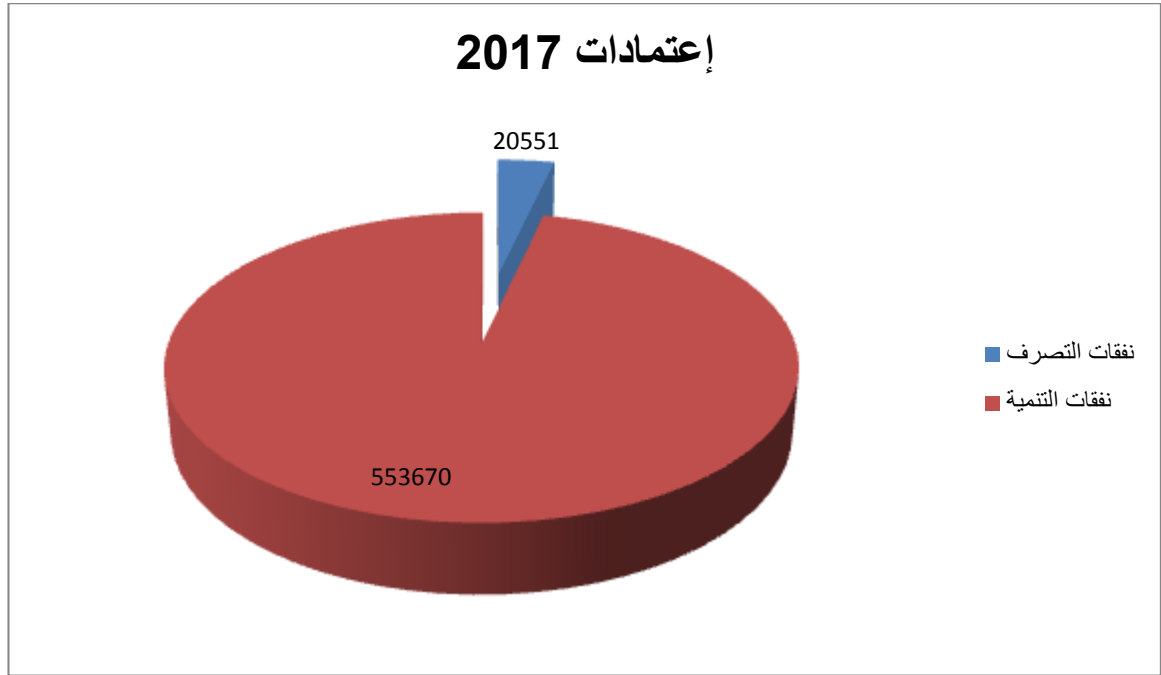
الوحدة : ألف دينار

نسبة التطور (2017-2016)		تقديرات 2017		قانون المالية 2016 (1)	انجازات 2015	بيان البرنامج
النسبة (%) (1)/(1)-(2)	المبلغ (1)-(2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
28%	4465	17517	17517	16087	15177	العنوان الأول: نفقات التصرف
29%	4135	15424	15424	14050	13266	التأجير العمومي
10%	176	1766	1766	1769	1622	وسائل المصالح
57%	154	327	327	268	289	التدخل العمومي
19%	88119	427104	559793	465551	340063	العنوان الثاني: نفقات التنمية
						الاستثمارات المباشرة
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
19%	88119	553670	553670	465551	340063	التمويل العمومي
20%	88119	523670	523670	435551	314119	على الموارد العامة للميزانية
0%	0	20000	14000	30000	25924	على موارد القروض الخارجية الموظفة
						صناديق الخزينة
19%	92583	574221	574221	481638	355240	مجموع البرنامج

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

توزيع مشروع ميزانية برنامج التنمية القطاعية والجهوية لسنة 2017 حسب طبيعة النفقة

اعتمادات الدفع



توزيع ميزانية برنامج التنمية القطاعية و الجهوية لسنة 2017 حسب البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

الوحدة : الف دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	برنامج فرعي عدد 2-2 التخطيط ومساندة التنمية الجهوية والقطاعية	برنامج فرعي عدد 1-2 البرامج الجهوية للتنمية	البرامج الفرعية
			طبيعة النفقة
20075	9860	10215	نفقات التصرف
17982	8845	9137	التأجير العمومي
1766	838	928	وسائل المصالح
327	177	150	التدخل العمومي
473838	3063	470775	نفقات التنمية
			الاستثمارات المباشرة
453838	3063	450775	التمويل العمومي
20000	0	20000	على القروض الخارجية
			منح وهبات خارجية
493913	12923	480990	المجموع حسب البرنامج الفرعي



2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 لبرنامج التنمية القطاعية والجهوية:

تبلغ نفقات البرنامج لسنة 2017 ما قيمته **574221** أ د تتوزع بين:

- نفقات تصرف **20075** أ د منها **17982** أ د للتاجير العمومي،
- نفقات تنمية **473838** أ د منها **453838** أ د متأتية من التمويل عمومي و **20000** أ د عن طريق القروض الخارجية.

3-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 للبرنامج:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2016	إنجازات			النفقات
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
22657	21579	20780	16087	15177			نفقات التصرف
22657	21579	20075	16087	15177			على موارد الميزانية
20048	19093	17982	14050	13266			التاجير العمومي
2144	2042	1766	1769	1622			وسائل المصالح
465	443	327	268	289			التدخل العمومي
		705	500				على الموارد الذاتية للمؤسسات
		320	135				التاجير العمومي
		255	206				وسائل المصالح
		130	159				التدخل العمومي
610421	581354	553670	465551	340063			نفقات التنمية
							على موارد الميزانية
							الاستثمارات المباشرة
577346	549854	523670	435551	314139			التمويل العمومي
33075	31500	30000	30000	25924			على موارد القروض الخارجية الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
633079	602932	574221	481638	355240			الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
							الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2 إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 حسب البرنامج الفرعية

- تتوزع الاعتمادات المقدرة لسنة 2017 بين البرامج الفرعية كما يلي:
- البرنامج الفرعي عدد 1-2 البرامج الجهوية للتنمية: 560160 أ د منها 10430 أ د نفقات تصرف و 549730 أ د نفقات تنمية.
 - البرنامج الفرعي عدد 2-2 التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية: 14061 أ د منه 10121 أ د نفقات تصرف و 3940 أ د نفقات تنمية.

3-2-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 للبرامج الجهوية للتنمية:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2016	إنجازات			النفقات
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
11499	10952	10560	7520	6670			نفقات التصرف
11262	10726	10215	7146	6670			على موارد الميزانية
10074	9594	9137	6115	5696			التاجير العمومي
1023	974	928	931	853			وسائل المصالح
165	157	150	100	121			التدخل العمومي
		345	374				على الموارد الذاتية للمؤسسات
		130	124				التاجير العمومي
		150	130				وسائل المصالح
		65	120				التدخل العمومي
606077	577217	549730	462907	338856			نفقات التنمية
573002	545717	519730	432907	312932			على موارد الميزانية
							الاستثمارات المباشرة
573002	545717	519730	432907	312932			التمويل العمومي
33075	31500	20000	30000	25924			على موارد القروض الخارجية الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
33075	31500	20000	30000	25924			التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
617576	588168	560160	470053	345526			الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
							الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2-2 إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 التخطيط ومساندة التنمية القطاعية

والجهوية:

الوحدة: الف دينار

تقديرات			قانون المالية 2016	إنجازات			النفقات
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
12363	11775	10220	9066	8506			نفقات التصرف
9719	9256	9860	8940	8506			على موارد الميزانية
8600	8190	8845	7934	7569			التاجير العمومي
924	880	838	838	769			وسائل المصالح
195	186	177	168	168			التدخل العمومي
		360	126				على الموارد الذاتية للمؤسسات
		190	11				التاجير العمومي
		105	76				وسائل المصالح
		65	39				التدخل العمومي
3530	3362	3202	2778	1207			نفقات التنمية
3377	3216	3063	2644	1207			على موارد الميزانية
							الاستثمارات المباشرة
3377	3216	3063	2644	1207			التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
153	146	139	134				على الموارد الذاتية للمؤسسات
13095	12472	11878	11584	9713			الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
13646	12996	12377	11844	9713			الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج التعاون الدولي

رئيس البرنامج: السيدة رئيسة هيئة التعاون الدولي

1- تقديم برنامج التعاون الدولي وإستراتيجيته:

التعاون المالي:

في إطار تغطية الحاجيات المالية الخارجية التي يتم تحديدها بالميزان الاقتصادي وتوازنات المالية العمومية لسنة 2017، ستواصل هياكل التعاون الدولي عملها على تعبئة الموارد اللازمة عبر تقديم طلبات التمويل سواء لدعم ميزانية الدولة أو لتمويل المشاريع والبرامج وذلك في إطار المخطط التنموي للفترة 2016-2020.

وترتكز استراتيجية التعاون المالي الدولي على العمل على تنويع مصادر التمويل لترشيد التدارين الخارجي خاصة من حيث كلفة الدين ومزيد العمل على تخفيضها بالحصول على موارد بنسب فائدة غير مرتفعة مع تحسين وترشيد استعمال موارد الاقتراض.

كما ستعمل هياكل التعاون المالي الدولي على مزيد تعبئة الموارد في شكل هبات للتخفيض في أعباء الاقتراض على ميزانية الدولة وخاصة في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي ومن خلال التركيز على المجالات التي يغطيها برنامج العمل للشراكة المميزة للفترة 2013-2017 وسيواصل خلال سنة 2017 متابعة طلبات التمويل التي تم تقديمها خلال سنة 2016 للتفاوض بشأنها وإبرام اتفاقيات التمويل المتعلقة بالقروض والهيئات المخصصة للمشاريع والبرامج العمومية.

كما سيتم تقديم طلبات تمويل جديدة تتعلق بالمشاريع والبرامج التي سيتم إعطاؤها الأولوية من طرف الحكومة أو التي سيتم تقديمها خلال ملتقى التمويل المزمع عقده بتونس بحضور الشركاء الممولين في إطار المخطط التنموي 2016-2020.

وعلى صعيد سحب الموارد التي تخص مشاريع وبرامج في طور الانجاز من المنتظر سحب حوالي 1484 م د من جملة 2640 م د متعهد بها.

التعاون الفني

دعم تواجد الكفاءات والإطارات التونسية بالخارج :

تعتبر تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج أحد الأنشطة الرئيسية للوكالة التونسية للتعاون الفني وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستويات عدة من إثراء لبنك المعطيات الخاصة بالمرشحين للعمل بالخارج، ومن أنشطة استكشاف واتصال وترويج، ومن أنشطة خاصة باستقبال وتسهيل عمل لجان الانتداب الأجنبية وغيرها من الأنشطة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع هذا الهدف.

وسيتم العمل مستقبلا على دعم الكفاءات التونسية بالخارج من خلال:

- وضع برنامج لاستقطاب الكفاءات التونسية وتشجيعها للعمل في إطار التعاون الفني.
- وضع برنامج استكشاف فرص توظيف التونسيين بالخارج (مهمات استكشاف ببعض البلدان).

تأكيد دور تونس كبلد محوري في مجال التعاون جنوب-جنوب :

تعمل الوكالة التونسية للتعاون الفني وممثلياتها بالخارج على النهوض بالتعاون جنوب جنوب من خلال استكشاف حاجيات مختلف البلدان والبحث عن شركاء للمساهمة في تمويل وتنفيذ هذه المشاريع وكذلك على مستوى دعم صورة تونس في الخارج كبلد محوري في مجال التعاون جنوب جنوب. وسيرتكز عملها مستقبلا على الترويج للخبرة التونسية في مجال تنمية القدرات البشرية والمؤسسية. والإعداد ودعم المبادرات الرامية للنهوض بالتعاون جنوب - جنوب مع مختلف الشركاء على المستوى الثنائي والثلاثي ومتعدد الأطراف.

يتضمن برنامج التعاون الدولي 2 برامج فرعية:

- البرنامج الفرعي عدد 1: التعاون المالي
- البرنامج الفرعي عدد 2: التعاون الفني

2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج التعاون الدولي:
1-1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج الفرعي 1: التعاون المالي
الهدف 1-1-3 : تطوير تعبئة الموارد المالية الخارجية لتحقيق أهداف التنمية

- تقديم الهدف: القيمة الجمالية للتمويلات الخارجية المبرمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الممولة خلال السنة الجارية.
- مرجع الهدف: التعاون المالي
- مبررات اعتماد المؤشرات: توفر المعطيات من جهة والاستدلال على قيمة الاستثمارات المبرمجة من جهة أخرى

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
2061	1534	1534.6	2048.6	1417.95	1368.6	724.41	مليون دينار	1-1-1-3 المؤشر 1: حجم التعهدات المالية المبرمة
1579	1484	1454	1417	1257.8	2272.3	911.22	مليون دينار	2-1-1-3 المؤشر 2: حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة

2-1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج الفرعي 2: التعاون الفني

الهدف 1-2-3 : تطوير التعاون الفني

- تقديم الهدف : تكثيف فرص العمل بالخارج
- مرجع الهدف : التعاون الفني
- مبررات اعتماد المؤشر : تم الاختيار على هذا المؤشر لقياس الأداء الفعلي لجميع مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج وذلك عبر احتساب تطور عدد المنتدبين من سنة إلى أخرى ، إذ يعكس هذا المؤشر القدرة على الاستجابة لطلبات العروض الواردة على الوكالة وكذلك القدرة على استكشاف أسواق جديدة في هذا المجال وتطوير بنك الترشيحات.

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
5	3	5	5	4.8-	0.9-	17.6	نسبة مائوية	1-1-2-3 المؤشر 1: تطور المتعاونين سنويا
30	22	20	18	16	29	33	عدد	2-1-2-3 المؤشر 2: عدد المشاريع المنجزة في إطار التعاون جنوب-جنوب

2.ii تقديم أنشطة البرنامج

الإعتمادات	الأنشطة	المؤشرات	الأهداف
	<ul style="list-style-type: none"> - تقديم طلبات التمويل للأطراف الممولة بعد دراسة الأولوية التي يحظى بها المشروع أو البرنامج موضوع طلب التمويل والتشاور المسبق مع جميع الهياكل المعنية. - متابعة طلبات التمويل بتوفير المعلومات المستوجبة لدراسته من طرف الممول في الأجل المطلوبة - متابعة مهمّات الخبراء المتعلقة بتقييم وتشخيص مكّونات المشاريع والبرامج والعمل على التوافق بين كافة المتدخلين في المشروع حول الهيكلة النهائية - الإشراف على تسيير المفاوضات حول إبرام اتفاقيات التمويل والعمل على التأكد من جميع الالتزامات والشروط المالية والإدارية - التنسيق بين جميع الإدارات العامة لحسن تعبئة الموارد المالية وحسن استعمالها - التنسيق بين جميع الإدارات العامة لحسن تمويل المشروع أو البرنامج من طرف أكثر من ممول أجنبي. 	<p>المؤشر 3-1-1-1: حجم التعهدات المالية المبرمة.</p>	<p>الهدف 3-1-1: تطوير التعاون المالي</p>
	<ul style="list-style-type: none"> - العمل على إتمام الشروط الأولية للاتفاقيات المالية حيز التنمية (إعداد ملف المصادقة على الاتفاقية وملف طلبات السحب) - متابعة نسق انجاز المشاريع مع التنسيق بين كافة المتدخلين لتفادي التأخير في انجازه وبالتالي عدم سحب الموارد المخصصة له. - الاتصال المتواصل مع الهياكل الإدارية والفنية للممولين لمدهم بكافة الملفات والمعلومات التي من شأنها ان تدفع نسق السحب. - تقديم طلبات تأخير آخر آجال السحب على الموارد الخارجية لتفادي إلغاء المبالغ الغير مستعملة. - حضور جميع الاجتماعات والتظاهرات المنظمة حول كل ما يتعلق بالمشروع والمشاركة في لزيارات الميدانية لمواقع المشروع. - عقد اجتماعات دورية لمتابعة نسق السحوبات مع الهياكل المستفيدة. 	<p>المؤشر 3-1-1-2: حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة</p>	

الإعتمادات	الأنشطة	المؤشرات	الأهداف
	<ul style="list-style-type: none"> - العمل على إيجاد الحلول للإشكاليات التي تعيق تقدّم بعض المشاريع وبالتالي الرّفح من نسق السحوبات. - ضبط قائمة المشاريع التي تشكو صعوبات في الانجاز وإيجاد الحلول لتجاوزها. 		
	<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم يوم إعلامي بكل مكتب من مكاتب الوكالة بالخارج للتعريف بالكفاءات التونسية في هذه المجالات. - تنظيم زيارات استكشافية لمزيد تطوير التعاون مع المشغلين الأجانب وذلك لعدد من البلدان الخليجية. - دعوة بعض المسؤولين لزيارات عمل لتونس للإطلاع على الكفاءات التونسية وبرامج تكوينها. - المشاركة في بعض الزيارات التي تنظمها الهياكل الأخرى على غرار الزيارات متعددة الاختصاصات التي ينظمها مركز النهوض بالصادرات (mission multisectorielle)، أو اللجان المشتركة. - ربط الصلة وإبرام اتفاقيات مع الجهات الأوروبية المكلفة بعمليات الهجرة المنظمة. - متابعة لفرص الانتداب بالمنظمات الدولية والإقليمية وخاصة منها التي لها برامج خصوصية كبرامج المساعدة الفنية أو البرامج التطوعية أو غيرها. 	<p>المؤشر 3-2-1-1: تطور عدد المتعاونين سنويا</p>	<p>الهدف 3-2-1: تطوير التعاون الفني</p>
	<ul style="list-style-type: none"> - مشاركة الوكالة في الاجتماعات الخاصة بالتعاون جنوب-جنوب التي تنظمها المنظمات الدولية والإقليمية وأجهزة التعاون الدولي لبعض البلدان. - إعداد مشاريع معونة فنية في القطاعات التي تحظى بدعم الجهات المانحة كالحكومة الرشيدة 	<p>المؤشر 3-2-1-2: عدد المشاريع المنجزة في اطار التعاون</p>	

الإعتمادات	الأنشطة	المؤشرات	الأهداف
	<p>والتصرف في المديونية والتصرف في المياه وتمويل المؤسسات الصغرى والصحة الأساسية ومقاومة التصحر.</p> <ul style="list-style-type: none"> - تنظيم زيارات لاستكشاف احتياجات بعض البلدان المستهدفة بإفريقيا الغربية ومساعدتها على إعداد طلباتها وعلى إيجاد الدعم المالي لها في إطار التعاون الثلاثي أو متعدد الأطراف. - تنظيم أيام إعلامية ببعض البلدان المستهدفة للتعريف بنشاط الوكالة في مجال التعاون جنوب - جنوب وخاصة في مجال تقديم المعونة الفنية. - تنظيم ملتقيات مع مراكز الخبرة التونسية لمزيد ربط الصلة معها في مجال إنجاز برامج المعونة الفنية. - إعداد مبادرات ومشاريع تعاون جنوب - جنوب لعرضها على بعض الجهات الداعمة لهذا النوع من التعاون. - مزيد ربط الصلة مع المنظمات والوكالات الداعمة للتعاون جنوب - جنوب. - إعداد مشاريع مشتركة في مجال تنمية قدرات في القطاعات التي تحظى بدعم الجهات المانحة. - تنظيم زيارات لاستكشاف احتياجات بعض البلدان المستهدفة بإفريقيا الغربية ومساعدتها على إعداد طلباتها وعلى إيجاد الدعم المالي لها في إطار التعاون الثلاثي أو متعدد الأطراف. - تنظيم أيام إعلامية ببعض البلدان المستهدفة للتعريف بنشاط الوكالة في مجال التعاون جنوب - جنوب وخاصة في مجال تنمية القدرات البشرية. 	جنوب-جنوب	

3- نفقات البرنامج :

1.3-ميزانية البرنامج :

تطور إتمادات برنامج* التعاون الدولي

الوحدة : ألف دينار

نسبة التطور (2017-2016)		تقديرات 2017		قانون المالية 2016 (1)	انجازات 2015	بيان البرنامج
النسبة (%) (1)/(2)-	المبلغ (1)-(2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
-7%	-400	5249	5249	5649	5692	العنوان الأول: نفقات التصرف
-14.14%	-755	4584	4584	5339	5078	التأجير العمومي
126%	355	635	635	280	584	وسائل المصالح
0%	0	30	30	30	30	التدخل العمومي
22.7%	6902	37287	37287	30385	23584	العنوان الثاني: نفقات التنمية
-100%	-80	0	0	80	0	الاستثمارات المباشرة
-100%	-80	0	0	80	0	على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
23%	6982	37287	37287	30305	23584	التمويل العمومي
23%	6982	37287	37287	30305	23584	على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
						صناديق الخزينة
18%	6502	42536	42536	36034	29276	مجموع البرنامج

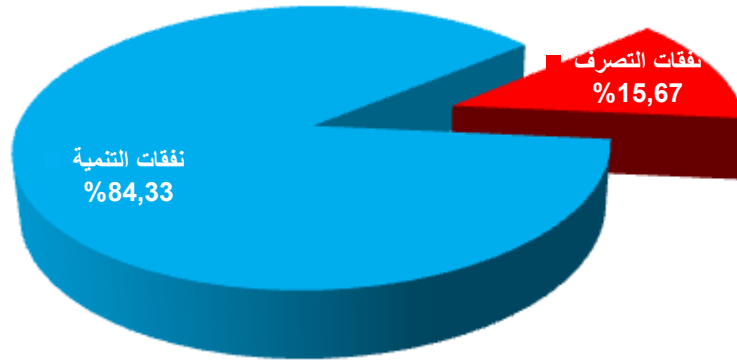
* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تحليل للأرقام الموجودة بالجدول وتطورها وتبرير نصيب كل نفقة من البرنامج مع إضافة رسم بياني لإثراء التحليل كما هو مبين:

توزيع ميزانية برنامج التعاون الدولي لسنة 2017 حسب طبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار



توزيع ميزانية برنامج التعاون الدولي لسنة 2017 حسب البرامج الفرعية

اعتمادات الدفع

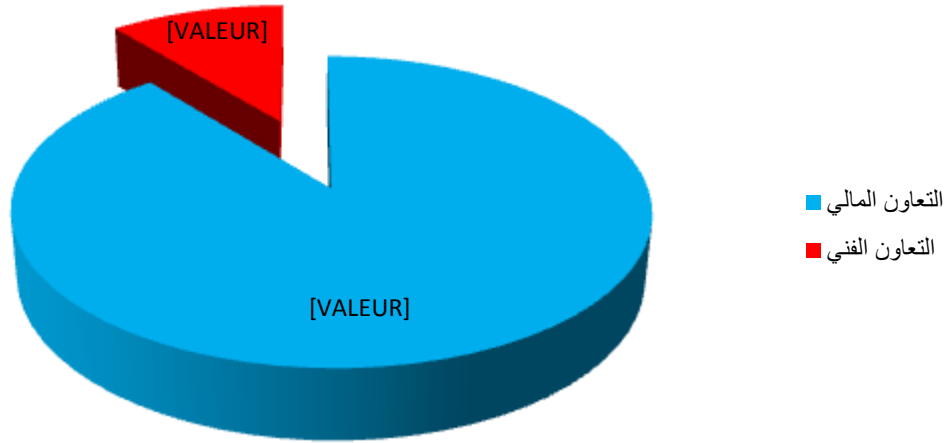
الوحدة: ألف دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	التعاون الفني	التعاون المالي	البرامج الفرعية	طبيعة النفقة
5249	4177	1072		نفقات التصرف
4584	3512	1072	التاجير العمومي	
635	635	0	وسائل المصالح	
30	30	0	التدخل العمومي	
37287	420	36867		نفقات التنمية
0	0	0	الاستثمارات المباشرة	
37287	420	36867	التمويل العمومي	
42536	4597	37939		المجموع حسب البرامج الفرعية

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمنظمات العمومية

تحليل للأرقام الموجودة بالجدول وتطورها وتبرير نصيب كل نفقة من البرنامج مع إضافة رسم بياني لإثراء التحليل كما هو مبين:

توزيع ميزانية التعاون الدولي حسب البرامج الفرعية



2.3-إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 لبرنامج التعاون الدولي:

تقديم إطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2016	إنجازات			النفقات
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
6007	5721	5449	5649	5692			نفقات التصرف
5787	5511	5249	5649	5692			على موارد الميزانية
5054	4813	4584	5339	5078			التاجير العمومي
700	667	635	280	584			وسائل المصالح
33	31	30	30	30			التدخل العمومي
220	210	200					على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التاجير العمومي
110	105	100					وسائل المصالح
110	105	100					التدخل العمومي
41329	39361	37487	30385	23584			نفقات التنمية
41109	39151	37287	30385	23584			على موارد الميزانية
			80				الاستثمارات المباشرة
41109	39151	37287	30305	23584			التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية
							الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
220	210	200					على الموارد الذاتية للمؤسسات
46896	44662	42536	36034	29276			الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
47336	45083	42936					الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 للبرنامج الفرعي التعاون المالي:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2016	إنجازات			النفقات
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
1181	1125	1072	1618	1384			نفقات التصرف
1181	1125	1072	1618	1384			على موارد الميزانية
1181	1125	1072	1618	1384			التأجير العمومي
0	0	0	0	0			وسائل المصالح
0	0	0	0	0			التدخل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التأجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
40645	38710	36867	30110	23324			نفقات التنمية
40645	38710	36867	30110	23324			على موارد الميزانية
0	0	0	80	0			الاستثمارات المباشرة
40645	38710	36867	30030	23324			التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية
							الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
41826	39835	37939	31728	24708			الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
		37939					الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 للبرنامج الفرعي التعاون الفني:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2016	إنجازات			النفقات
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
4824	4596	4377	4030	4308			نفقات التصرف
4604	4386	4177	4030	4308			على موارد الميزانية
3872	3688	3512	3720	3694			التاجير العمومي
700	667	635	280	584			وسائل المصالح
32	31	30	30	30			التدخل العمومي
220	210	200					على الموارد الذاتية للمؤسسات
		0					التاجير العمومي
110	105	100					وسائل المصالح
110	105	100					التدخل العمومي
684	651	620	275	260			نفقات التنمية
464	441	420	275	260			على موارد الميزانية
							الاستثمارات المباشرة
464	441	420	275	260			التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
220	210	200					على الموارد الذاتية للمؤسسات
5068	4827	4597	4305	4568			الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
5508	5247	4997					الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج الإحاطة بالاستثمار

رئيس البرنامج: السيد رئيس هيئة الإحاطة بالاستثمار

1- تقديم برنامج الإحاطة بالاستثمار:

يعتبر الاستثمار الخاص محركا أساسيا للاقتصاد وأداة هامة لمعاودة المجهود الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الوطنية ولا سيما منها المتعلقة بالنمو الاقتصادي وإحداث مواطن الشغل والتصدير وتعزيز القدرة التنافسية.

في هذا السياق، يعتبر تعزيز الاستثمارات الخاصة المحلية والخارجية من الأهداف الكبرى المرسومة على المستوى الوطني ومن المهام الرئيسية لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي. ويهدف نشاط الوزارة في هذا الإطار، إلى المساهمة في تحسين المناخ العام للأعمال والاستثمار والرفع من حجم الاستثمارات لتعزيز مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية. كما يهدف أيضا إلى تحسين صورة تونس الجديدة كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية بالإضافة إلى متابعة المشاريع والإحاطة بالمؤسسات ومساندة المستثمرين.

وتحرص الوزارة في هذا الإطار كذلك على تطوير نسق انجاز المشاريع الكبرى المندمجة اعتبارا لأهمية مساهمتها في معاودة المجهود التنموي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة.

وتبدو الأفاق المستقبلية ايجابية لدعم نشاط الوزارة وهياكلها المختصة في هذا المجال خلال سنة 2017 وذلك باعتبار:

- وضوح الرؤية على المستوى الاستراتيجي وعلى مستوى التوجهات الاقتصادية العامة والقطاعية خلال الخماسية القادمة 2016-2020 وذلك وفقا لما تضمنه المخطط التنموي. وهو ما من شأنه ان يعطي إشارات ايجابية للمستثمرين الأجانب والمؤسسات المتواجدة ببلادنا والشركاء وأوساط الأعمال العالمية خاصة بعد الضبابية التي ميزت السنوات الخمس الفارطة.
- الانعكاسات والنتائج المنتظرة للندوة الدولية التي سيتم تنظيمها خلال النصف الثاني من السنة الحالية للترويج للمخطط والمشاريع الاستثمارية وذلك بحضور ممثلين عن الشركات الكبرى العالمية وأوساط المال والأعمال الدولية والشركاء الأجانب.
- تنفيذ برنامج الإصلاحات في المجالات ذات العلاقة بمناخ الأعمال والاستثمار ولا سيما المجلة الجديدة للاستثمار فضلا عن الإصلاحات في مجال تسهيل وتبسيط الخدمات والاجراءات الإدارية والمنظومة الجبائية والديوانة.
- الإطار الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص وما سيوفره من إمكانيات وفرص جديدة للاستثمار في هذا المجال
- القانون الجديد المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة والذي يوفر إطارا لإطلاق بعض المشاريع الاستثمارية في هذا المجال.
- التقدم المرتقب في انجاز بعض مكونات المشاريع الكبرى
- تعزيز الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الواعدة على غرار مكونات السيارات ومكونات الطائرات والخدمات المرتبطة بتكنولوجيات الاتصال والمعلومات وذلك سواء عبر عمليات توسعة للمؤسسات المتواجدة وكذلك عبر تعزيز العمل الترويجي لاستقطاب استثمارات جديدة في هذه الأنشطة.

مراجعة البرنامج :

تبعاً لصدور النص القانوني المتعلق بالتنظيمي الهيكلي الجديد للوزارة فإنه سيتم اعتماد توجه جديد لهذا البرنامج ليشمل الاستثمار بصفة عامة وعدم الاقتصار على الاستثمار الخارجي كما تم العمل بذلك سابقاً. وفي ما يلي الهيكل المعمول بها سابقاً والهيكل الجديدة المقترحة لبرنامج الاستثمار :

1. الهيكلية السابقة :

- تسمية البرنامج : هيئة الإحاطة بالاستثمار
- رئيس البرنامج : رئيس هيئة الإحاطة بالاستثمار
- يتضمن برنامجين فرعيين :
 - سياسات الاستثمار الخارجي
 - الترويج للاستثمار الخارجي
- تمّ تحديد هدف ومؤشر لكلّ برنامج فرعي :
 - بالنسبة لسياسات الاستثمار الخارجي : يتمثل الهدف في تطوير الاستثمارات الخارجية ويتمّ احتساب المؤشر بالحجم الجملي للاستثمارات الخارجية المنجزة سنويا (مليون دينار)
 - بالنسبة للترويج، يتمثل الهدف في تعزيز الاتصالات بالمستثمرين الاجانب، ويتمّ احتساب المؤشر بنسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب مقارنة بالعدد الجملي للاتصالات سنويا. (مع تدقيق وتعريف ما يمكن احتسابه اتصالات هامة والذي يكون موضع متابعة منتظمة).

2. الهيكلية الجديدة المقترحة :

- تسمية البرنامج : الإحاطة بالاستثمار
 - رئيس البرنامج : رئيس الهيئة العامة للإحاطة بالإستثمار
 - يتضمّن البرنامج برنامجين فرعيين :
- البرنامج الفرعي 1 : سياسات الإستثمار :
 - الهدف 1-1-4 تعزيز الاستثمارات الخارجية في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية : التركيز على الاستثمارات المباشرة المنجزة خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية، ويتمّ احتساب المؤشر الخاصّ بذلك بحجم الاستثمارات الخارجية السنوية المنجزة في القطاعات المعنية وذلك باعتبار محدودية تدخل الوزارة وهياكلها في النتائج المتعلقة باستقطاب الاستثمارات الخارجية في قطاع الطاقة والاستثمارات المتعلقة بالمحفظة المالية.

▪ البرنامج الفرعي 2 : الترويج والنهوض بالإستثمار

- الهدف 1-2-4 : الترويج لتونس كموقع متميز للإستثمار.
- الهدف 2-2-4 : تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى. وسيتم اعتماد مؤشر يستند إلى عدد ملفات المشاريع الكبرى التي تمّ عرضها على اللجنة العليا للمشاريع الكبرى لأخذ القرار المناسب والذي يمكن أن يكون إما الرفض أو الموافقة أو مزيد الدرس.

II - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج :

الهدف 1: تعزيز الاستثمارات الخارجية في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية

- تقديم الهدف: حجم الاستثمارات الخارجية المنجزة في القطاعات المعنية سنويا
- مرجع الهدف: تطوير الاستثمار الخارجي. وسيتم التركيز على الاستثمارات المباشرة المنجزة خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية، ويتم احتساب المؤشر الخاصّ بذلك بحجم الاستثمارات الخارجية السنوية المنجزة في القطاعات المعنية وذلك باعتبار محدودية تدخل الوزارة وهيكلها في النتائج المتعلقة باستقطاب الاستثمارات الخارجية في قطاع الطاقة والاستثمارات المتعلقة بالمحفظة المالية.

مبشرات اعتماد المؤشرات:

تقديرات			توقعات 2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
1550	1400	1250	1100	956	938	754	مليون دينار	1-1-1-4 تطور حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية

الهدف 2 : التعريف بتونس كموقع متميز للاستثمار

- تقديم الهدف: الترويج لتونس كموقع متميز للاستثمار
- مرجع الهدف: الترويج والنهوض بالاستثمار

مببرات اعتماد المؤشرات:

تقديرات			توقعات 2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
70	65	60	55	52	72	42	%	1-1-2-4 نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب (*)

(* تعريف الاتصالات الهامة: هي كل اتصال مع مستثمر أجنبي ويكون موضع متابعة منتظمة وذلك بمناسبة:

- إجراء أول اتصال مع المستثمر الأجنبي خلال التنظيم أو المشاركة في الصالونات أو الملتقيات الإعلامية وعبر المستثمر على إثره عن رغبته في الحصول على معلومات إضافية وتم هذا الطلب بصفة رسمية (مراسلة، بريد إلكتروني...)
 - كل موافقة صادرة عن مستثمر أجنبي لإجراء لقاء معه وكان نتيجة لعملية الاتصال المباشر (Démarchage direct) التي تم انجازها بناء على قائمة أولية في المستثمرين المحتملين المحددة مسبقا من طرف الوكالة.
 - كل زيارة يقوم بها مستثمر أجنبي بصفة تلقائية إلى مقر الوكالة بتونس أو إلى أحد المكاتب بالخارج وتكون هذه الزيارة محل فكرة لانجاز مشروع.
- (* شرعت الوكالة في اعتماد هذا المفهوم (الاتصالات الهامة) بداية من سنة 2014، حيث كان يعتمد سابقا على تقدير إطارات الوكالة لهذه الاتصالات وتبويبها إما عادية أو هامة. وتم لهذا الغرض تحديد هدف سنوي لهذا المؤشر في إطار منظومة الجودة المعمول بها في الوكالة.

برنامج 3 تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى

- تقديم الهدف: عدد ملفات المشاريع الكبرى التي تم عرضها على اللجنة العليا للمشاريع الكبرى لأخذ القرار المناسب والذي يمكن أن يكون إما الرفض أو الموافقة أو مزيد الدرس
- مرجع الهدف: المشاريع الكبرى

مبشرات اعتماد المؤشرات: اقر الأمر عدد 561 المؤرخ في 21 جانفي 2013 والمتعلق المشاريع الكبرى جملة من الإجراءات و المراحل لدراسة المشاريع الكبرى قبل عرضها على اللجنة العليا للمشاريع الكبرى لأخذ القرار. ويعود جزء هام من هذه الإجراءات إلى المستثمر المطالب بتقديم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وقد يتأخر البعض في مد الخلية بهذه الدراسات مما يعطل نسق درس المشاريع و عرضها على اللجنة الوزارية الاستشارية.

تقديرات			توقعات 2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
10	10	10	10	*19			عدد	1-1-3-4 المشاريع التي تم عرضها على اللجنة العليا للمشاريع الكبرى

* جزء كبير من هذه المشاريع تم عرضها للإعلام

* جزء آخر تمت إحالته إلى الوزارات القطاعية المعنية

* جزء ثالث تم البت فيه بالرفض أو الموافقة .

تقديم أنشطة البرنامج:

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2017	المؤشرات	الأهداف
البرنامج الفرعي: تطوير الاستثمار الخارجي				
	<ul style="list-style-type: none"> - المساهمة في رسم التوجهاتو السياسات الوطنية الرامية لتطوير مناخ الاستثمار والأعمال لدعم الاستثمار الخارجي - المساهمة في إعداد الملفات المتعلقة بالاستثمار في إطار التعاون مع الشركاء الأجانب من الدول والمنظمات العالمية وتمثيل الوزارة في الاجتماعات مع الهيئات الإقليمية والدولية بخصوص الملفات المتعلقة بالاستثمار الخارجي ومناخ الأعمال والتنافسية - دراسة ملفات بعض مشاريع الاستثمار الخارجي وخاصة منها المشاريع التي تتطلب عناية ومعالجة خاصة ومساندة خصوصية - الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكالات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع خلايا المساندة المحدثة على مستوى مختلف الهياكل 	1250	المؤشر : تطور حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات خارج الطاقة والمحفظة المالية	الهدف تطوير الاستثمار الخارجي

	العمومية ومع الغرف المشتركة التونسية الأجنبية، - معالجة الملفات الإدارية الخاصة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، وتصاريح الإقامة...)			
البرنامج الفرعي: الترويج والنهوض بالاستثمار الخارجي				
	<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية حول مناخ وفرص الاستثمار في تونس. - المشاركة في الصالونات المتعددة القطاعات. - تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية قطاعية - المشاركة في ملتقيات الشراكة والصالونات القطاعية - الاتصال المباشر بالشركات الأجنبية قصد حثها على الاستثمار بتونس - تنظيم الندوة الدولية للتعريف بالمخطط التنموي والمشاريع الاستثمارية، نوفمبر 2016 	60%	المؤشر : نسبة الاتصالات المنتمية مع المستثمرين الأجانب	الهدف: الترويج لتونس كموقع متميز للاستثمار
البرنامج الفرعي: المشاريع الكبرى				
	<ul style="list-style-type: none"> - دراسة الملفات - تنظيم جلسات عمل مع الباعثين - إعداد مذكرات أو تقارير تلخص الدراسات المقدمة من قبل المستثمر لتوزيعها على أعضاء اللجنة الوزارية المشتركة للمشاريع الكبرى - دعوة اللجنة الوزارية المشتركة للمشاريع الكبرى للانعقاد لتقديم المشاريع و مناقشتها واخذ القرار في جدواها - التنسيق بين مختلف الأطراف خاصة لتجاوز الإشكاليات. 		المؤشر : عدد ملفات المشاريع الكبرى التي تم عرضها على اللجنة العليا	الهدف: تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى

III-نفقات البرنامج:

1.3- ميزانية البرنامج :

تطور إعتمادات برنامج* الإحاطة بالاستثمار

الوحدة : ألف دينار

نسبة التطور		تقديرات		قانون المالية 2016 (1)	انجازات 2015	بيان البرنامج
(2017-2016)		2017				
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد			
(1)/(1)-(2)	(1)-(2)	(2)				
12.7%	628	5560	5560	4932	5209	العنوان الأول: نفقات التصرف
6%	290-	4270	4270	4560	4233	التأجير العمومي
275%	900	1227	1227	327	976	وسائل المصالح
40%	18	63	63	45	-	التدخل العمومي
0%	0	1000	1000	1000	1449	العنوان الثاني: نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0%	0	1000	1000	1000	1449	التمويل العمومي
0%	0	1000	1000	1000	1449	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	صناديق الخزينة
10.6%	628	6560	6560	5932	6658	مجموع البرنامج

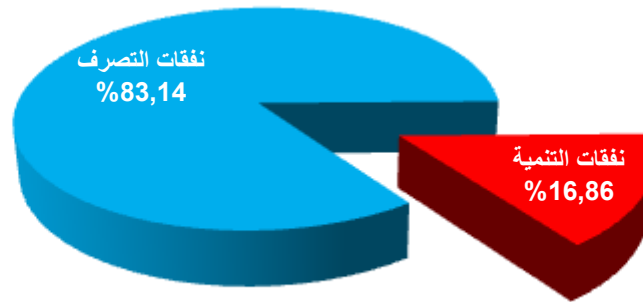
* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تحليل للأرقام الموجودة بالجدول وتطورها وتبرير نصيب كل نفقة من البرنامج مع إضافة رسم بياني لإثراء التحليل كما هو مبين:

توزيع مشروع ميزانية برنامج الإحاطة بالاستثمار لسنة 2017 حسب طبيعة النفقة:

اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



توزيع ميزانية برنامج الاستثمار الخارجي لسنة 2017 حسب البرامج الفرعية

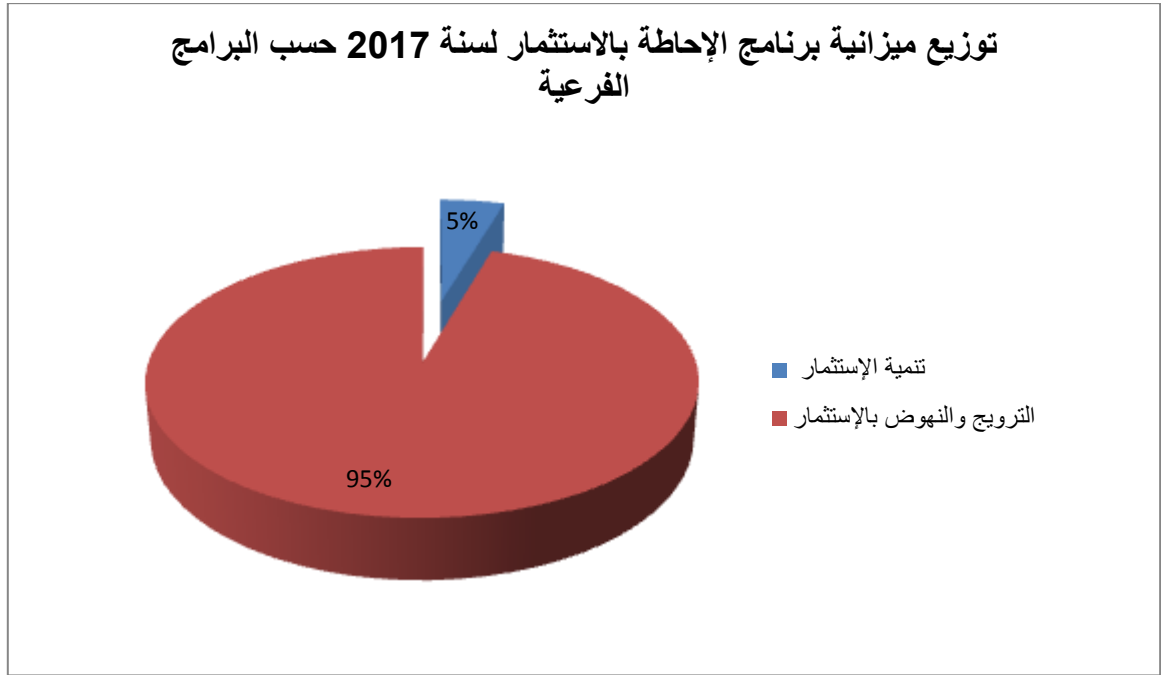
اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	الترويج والنهوض بالإستثمار	سياسات الاستثمار	البرامج الفرعية طبيعة النفقة
5560	5260	300	نفقات التصرف
4270	3970	300	التاجير العمومي
1227	1227	-	وسائل المصالح
63	63	-	التدخل العمومي
1000	1000	-	نفقات التنمية
-	-	-	الاستثمارات المباشرة
1000	1000	-	التمويل العمومي
6560	6260	300	المجموع حسب البرامج الفرعية

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

تحليل للأرقام الموجودة بالجدول وتطورها وتبرير نصيب كل نفقة من البرنامج مع إضافة رسم بياني لإثراء التحليل كما هو مبين:



2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 لبرنامج الإحاطة بالاستثمار:

تقديم إطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة:

الوحدة: ألف دينار

تفديرات			قانون المالية 2016	إنجازات			النفقات
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
		5560	4932	5209	-	-	نفقات التصرف
		5560	4932	5209	-	-	على موارد الميزانية
		4270	4560	4233	-	-	التاجر العمومي
		1227	327	976	-	-	وسائل المصالح
		63	45	-	-	-	التدخل العمومي
		-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
		-	-	-	-	-	التاجر العمومي
		-	-	-	-	-	وسائل المصالح
		-	-	-	-	-	التدخل العمومي
		1000	1000	1449	-	-	نفقات التنمية
		1000	1000	1449	-	-	على موارد الميزانية
							الاستثمارات المباشرة
		1000	1000	1449	-	-	التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
							الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
		6560	5932	6658	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 للبرنامج الفرعي سياسات الاستثمار:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2016	إنجازات			النفقات
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
331	315	489	220	179	-	-	نفقات التصرف
331	315	300	220	179	-	-	على موارد الميزانية
331	315	300	220	179	-	-	التاجير العمومي
		-	-	-	-	-	وسائل المصالح
		-	-	-	-	-	التدخل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التاجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
							نفقات التنمية
							على موارد الميزانية
							الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
							الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
331	315	300	220	179	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 للبرنامج الفرعي الترويج: الترويج والنهوض بالإستثمار

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2016	إنجازات			النفقات
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
		5260	4712	5021	-	-	نفقات التصرف
		5260	4712	5021	-	-	على موارد الميزانية
		3970	4340	4054	-	-	التأجير العمومي
		1227	327	976	-	-	وسائل المصالح
		63	45	-	-	-	التدخل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التأجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
		1000	1000	1458	-	-	نفقات التنمية
		1000	1000	1458	-	-	على موارد الميزانية
							الاستثمارات المباشرة
		1000	1000	1458	-	-	التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
							الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
		6260	5712	6479	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: السيدة الكاتبة العامة للوزارة

1- تقديم برنامج القيادة والمساندة وإستراتيجيته:

يضطلع برنامج القيادة والمساندة بدور أساسي في تحقيق أهداف وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي وذلك من خلال تدعيم وتأهيل الموارد البشرية وضمان حسن التصرف والتسيير على مستوى جميع الهيكل ومصالح الإدارة.

ويتمثل الدور التسييري لبرنامج القيادة والمساندة في:

- الإشراف والتنسيق بين مختلف هيكل ومصالح الإدارة
- تأمين الجوانب الإدارية والقانونية والترتيبية المتعلقة بالبرنامج
- الإشراف على إعداد ميزانية البرنامج
- التحكم وترشيد التصرف في المعدات والوسائل
- تطوير النظام المعلوماتي والسهرة على صيانتها وحسن استغلال التجهيزات الإعلامية
- مسك لأرشيف الوثائق
- وقد تم تحديد برنامجين فرعيين لبرنامج القيادة والمساندة:
- التصرف في الموارد البشرية والمادية
- النظام المعلوماتي

2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج :

الهدف 1-3-1: تنمية كفاءة الموارد البشرية.

- تقديم الهدف: تحسين التصرف في الموارد البشرية
- مرجع الهدف: البرنامج الفرعي التصرف في الموارد البشرية والمادية

مبشرات اعتماد المؤشرات : عدد المستفيدين من التكوين يمكن أن يترجم تطور مؤهلات الأعوان علاوة على توفر المعطيات على المدى المتوسط

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
50	45	40	25	40	40		نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الأعوان.	

الهدف 2-1-3: إحكام التصرف في الموارد المادية

- تقديم الهدف: إحكام التصرف في الموارد المادية
- مرجع الهدف: البرنامج الفرعي للتصرف في الموارد البشرية والمادية
- مبشرات اعتماد المؤشرات: المحافظة على الموارد المادية تترجم حسن التصرف وترشيد الاستعمال علاوة على توفر المعطيات على المدى المتوسط

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
-	-	8592	8636	5670	4905	3293	الدينار	التحكم في نفقات التسيير والتجهيز

الهدف 1-1-9: سلامة النظام المعلوماتي :

تم اعتماد هذا الهدف في إطار برنامج القيادة والمساندة حيث يعتبر البرنامج الفرعي "النظام المعلوماتي" نظاما أفقيا يشمل بقية البرامج وذلك نظرا لأهمية توفر منظومات معلوماتية وتجهيزات إعلامية متطورة ومؤمنة باعتبارها أدوات أساسية لتحسين عمل الإدارة والترفيف في جودة الخدمات المسدات وسلامة تبادل المعطيات.

المبشرات: تأمين سلامة النظام المعلوماتي للوزارة ومواصلة مجهودات الدولة في تحسين سلامة الأنظمة المعلوماتية

المرجع: تقارير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
100	70	45	تدقيق	90	53	تدقيق	%	نسبة انجاز التوصيات المنبثقة عن تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي

2.11 تقديم أنشطة البرنامج:

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2017	المؤشرات	الأهداف
	<ul style="list-style-type: none"> - الحرص على انجاز مخطط التكوين - برمجة دورات تكوينية في عدة مجالات مل جميع الأعوان بما فيهم العملة - السعي الى ابرام اتفاقيات مع مراكز تكوين ومؤسسات في مجالات متخصصة مثل المدرسة التابعة لوزارة المالية 		<p>المؤشر 2-1-1-3: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الأعوان.</p>	<p>الهدف 1-1-3: تتمية كفاءة الموارد البشرية.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> - تنمية الكفاءات في مجال سلامة النظم المعلوماتية للمستعملين والمختصين، - اعداد سياسة للسلامة المعلوماتية بالوزارة، - اقتناء وتركيز الحلول المنبثقة عن توصيات تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي للوزارة. 		<p>المؤشر 2-2-1-3: التحكم في نفقات التسيير والتجهيز</p>	<p>الهدف 2-1-3: إحكام التصرف في الموارد المادية.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> - تنمية الكفاءات في مجال سلامة النظم المعلوماتية للمستعملين والمختصين، - اعداد سياسة للسلامة المعلوماتية بالوزارة، - اقتناء وتركيز الحلول المنبثقة عن توصيات تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي للوزارة 		<p>المؤشر 1-1-2-3: نسبة انجاز التوصيات المنبثقة عن تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي.</p>	<p>الهدف 1-2-3: تطوير النظام المعلوماتي</p>

3 نفقات البرنامج:

1.3-ميزانية البرنامج:

تطور إتمادات برنامج* القيادة والمساندة

الوحدة : ألف دينار

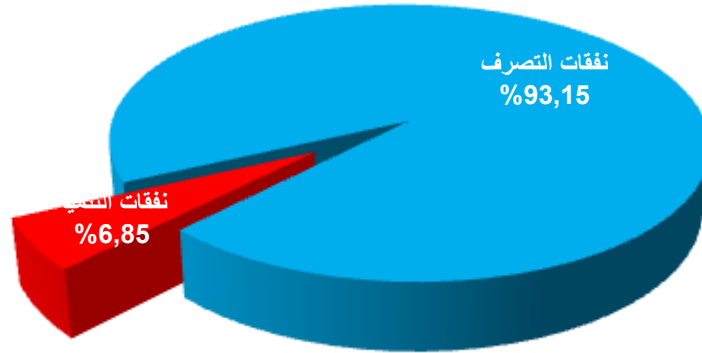
نسبة التطور (2017-2016)		تقديرات 2017		قانون المالية 2016 (1)	انجازات 2015	بيان البرنامج
النسبة (%) (2) - (1)/(1)	المبلغ (1)-(2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
%6.5-	-578	8261	8261	8839	7409	العنوان الأول: نفقات التصرف
%10.4-	-578	4961	4961	5539	4910	التأجير العمومي
%0	0	2811	2811	2811	2007	وسائل المصالح
%0	0	489	489	489	492	التدخل العمومي
%23-	-150	500	500	650	318	العنوان الثاني: نفقات التنمية
%23-	-150	500	500	650	318	الاستثمارات المباشرة
%23-	-150	500	500	650	318	على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
						التمويل العمومي
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
						صناديق الخزينة
%7.6-	-728	8761	8761	9489	7727	مجموع البرنامج

• دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

تحليل للأرقام الموجودة بالجدول وتطورها وتبرير نصيب كل نفقة من البرنامج مع إضافة رسم بياني لإثراء التحليل كما هو مبين:

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017 حسب طبيعة النفقة :
اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



توزيع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017 حسب البرامج الفرعية

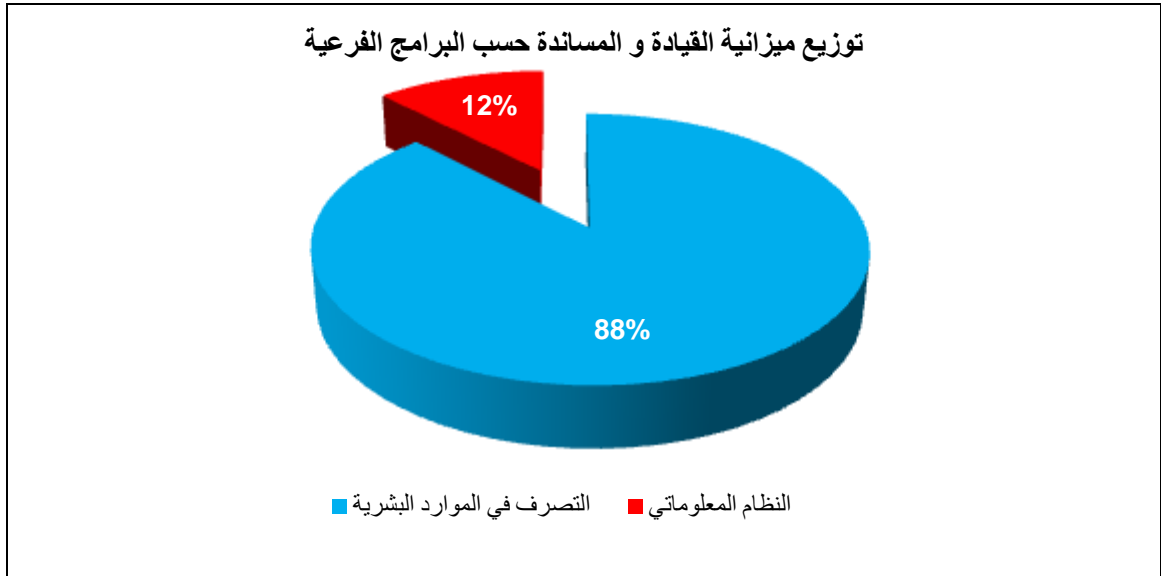
اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	النظام المعلوماتي	التصرف في الموارد البشرية والمادية	البرامج الفرعية	طبيعة النفقة
8261	937	7846		نفقات التصرف
4961	502	4459	التاجير العمومي	
2811	323	2488	وسائل المصالح	
489	-	489	التدخل العمومي	
500	130	370		نفقات التنمية
500	130	370	الاستثمارات المباشرة	
-	-	-	التمويل العمومي	
8761	955	7806		المجموع حسب البرامج الفرعية

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

تحليل للأرقام الموجودة بالجدول وتطورها وتبرير نصيب كل نفقة من البرنامج مع إضافة رسم بياني لإثراء التحليل كما هو مبين:



2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 لبرنامج القيادة والمساندة:

تقديم إطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2016	إنجازات			النفقات
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
9684	9223	8784	8839	7409	-	-	نفقات التصرف
9684	9223	8784	8839	7409	-	-	على موارد الميزانية
5847	5568	5303	5539	4910	-	-	التاجير العمومي
3289	3132	2983	2811	2007	-	-	وسائل المصالح
549	523	498	489	492	-	-	التدخل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التاجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
650	620	590	650	318	-	-	نفقات التنمية
650	620	590	650	318	-	-	على موارد الميزانية
650	620	590	650	318	-	-	الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية
							الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
10335	9843	9374	9489	7727	-	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
							الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 للبرنامج الفرعي التصرف في الموارد البشرية والمادية:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2016	إنجازات			النفقات
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
8650	8238	7846	7853	6610	-	-	نفقات التصرف
8650	8238	7846	7853	6610	-	-	على موارد الميزانية
5188	4941	4706	4802	4345	-	-	التأجير العمومي
2913	2774	2642	2562	1773	-	-	وسائل المصالح
549	523	498	489	492	-	-	التدخل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التأجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
496	473	450	330	81	-	-	نفقات التنمية
496	473	450	330	81	-	-	على موارد الميزانية
496	473	450	330	81	-	-	الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية
							الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
18168	17303	16479	8183	6691	-	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
							الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

إطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 للبرنامج الفرعي النظام المعلوماتي:

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2016	إنجازات			النفقات
2019	2018	2017		2015	2014	2013	
1033	984	937	986	900	-	-	نفقات التصرف
1033	984	937	986	900	-	-	على موارد الميزانية
657	626	596	737	665	-	-	التأجير العمومي
376	358	341	249	235	-	-	وسائل المصالح
		-	-	-	-	-	التدخل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التأجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
154	147	140	160	111	-	-	نفقات التنمية
154	147	140	160	111	-	-	على موارد الميزانية
154	147	140	160	111	-	-	الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية
							الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
1187	1131	1077	1146	1011	-	-	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
							الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

الملاحق

بطاقات مؤشرات قياس الأداء
بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التوازنات الجمالية والإحصاء

بطاقة مؤشر قيس أداء -1-

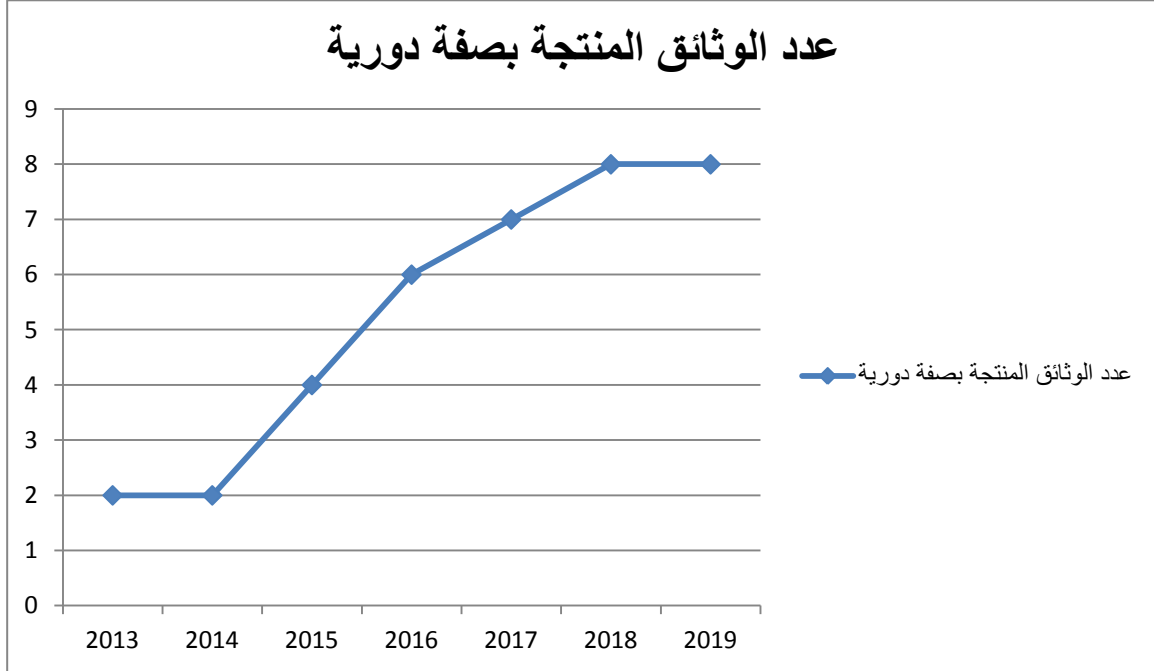
1/1/1/1 عدد الوثائق المنتجة بصفة دورية سنوي	رمز المؤشر : تسمية المؤشر: تاريخ تحيين المؤشر:
I- الخصائص العامة للمؤشر	
التوازنات الجمالية والإحصاء التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات تطوير منظومة التقديرات والتحليل الاقتصادي والاجتماعية إبراز الوثائق مؤشر نشاط مؤشر نجاعة	1. البرنامج : 2. البرنامج الفرعي : 3. الهدف: 4. تعريف المؤشر: 5. نوع المؤشر: 6. طبيعة المؤشر:
II- التفاصيل الفنية للمؤشر	
عدد وثائق وثائق المعهد الوطني للإحصاء، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، البنك المركزي التونسي، وزارة المالية، الوزارات القطاعية المعنية سنوي 8 السيد رئيس هيئة التوازنات الجمالية والإحصاء.	1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): 2. وحدة المؤشر: 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...): 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: 6. تاريخ توفر المؤشر. 7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:
III- قراءة في نتائج المؤشر	

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
8	8	7	6	4	2	2	عدد	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر



<ul style="list-style-type: none"> - إعداد وثيقة الظرف لاقتصاديا لوطني والعالمي - وثيقة تطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي (إعدادها في جويلية وتحيينها في مارس وأفريل) - استشارة للتعريف بالميزان الاقتصادي - إعداد الميزان الاقتصادي 	<p>2. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:</p>
	<p>3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر</p>

بطاقة مؤشر قيس أداء -2-

رمز المؤشر : تسمية المؤشر: تاريخ تحيين المؤشر:	1/2 / 1 / 1 حجم الدراسات المنجزة سنوي
--	---

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج :	التوازنات الجمالية والإحصاء
2. البرنامج الفرعي :	التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات
3. الهدف :	النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي
4. تعريف المؤشر:	حجم النشاط
5. نوع المؤشر:	مؤشر نشاط (Indicateur d'activité)
6. طبيعة المؤشر:	مؤشر نجاعة (indicateur d'efficacité)

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):	عدد الدراسات والأشغال المبرمجة التي تم استكمالها وعدد الدراسات والأشغال العرضية/عدد الأشغال والدراسات المبرمجة.
2. وحدة المؤشر:	%
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الدراسات والأشغال المنجزة، الدراسات والأشغال المبرمجة.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):	تقرير.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارات المركزية للدراسات
6. تاريخ توفر المؤشر .	كل نهاية ثلاثية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible):	100 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	إبتسام السالمي.

III - قراءة في نتائج المؤشر

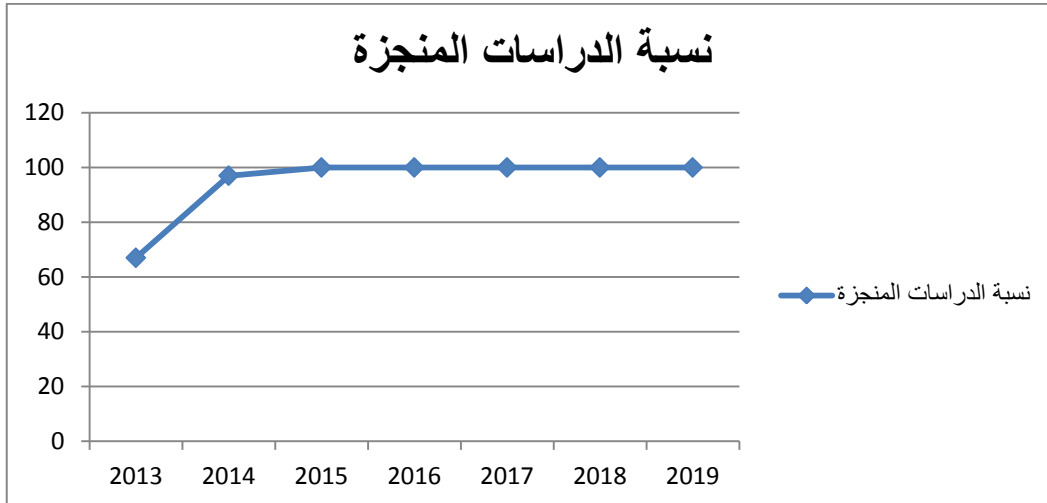
4. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	المؤشر:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
100	100	100	100	97	67	%	1 / 2 / 1 - حجم النشاط	

5. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يتأثر النشاط بحجم الطلبات الإضافية وتتوفر المعطيات

6. رسم بياني لتطور المؤشر



القيام بمتابعة مستمرقمن خلال الهيئة المدبرية

10. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

مؤشر كمي لا يعكس أهمية وجودة الدراسات المنجزة

11. تحديد أهم النقايس (limites) المتعلقة بالمؤشر

بطاقة مؤشر قياس أداء -3-

2 / 2 / 1 / 1	رمز المؤشر : .
منظومة النشر والاتصال	تسمية المؤشر:
سنوي	تاريخ تحيين المؤشر:

I- الخصائص العامة للمؤشر	
التوازنات الجمالية والإحصاء	1. البرنامج :
التوازنات الجمالية والدراسات	2. البرنامج الفرعي :
النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي	3. الهدف:
منظومة النشر والاتصال	4. تعريف المؤشر:
مؤشر نشاط (Indicateur d'activité)	5. نوع المؤشر:
مؤشر نجاعة (indicateur d'efficacité)	6. طبيعة المؤشر:
II- التفاصيل الفنية للمؤشر	
عدد عمليات النشر والاتصال/عدد الدراسات والأشغال المنجزة	1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
%	2. وحدة المؤشر:
النشرية الورقية-النشرية الإلكترونية-الملققات الإعلامية- العمليات الاتصالية	3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
تقرير	4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...):
الإدارات المركزية، الإدارة العامة وموقع المعهد على الإنترنت	5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
كل نهاية ثلاثية	6. تاريخ توفر المؤشر .
60%	7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur :cible de l'indicateur
نجوى بلقاضي	8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III - قراءة في نتائج المؤشر

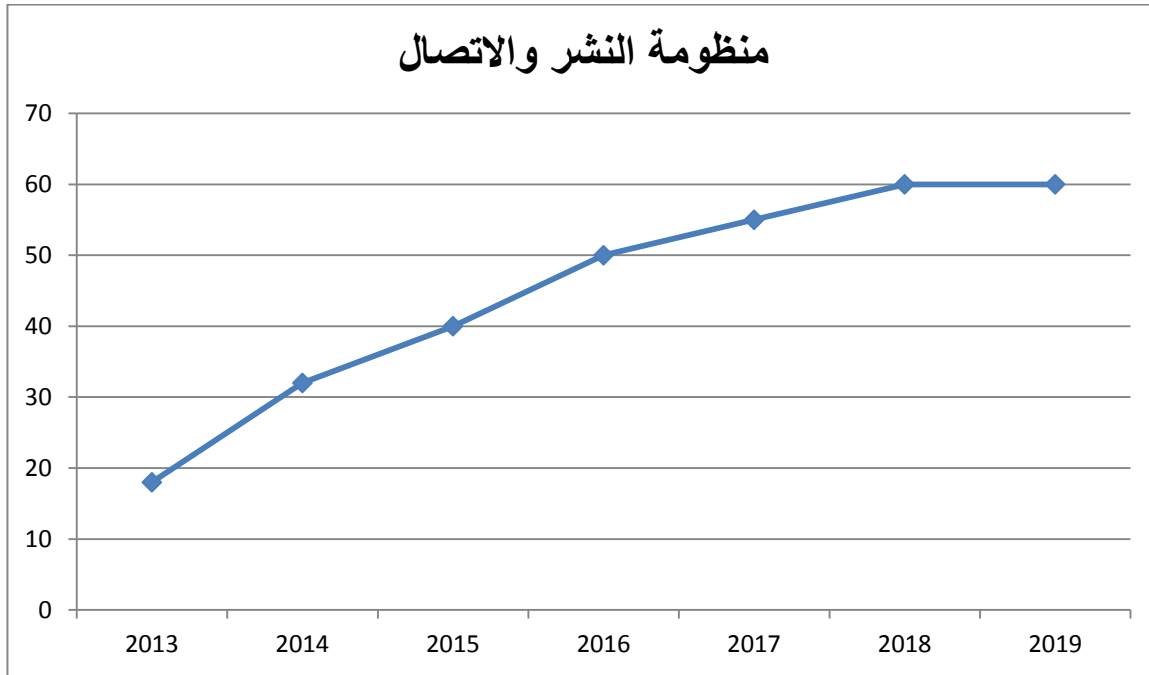
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	المؤشر:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
60%	60%	55%	50	40	32	18	%	1 / 1 / 3 / 2- منظومة النشر والاتصال

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يتواصل العمل على تطوير عمليات النشر والاتصال

3. رسم بياني لتطور المؤشر



القيام بمتابعة مستمر من خلال الهيئة المديرية	4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:
مؤشر تقريبي لا يمكن من تحديد عدد الدراسات التي وقع استغلالها فعليا بدقة.	5. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر

بطاقة مؤشر قياس أداء -4-

1. رمز المؤشر :	3/2 / 1 / 1
2. تسمية المؤشر:	دعم المناهج وأطر العمل
3. تاريخ تحيين المؤشر:	سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج :	التوازنات الجمالية والإحصاء
2. البرنامج الفرعي:	التوازنات الجمالية والدراسات
3. الهدف:	دعم المناهج وأطر العمل
4. تعريف المؤشر:	مؤشر نشاط (Indicateur d'activité)
5. نوع المؤشر:	مؤشر نجاعة (indicateur d'efficacité)
6. طبيعة المؤشر:	

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):	عدد المهام والاجتماعات والملتقيات والندوات العلمية.
2. وحدة المؤشر:	العملية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	تقارير المهام والزيارات والاجتماعات.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):	تقرير.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الإدارات المركزية
6. تاريخ توفر المؤشر .	كل نهاية ثلاثية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur :cible de l'indicateur	30 يوم تأطير
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	ابتسام السالمي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

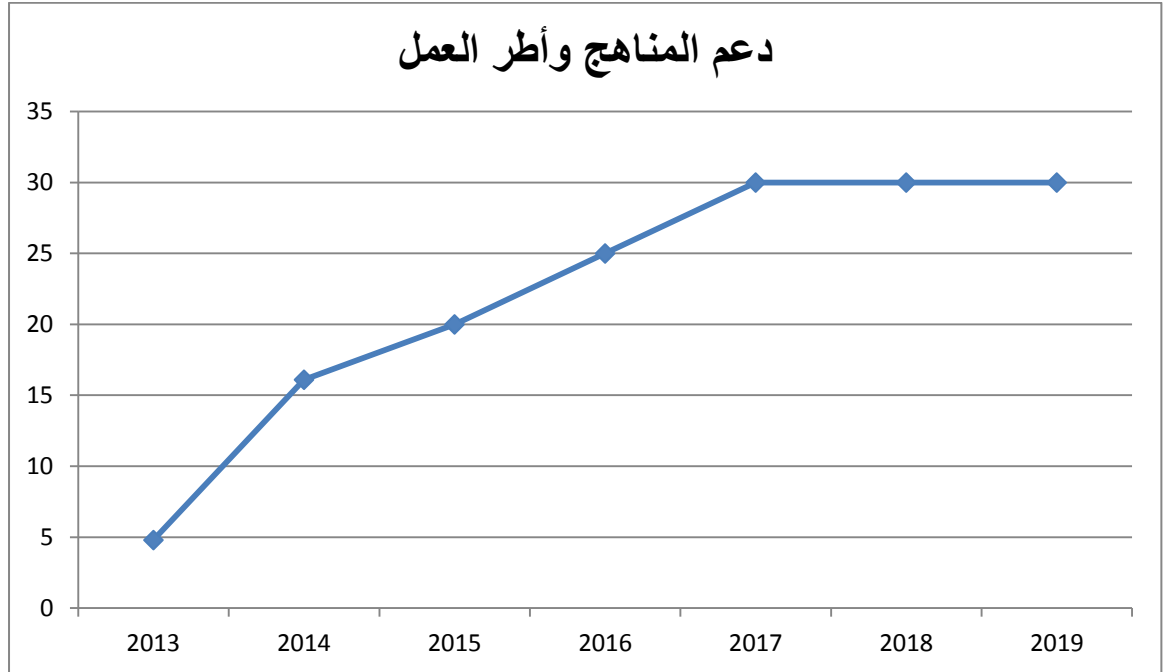
1. سلسلة النتائج (الإجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2016	الإجازات			الوحدة	المؤشر:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
30	30	30	25	20	16.1	4.8	معدل أيام التأخير	1 / 1 / 2- دعم المناهج وأطر العمل

2. تحليل النتائج وتقديرات الإجازات الخاصة بالمؤشر:

تتطور أنشطة التعريف والتبادل بصفه منتظمة

3. رسم بياني لتطور المؤشر



تطوير منظومة التبادل والمنهجيات	4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:
مؤشر كمي مجمع للعديد من الأنشطة المتنوعة.	5. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر

بطاقة مؤشر قياس أداء -5-

1 / 1 / 2 / 1 انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة سنوي	1. رمز المؤشر :. 2. تسمية المؤشر: 3. تاريخ تحيين المؤشر:
I- الخصائص العامة للمؤشر	
التوازنات الجمالية والإحصاء الإحصاء تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي آلية لقياس مدى تقدم إنجاز المسوحات المبرمجة مؤشر نشاط مؤشر نجاعة على مستوى جميع الإدارات التابعة للمعهد	1. البرنامج : 2. البرنامج الفرعي : 3. الهدف: 4. تعريف المؤشر: 5. نوع المؤشر: 6. طبيعة المؤشر: 7. التفريعات :
II- التفاصيل الفنية للمؤشر	
عدد العمليات الإحصائية المنجزة في السنة الجارية على عدد العمليات المضمنة في البرنامج السنوي لنشاط المعهد عدد نسبة مائوية عددالمسوحات المنجزة والمبرمجة التقرير السنوي لنشاط المعهد تقدم كل الإدارات المركزية للإحصائيات جدول مفصل للأشغال المنجزة طيلة السنة وأهم الملاحظات التي تهم الأشغال في طور الإنجاز 31 ديسمبر 2016 100% المعهد الوطني للإحصاء.	1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): 2. وحدة المؤشر: 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...): 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: 6. تاريخ توفر المؤشر. 7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible) :(de l' indicateur 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

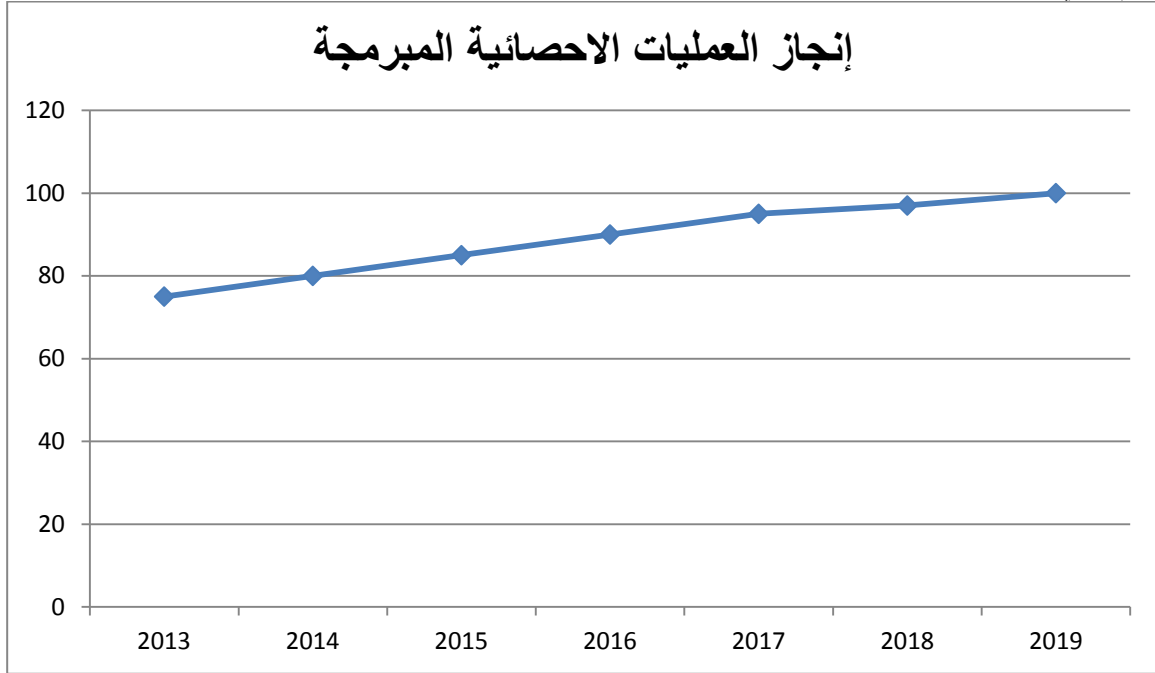
III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2016	الانجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
100	97	95	90	85	80	75	نسبة	نسبة إنجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر



- إنجاز مسوحات عينية - إنجاز مسوحات دورية - إنجاز الحسابات القومية - متابعة الطرف الاقتصادي - السجل الوطني للمؤسسات	4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:
	5. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر

بطاقة مؤشر قيس أداء -6-

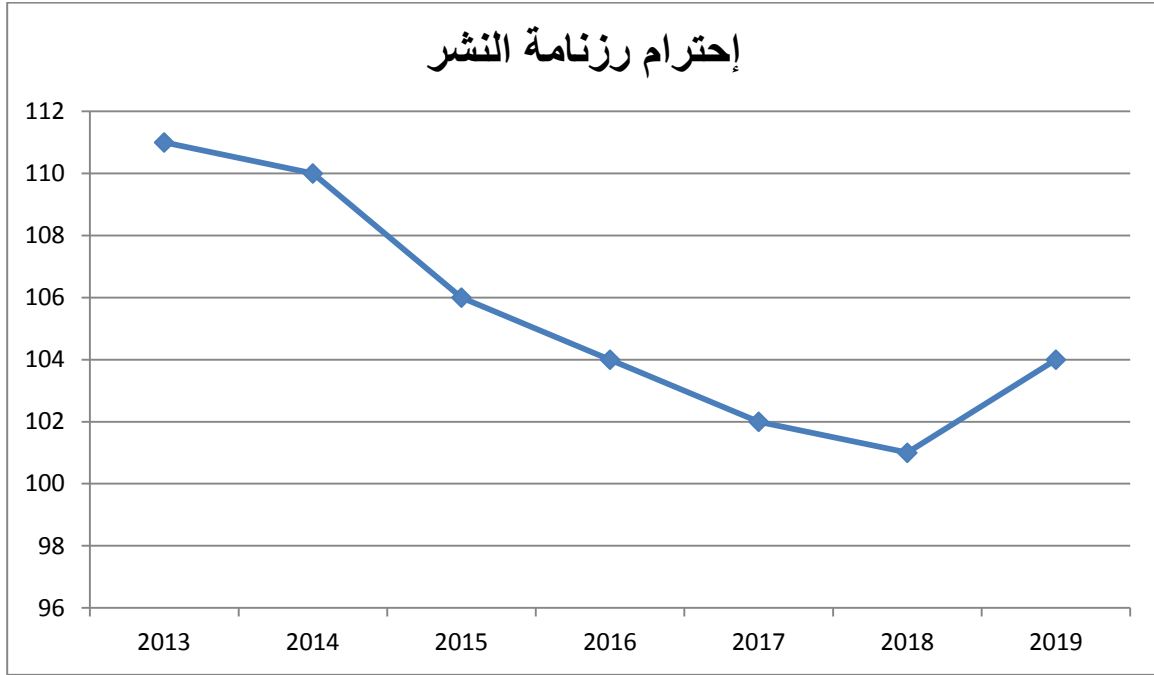
رمز المؤشر : تسمية المؤشر: تاريخ تحيين المؤشر:	1 / 2 / 2 / 1 احترام رزنامة النشر سنوي
I - الخصائص العامة للمؤشر	
1- البرنامج : 2- البرنامج الفرعي : 3- الهدف: 4- تعريف المؤشر: 5- نوع المؤشر: 6- طبيعة المؤشر: 7- التفريعات :	التوازنات الجمالية والإحصاء الإحصاء تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة أليه لقيس مدى إحترام رزنامة نشر المعلومة الإحصائية مؤشر منتج مؤشر جودة الإدارة المركزية
II - التفاصيل الفنية للمؤشر	
1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): 2- وحدة المؤشر: 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...): 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: 6- تاريخ توفر المؤشر. 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	عدد الأيام الفعلية للنشر/ عدد الأيام المبرمجة للنشر نسبة مائوية تاريخ صدور الإصدارات متابعة تنفيذ رزنامة النشر من قبل الإدارة المركزية للنشر والإعلامية وإعداد تقرير في الغرض الإدارة المركزية للنشر والإعلامية والتنسيق 31 ديسمبر 2016 104% الإدارة المركزية للنشر والإعلامية والتنسيق
III - قراءة في نتائج المؤشر	

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2016	الانجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
104	101	102	104	106	110	111	احترام رزنامة النشر	

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3- رسم بياني لتطور المؤشر



نشر الأعمال المنجزة وفق الرزنامة	4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: 5- تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر
----------------------------------	---

بطاقة مؤشر قياس أداء -7-

2 / 2 / 2 / 1 الدورات التكوينية المنجزة سنوي	رمز المؤشر : تسمية المؤشر: تاريخ تحيين المؤشر:
I- الخصائص العامة للمؤشر	
التوازنات الجمالية والإحصاء الإحصاء تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة آلية لقياس عدد الدورات التكوينية المنجزة مؤشر نشاط مؤشر جودة. أعوان الإدارات المركزية والجهوية	1. البرنامج : 2. البرنامج الفرعي : 3. الهدف: 4. تعريف المؤشر: 5. نوع المؤشر: 6. طبيعة المؤشر: 7. التفريعات :
II- التفاصيل الفنية للمؤشر	
عدد الدورات التكوينية المنجزة على مجموع الدورات التكوينية المبرمجة نسبة مائوية البرنامج السنوي للتكوين وحدة متابعة التكوين عدد الدورات التكوينية المنجزة والبرنامج السنوي للتكوين. 31 ديسمبر 2016 80% الإدارة المركزية للنشر والإعلامية والتنسيق	1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): 2. وحدة المؤشر: 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...): 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: 6. تاريخ توفر المؤشر. 7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

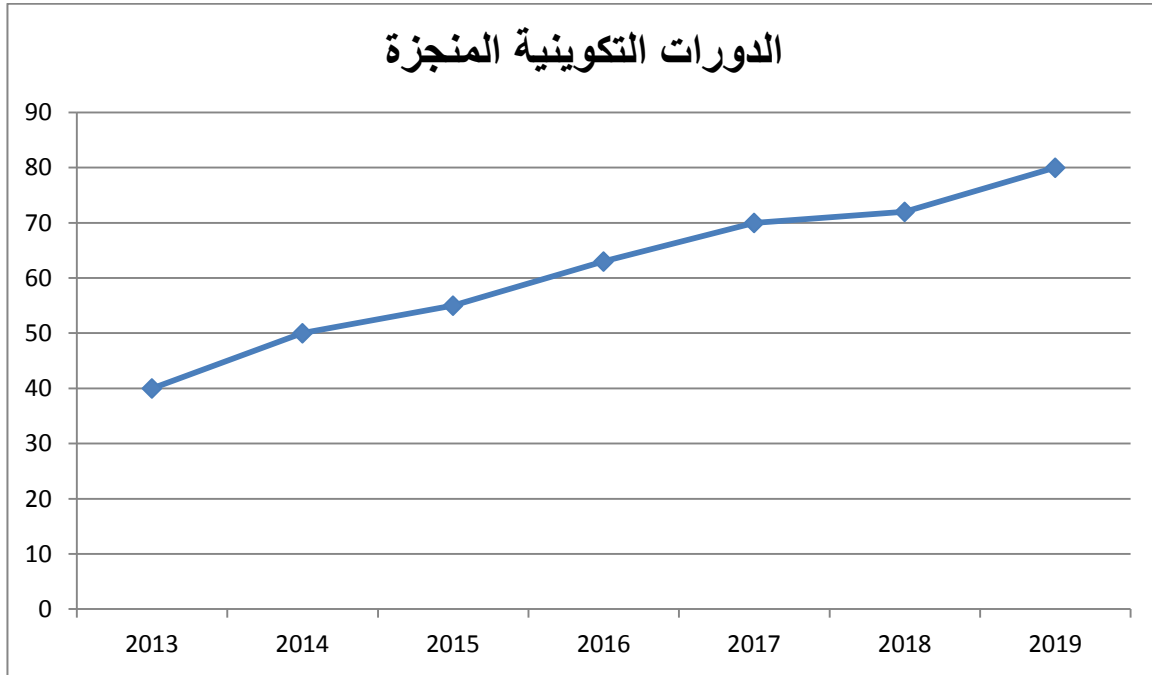
III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2016	الانجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
80	72	70	63	55	50	40	نسبة	نسبة الدورات التكوينية المنجزة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:	- إرساء مركز تكوين - إعداد البرنامج السنوي حسب الطلب وتنفيذه - مواصلة تنفيذ البرنامج السنوي لتكوين أعوان المعهد
5. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر	

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التنمية القطاعية والجهوية

مؤشر قيس أداء -1-

رمز المؤشر : 1-1-1-2

تسمية المؤشر: 1-1-1-2 - تطوير التحكم في عدد عملة الحضائر
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الأول البرامج الجهوية للتنمية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: 1-1-2 - تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه
4. تعريف المؤشر: قيس نسبة تراجع عدد عملة الحضائر تنفيذًا لجملة الاجراءات المقررة في الغرض
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule): نسبة تراجع عدد العملة: (عدد العملة في نهاية السنة الحالية - عدد العملة في نهاية السنة الماضية) / عدد العملة في نهاية السنة الماضية * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عدد العملة الجملي ولكل ولاية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: قوائم شهرية
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الادارة العامة للمصالح المشتركة والولايات
6. تاريخ توفر المؤشر: شهري وسنوي
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): -2 % لسنة 2019

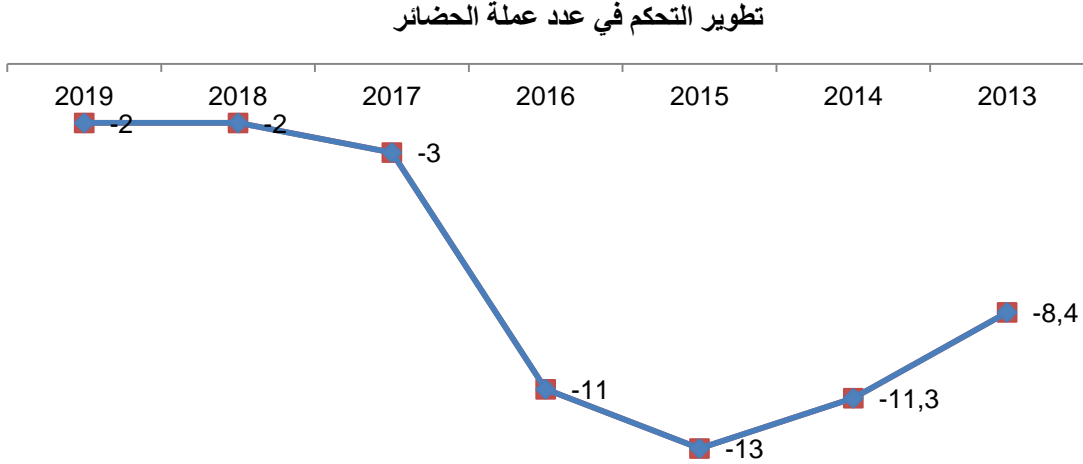
III- قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
2-	2-	3-	11-	13-	11,3-	8.4-	%	المؤشر 1-1-1-2 - نسبة التحكم في عدد عملة الحضائر

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي لتراجع عدد العملة

3. رسم بياني لتطور المؤشر



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

طرح عملة الحضائر ممن لهم مورد رزق آخر

طرح عملة الحضائر الذين تم انتدابهم بالوظيفة العمومية

تسوية وضعية عملة الحضائر الذين تفوق أعمارهم 60 سنة.

إجراء تشخيص مدقق للمنتفعين بآلية الحضائر وحصر القوائم النهائية بالتنسيق مع السادة الولاية.

إعداد دراسة شاملة حول منظومة عملة الحضائر بالتنسيق مع الوزارات المعنية.

النظر في إمكانية تحويل التصرف في برنامج الحضائر لبعض الولايات في مرحلة أولى على أن يتم استكمال بقية

الولايات في السنة الموالية

5. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر:

عدم الالتزام بإيقاف الانتدابات على حساب البرنامج

تأخر عملية تسوية وضعية عملة الحضائر المعنيين بالتسوية والعملة ممن تجاوزوا سن 60 سنة والمعنيين

بمنحة العائلات المعوزة ومنحة الشيخوخة

عدم التطبيق الدقيق لنتائج المراقبة المستمرة لقوائم العملة.

مؤشر قيس أداء -2-

رمز المؤشر : 2 - 1 - 1 - 2

تسمية المؤشر: نسبة فتح اعتمادات التعهد من قبل الوزارة
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الأول : البرامج الجهوية للتنمية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه
4. تعريف المؤشر: التسريع في فتح الاعتمادات المحالة لفائدة المجالس الجهوية بما يضمن تنفيذ المشاريع في آجالها
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدوات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule): نسبة فتح اعتمادات التعهد من قبل الوزارة: إتمادات التعهد المفتوحة للجهات/اعتمادات التعهد المبرمجة *100
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الاعتمادات المفتوحة تعهدا من قبل الوزارة والاعتمادات المبرمجة لفائدة المجالس الجهوية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: كشف شهري للاعتمادات المفتوحة من قبل الوزارة
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي/ الإدارة العامة للتنمية الجهوية والمجالس الجهوية
6. تاريخ توفر المؤشر: شهري
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 98% سنة 2019

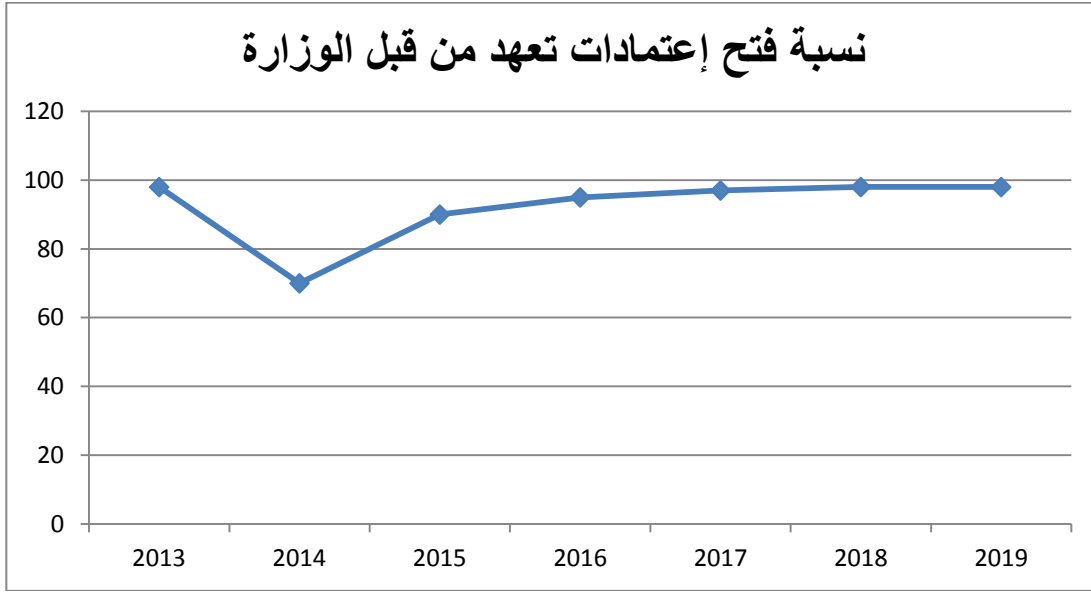
III- قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
98	98	97	95	90	70	98	%	المؤشر 2 - 1 - 1 - 2

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي لتقدم فتح اعتمادات التعهد من الوزارة لفائدة المجالس الجهوية

3. رسم بياني لتطور المؤشر



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعلام المجالس الجهوية بالمبالغ المرصودة لها بعنوان البرنامج وطلب مد الوزير ببرنامج الاستعمال الخاص بها
 - التسريع في دراسة الملفات الفنية الواردة من الولايات والمتعلقة ببرنامج استعمال الاعتمادات
 - طلب فتح الاعتمادات وإعلام المجالس الجهوية بها
- ### 5. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر:
- تأخر ورود برامج استعمال الاعتمادات المبرمجة لفائدة المجالس الجهوية للولايات
 - عدم إرفاق برامج الاستعمال الواردة من الولايات بالمؤيدات والمعطيات الفنية اللازمة
 - ضعف الامكانيات المادية والبشرية للجهات لإعداد الملفات الفنية لإتمام اجراءات الشروع في التنفيذ

مؤشر قيس أداء -3-

3-1-1-2 رمز المؤشر :

تسمية المؤشر: نسبة إستهلاك إتمادات التعهد المفتوحة لفائدة الجالس الجهوية.
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الأول: البرامج الجهوية للتنمية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه
4. تعريف المؤشر: يُمكن المؤشر من معرفة نسبة تقدم إنجاز مشاريع البرنامج الجهوي للتنمية
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الأدوات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule): نسبة إستهلاك إتمادات التعهد: إتمادات التعهد المستهلكة من قبل المجالس الجهوية/إتمادات التعهد المفتوحة للمجالس الجهوية *100
1. وحدة المؤشر: نسبة
2. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإتمادات المستهلكة تعهدا والاعتمادات المفتوحة تعهدا من قبل المجالس الجهوية
3. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: كشف شهري للاعتمادات المستهلكة دفعا وتعهدا من قبل الوزارة للمجالس الجهوية
4. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المجالس الجهوية
5. تاريخ توفر المؤشر: شهري
6. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 60 % سنة 2019

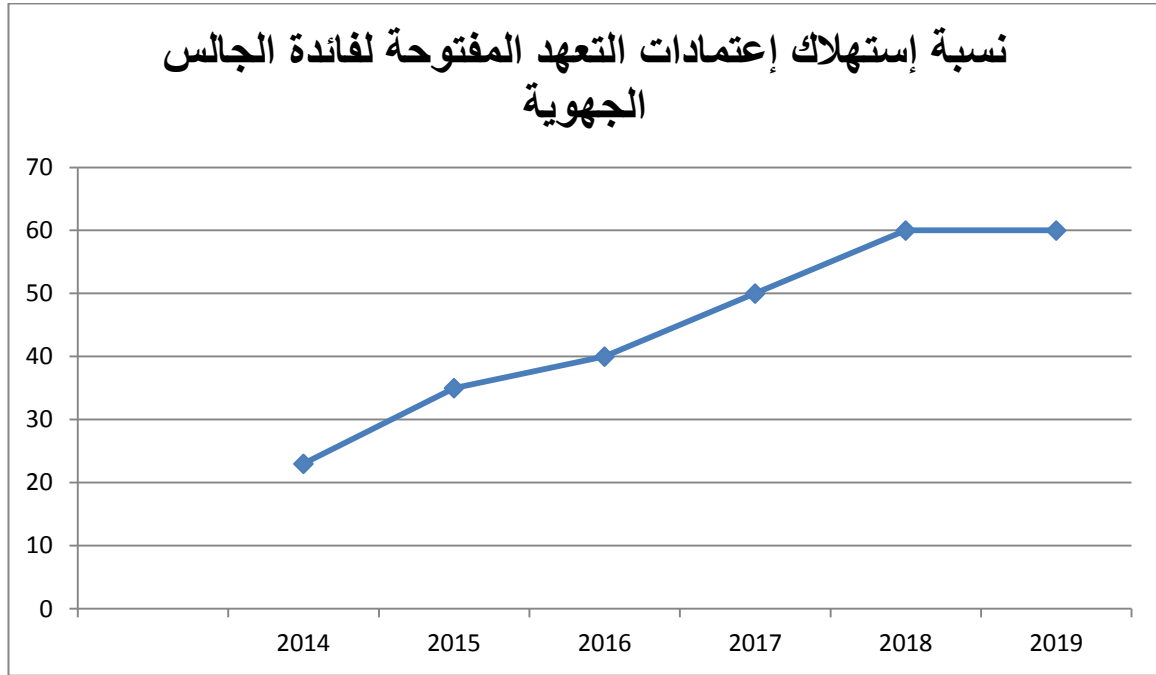
III- قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
60	60	50	40	35	23	-	%	المؤشر 2-1-2-2 - بلوغ نسبة دفع على مستوى الاستهلاك الفعلي للاعتمادات المتعهد بها ضمن البرنامج الجهوي للتنمية

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي لتقدم استهلاك الاعتمادات دفعا من جملة الاعتمادات المتعهد بها من قبل المجالس الجهوية

2. رسم بياني لتطور المؤشر



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

التسريع في فتح الاعتمادات تعهدا ودفعا

4. تنظيم اجتماعات لحل الإشكاليات المتعلقة بالبرنامج

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

تراكم مشاريع البرنامج من سنة إلى أخرى وتأخر انجاز صفقات المشاريع المبرمجة

عدم ايفاء المقاولات بتعهداتها

تعطل فتح الاعتمادات من طرف وزارة المالية

مؤشر قيس أداء -4-

14- رمز المؤشر : 4-1-1-2

تسمية المؤشر: إعداد تقارير متابعة ثلاثية
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الأول: البرامج الجهوية للتنمية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في البرنامج الجهوي للتنمية ومتابعة تنفيذه
4. تعريف المؤشر: يُمكن المؤشر من معرفة نسبة تقدم إنجاز مشاريع البرنامج الجهوي للتنمية وتقييم النتائج المسجلة
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الأدوات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

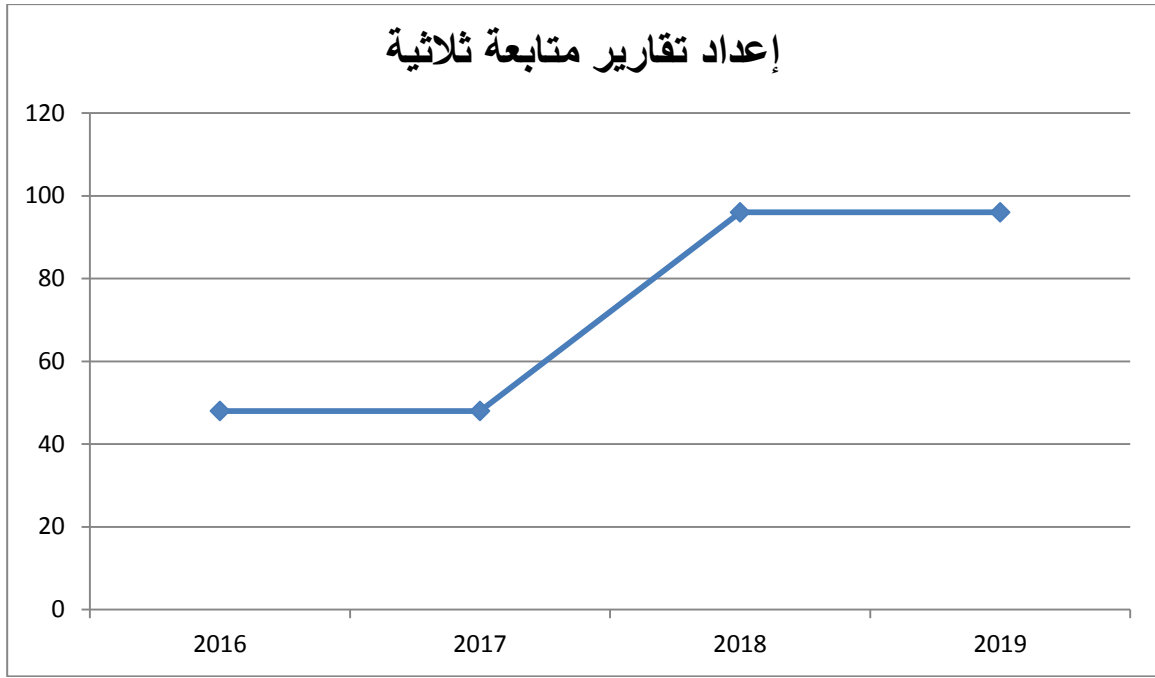
1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule): عدد التقارير المنجزة في السنة
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: التقارير الشهرية حول تقدم الانجازات المالية والمادية للمشاريع الواردة من الولايات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: التقارير الواردة من الولايات
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المجالس الجهوية
6. تاريخ توفر المؤشر: شهري
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 96% سنة 2019

III- قراءة في نتائج المؤشر

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
96	96	48	48	48	-	-	تقرير	المؤشر 2 - 1 - 2 - 2 - إعداد تقارير متابعة ثلاثية

6. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي لتقدم استهلاك الاعتمادات دفعا من جملة الاعتمادات المتعهد بها من قبل المجالس الجهوية
7. رسم بياني لتطور المؤشر



8. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- طلب مد الوزارة بتقارير شهرية حول تقدم الانجاز المالي والمادي للمشاريع
- انجاز تقرير تلخيصي كل ثلاثة أشهر يبرز تقدم استهلاك الاعتمادات ونسبة الانجاز المالي والمادي للمشاريع إضافة إلى تقييم النتائج المسجلة

9. تحديد أهم النقصان (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تأخر ورود تقرير متابعة الانجازات المادية والمالية من طرف الولايات
- عدم مدنا بتقارير المتابعة طبقا للمعطيات المطلوبة
- تضارب المعطيات الواردة من الولايات مع المعطيات المتوفرة بالوزارة

مؤشر قيس أداء -5-

رمز المؤشر: 1-2-1-2

تسمية المؤشر: نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الأول البرامج الجهوية للتنمية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: بعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المتدخل بها برنامج التنمية المندمجة
4. تعريف المؤشر: يُمكن المؤشر من معرفة نسبة تقدم إنجاز المشاريع
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الأدوات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule):
نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة = الإعتدادات المفتوحة دفعا x 100
التكلفة المحينة
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإعتدادات المفتوحة دفعا لفائدة المجالس الجهوية والتكلفة المحينة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...): كشوفات مالية
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المندوبية العامة للتنمية الجهوية
6. تاريخ توفر المؤشر: آني
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): سنة 2019 (100 % من الإنجاز)

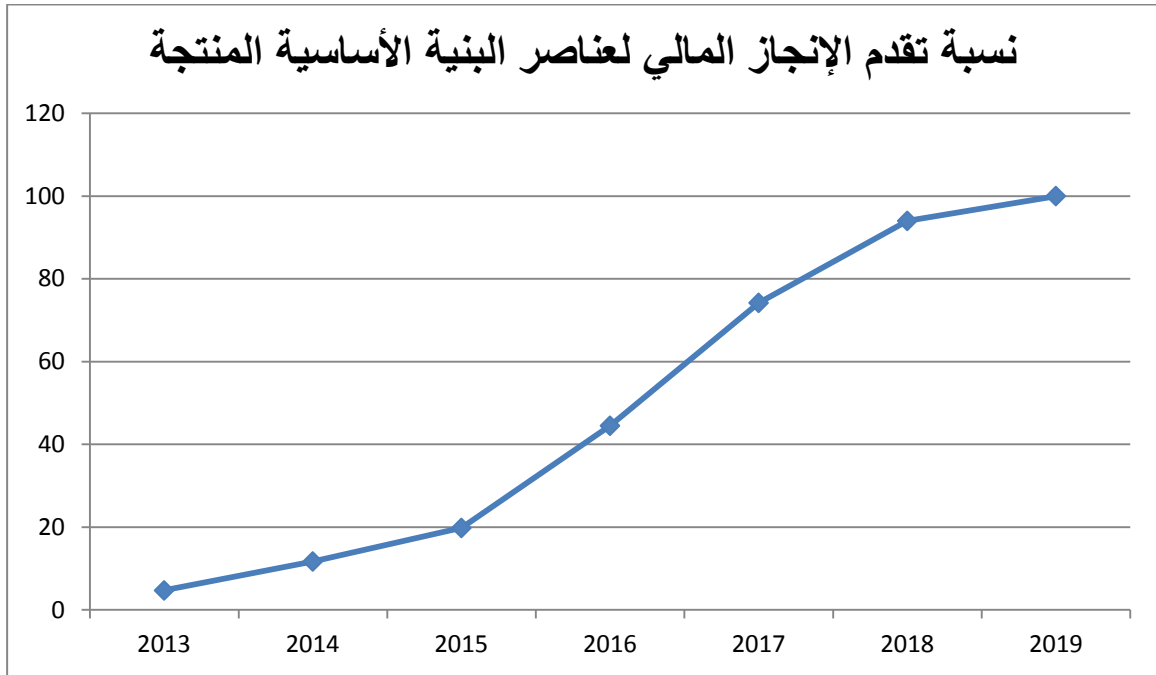
III- قراءة في نتائج المؤشر

- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
100	94.0	74.2	44.5	19.8	11.7	4.7	النسبة (%)	بلوغ نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي وتصاعدي في إستهلاك إعتدادات الدفع

- رسم بياني لتطور المؤشر:



التكلفة المحيطة لعناصر البنية الأساسية المنتجة إلى غاية 2015/04/30: 144,4 م د

الوحدة : م د

إلى غاية	إلى غاية	إلى غاية	إلى غاية	إلى غاية	إلى غاية	إلى غاية	السنوات الإعتمادات
2018/12/31	2017/12/31	2016/12/31	2015/12/31	2014/12/31	2013/12/31	2012/12/31	
144,4	138,3	112,6	67,1	29,8	17,6	7,2	الدفعات

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: إنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة: الآبار العميقة والسطحية والكهرباء وتهيئة المناطق السقوية والمناطق الحرفية والمناطق الصناعية والأسواق وبناء المحلات الصناعية ومراكز تجميع المنتوجات الفلاحية والجزء الخاص بالدراسات والتسيير.

- تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر قيس أداء -6-

رمز المؤشر: 2-2-1-2

تسمية المؤشر: نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية الجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الأول البرامج الجهوية للتنمية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: بعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المتدخل بها برنامج التنمية المندمجة
4. تعريف المؤشر: يُمكن المؤشر من معرفة نسبة تقدم إنجاز المشاريع
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الأدوات الجهوية...): حسب الجهات

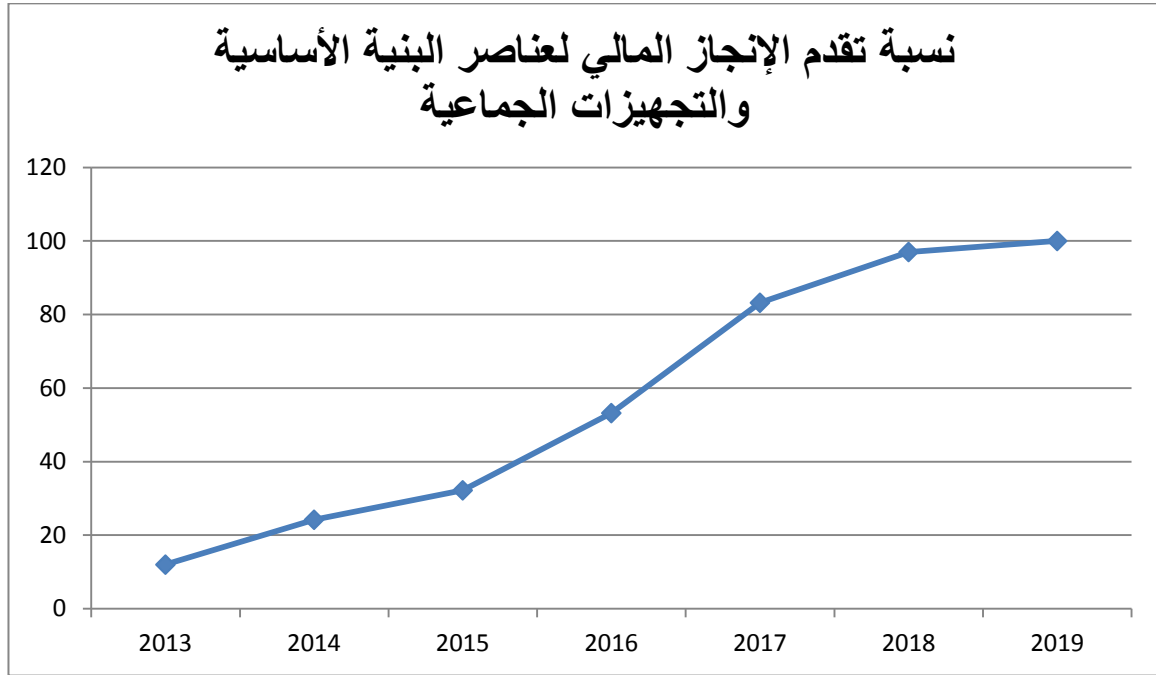
II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule):
نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية = $\frac{\text{الإعتمادات المفتوحة دفعا} \times 100}{\text{التكلفة المحينة}}$
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإعتمادات المفتوحة دفعا لفائدة المجالس الجهوية والتكلفة المحينة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...): كشوفات مالية
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المندوبية العامة للتنمية الجهوية
6. تاريخ توفر المؤشر: آني
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): سنة 2019 (100 % من الإنجاز)

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
100	97,0	83,2	53,2	38,2	24,2	12,0	النسبة (%)	بلوغ نسبة تقدم الإنجاز المالي لعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:
2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي وتصاعدي في إستهلاك الإعتمادات الدفع



التكلفة المحيطة لعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية إلى غاية 2015/04/30: 247,3 م د

السنوات الإعتمادات	إلى غاية 2012/12/31	إلى غاية 2013/12/31	إلى غاية 2014/12/31	إلى غاية 2015/12/31	إلى غاية 2016/12/31	إلى غاية 2017/12/31	إلى غاية 2018/12/31
الدفعات	29,6	60,0	94,5	131,7	205,8	238,9	247,3

أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: إنجاز عناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية: الطرقات والمسالك والتتوير والماء الصالح للشرب والتطهير والصحة والثقافة والشباب والرياضة والمنتزهات والمناطق الخضراء والتكوين والجزء الخاص بالدراسات والتسيير.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر قيس أداء -7-

رمز المؤشر : 3-2-1-2

تسمية المؤشر: عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الأول البرامج الجهوية للتنمية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: بعث حركية إقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المتدخل بها برنامج التنمية المندمجة
4. تعريف المؤشر: يُمكن المؤشر من معرفة عدد مواطن الشغل المحدثة
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الأدوات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule):
عدد مواطن الشغل المحدثة في إطار إحداث مشاريع فردية منتجة بإعتماد معايير تقديرية تختلف باختلاف النشاط الإقتصادي.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المؤسسات والمشاريع المحدثة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...): تقارير
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المندوبية العامة للتنمية الجهوية والجهة
6. تاريخ توفر المؤشر: أني
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 3209 مواطن شغل

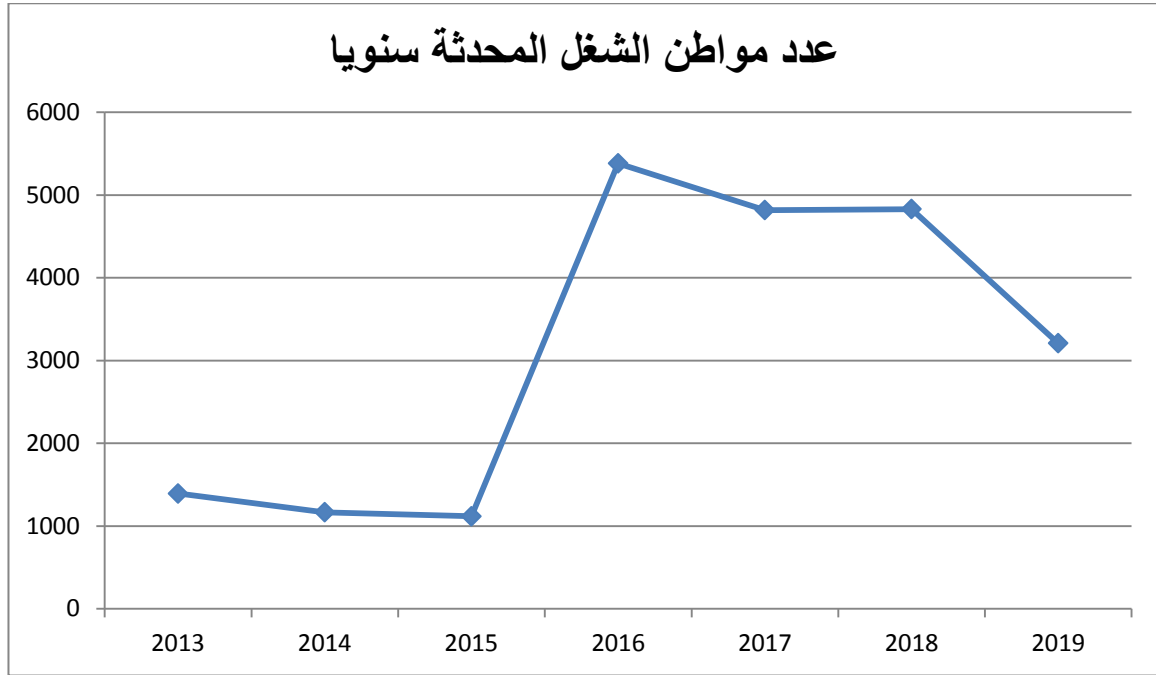
III- قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
3209	4830	4818	5382	1117	1167	1392	عدد	عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا
22388	19179	14349	9531	4149	3032	1865	عدد	عدد مواطن الشغل المحدثة إجماليا

2. سلسلة النتائج (الإجازات) والتقديرات الخاصة بالموشر: نسق تراكمي وتصاعدي في عدد مواطن الشغل المحدث

3. رسم بياني لتطور المؤشر



عدد مواطن الشغل المتوقع للبرنامج: 25000 مواطن شغل

الوحدة : م د

إلى غاية 2019/12/31	إلى غاية 2018/12/31	إلى غاية 2017/12/31	إلى غاية 2016/12/31	إلى غاية 2015/12/31	إلى غاية 2014/12/31	إلى غاية 2013/12/31	السنوات عدد مواطن الشغل
22388	19179	14349	9531	4149	3032	1865	عدد مواطن الشغل المحدث

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: بالإضافة إلى إنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة، إحدات المشاريع الفردية المنتجة.

5. تحديد أهم النفاص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

رمز المؤشر: 1-2-2-1

تسمية المؤشر: إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط القطاعي والمخطط الجهوي

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية
4. تعريف المؤشر: يقدم هذا المؤشر صورة واضحة حول تقدم انجاز المخطط كميًا ونوعيًا (من حيث تقدم انجاز المشاريع والبرامج وتنفيذ الاستراتيجيات على المستوى الجهوي)
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات : مؤشر جهوي اقليمي.

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): إعداد تقارير
2. وحدة المؤشر: تقرير .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات حول المشاريع التي بصدد الانجاز - معطيات جهوية حول الاستثمار الخاص والتشغيل والانتاج والتصدير .
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير قطاعية - احصائيات محلية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: أعمال اللجان الجهوية للتنمية والمجاس الجهوية والمصالح الجهوية.
6. تاريخ توفر المؤشر : سنويًا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 29 تقرير سنويًا. إعداد تقرير خاص بكل ولاية يحصل النتائج الحاصلة على مستوى الاستثمار والانتاج والتشغيل، وتقرير تألّفي لكل إقليم.

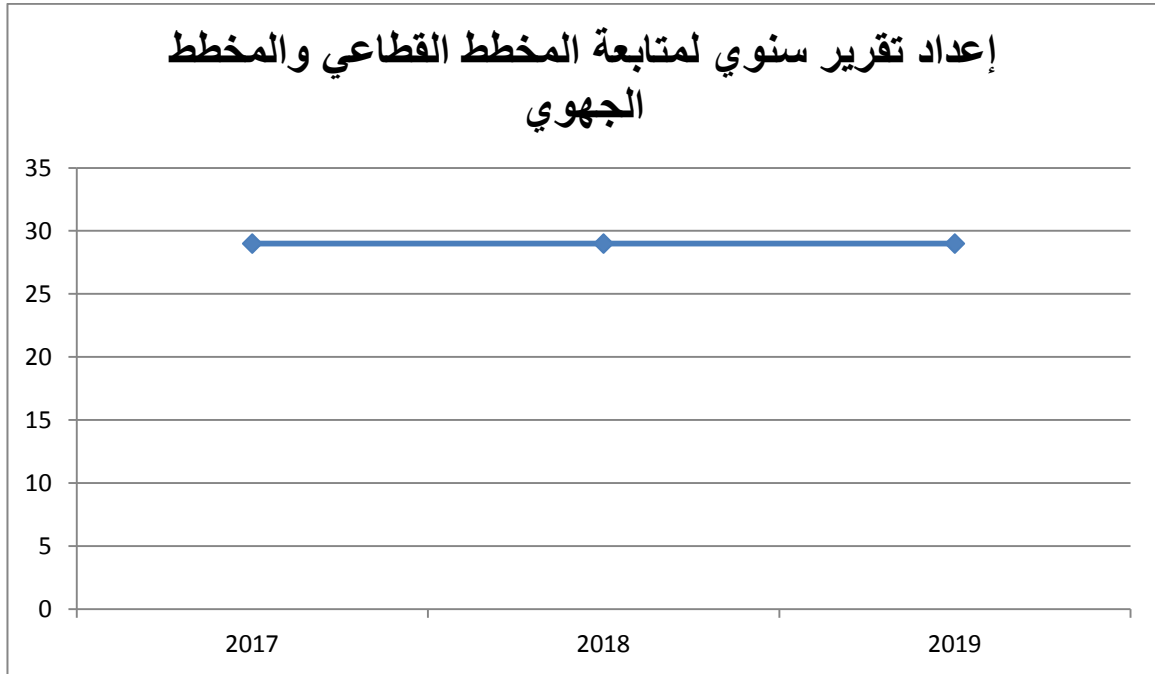
قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
29	29	29	-	-	-	-	إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط القطاعي والمخطط الجهوي	

(* تطوير وتحسين الدليل

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- عقد جلسات دورية على مستوى المجالس المحلية والمجالس الجهوية للتنمية لمتابعة المخطط الجهوي بمشاركة المجتمع المدني والهيكل المهنية.
- اعداد تقارير محلية ترفع إلى المجلس الجهوي لمناقشتها وتبويبها وفق المنهجية المعدة من قبل وزارة التنمية.
- اعداد تقارير جهوية لكل مجلس جهوي.
- حوصلة هذه التقارير واعداد تقرير تاليفي اقليمي لكل إقليم.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- غياب أو محدودية الإحصائيات الجهوية المتعلقة بنسب النمو والاستهلاك والتصدير (قطاعيا) والتشغيل (قطاعيا).
- صحة ومصداقية المعطيات الإحصائية المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في القطاع الخاص.
- محدودية عدد الإطارات على المستوى الجهوي المختصة في تقييم الاستراتيجيات التنموية واقتراح التعديلات خلال فترة انجاز المخطط.
- غياب منظومة وطنية لمتابعة وتقييم المشاريع العمومية (بصدد الانجاز).
- تتوزع التقارير السنوية لمتابعة المخطط إلى :13تقرير للمندوبية العامة للتنمية الجهوية من بينها :
 - 2 تقارير إقليمية
 - 5 تقارير لديوان الشمال الغربي
 - 4 تقارير لديوان الوسط الغربي
 - 7 تقارير لديوان تنمية الجنوب.

مؤشر قياس أداء -9-

رمز المؤشر : 2-1-2-2

تسمية المؤشر: إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تنفيذ المشاريع العمومية

تاريخ تحيين المؤشر: كل ثلاثة اشهر.

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية
4. تعريف المؤشر: يعطي هذا المؤشر صورة مفصلة عن تقدم انجاز المشاريع العمومية بالمشروع والقطاع والولاية ويبرز المشاريع التي تلاقي صعوبات ويحدد الاسباب ويقترح السبل لتسريع نسق الانجاز.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات : مؤشر جهوي واقليمي.

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد وكلفة المشاريع المعطّلة / نسبة تقدّم المشاريع مقارنة بالثلاثية السابقة
2. وحدة المؤشر: تقرير
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات خاصة بالمشاريع العمومية المدرجة بميزانية الدولة والجماعات المحلية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير من الإدارات الجهوية المختلفة والجماعات المحلية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية والجماعات المحلية.
6. تاريخ توفر المؤشر : كل ثلاثة أشهر.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 108 تقرير.

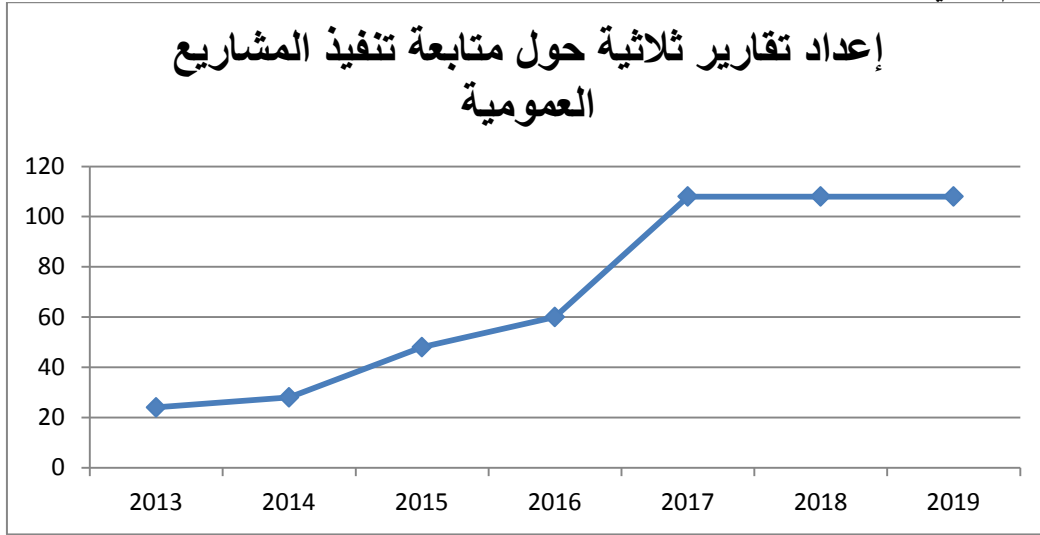
قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
108	108	108	60	48	28	24	تقرير	إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تنفيذ المشاريع العمومية

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- متابعة قطاعية من مختلف المصالح الفنية لتقدم انجاز المشاريع العمومية.
- حوصلة مختلف الأعمال من قبل إدارة التنمية الجهوية.
- حوصلة هذه التقارير من قبل المندوبية العامة للتنمية الجهوية وتبويب المعطيات المضمنة بهذه التقارير بإحصاء المشاريع حسب وضعية تقدمها او الصعوبات التي تعترضها.
- اقتراح الحلول والآليات لسريع انجازها وذلك في إطار تقرير تاليفي اقليمي بالإضافة إلى التقارير الجهوية.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- غياب منظومة وطنية لمتابعة وتقييم المشاريع العمومية (بصدد الانجاز).
- غياب معطيات حول المشاريع التي تتجز وطينا.
- تاخير في الحصول على المعلومة في بعض الاحيان.

مؤشر قيس أداء -10-

رمز المؤشر : 3-1-2-2-2

تسمية المؤشر: إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات

تاريخ تحيين المؤشر: كل ستة أشهر

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية
4. تعريف المؤشر: يعطي هذا المؤشر فكرة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجهة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة (6 أشهر أو سنة)
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفرعات: حسب الولاية والاقليم.

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): إعداد تقارير
2. وحدة المؤشر: تقرير (سداسي أو سنوي)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المؤشرات الاقتصادية حول الإنتاج والتشغيل والاستثمار الخاص ومحيط الإنتاج وتقدم إنجاز المشاريع العمومية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير من إدارات التنمية الجهوية ومن بعض الوزارات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارات التنمية الجهوية، وكالات النهوض بالاستثمار الصناعي والفلاحي. الوكالة الوطنية للتشغيل وزارة السياحة. المعهد الوطني للإحصاء
6. تاريخ توفر المؤشر: جويلية وجانفي
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 55 تقرير

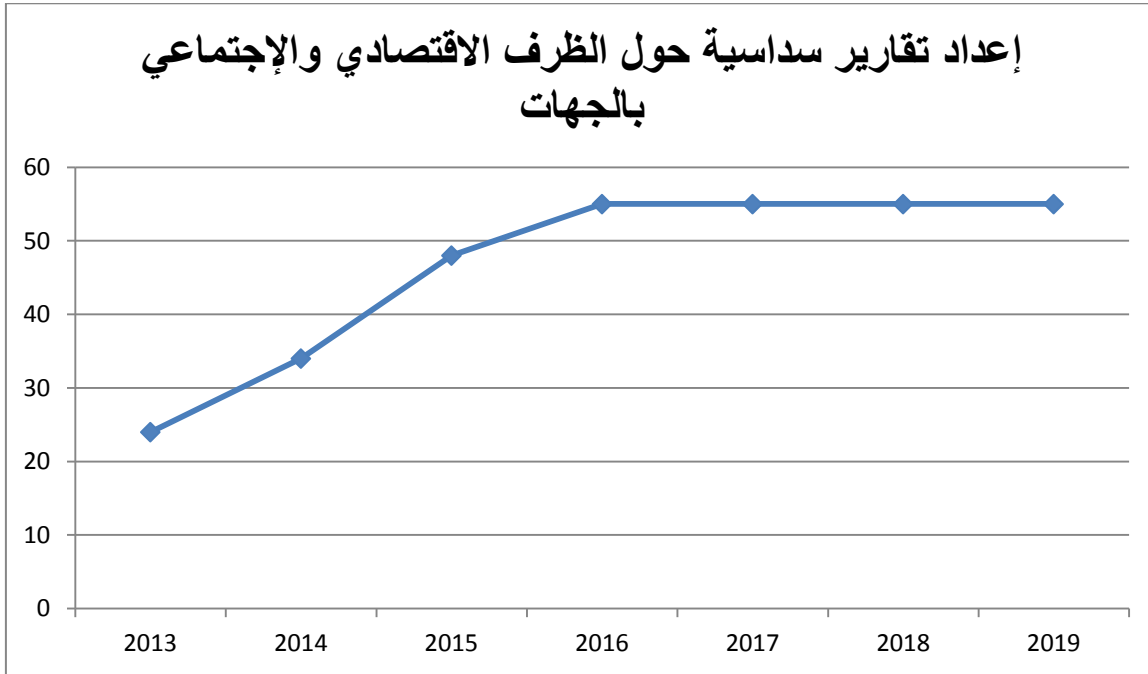
قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
55	55	55	55	48	34	24	تقرير	إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



1. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تحسين التقرير من حيث الشكل بإدخال الرسوم البيانية والخرائط.
- تحسين التقرير من حيث المحتوى وذلك ب:
 - التحري في المعلومة بالاعتماد على تعدد مصادرها والقيام بتقاطعات.
 - إضافة مؤشرات اقتصادية واجتماعية جديدة هادفة وذات جدوى.
 - تطوير عملية تحليل المعطيات.
 - الاستعانة بالنشریات الإحصائية التي تصدر على المستوى الوطني وتتعلق بالوضع التنموي بالجهات.

2. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- صعوبات للحصول على المعلومة من المصالح القطاعية نظرا لغياب الإطار القانوني المنظم لطرق تبادل المعطيات الإحصائية.
- غياب الإحصائيات الجهوية المتعلقة بنسب النمو والاستهلاك والتصدير والدخل الفردي.

مؤشر قياس أداء -11-

رمز المؤشر : 4-1-2-2

تسمية المؤشر : إعداد نشریات إحصائية وتحليلية لكل جهة

تاريخ تحيين المؤشر : الإحصائيات الخاصة بسنة 2015 والمنشورة سنة 2016

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية
4. تعريف المؤشر : مجموعة من الإحصائيات الجهوية تخص 11 ولاية لقيس مؤشرات التنمية بكل ولاية
5. نوع المؤشر : لا يوجد
6. طبيعة المؤشر : لا توجد
7. التفريعات : حسب المعتمديات الترابية

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر :إعداد نشریات
2. وحدة المؤشر : وثيقة سنوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : لا توجد
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : المعهد الوطني للإحصاء والإدارات الجهوية القطاعية والفنية
6. تاريخ توفر المؤشر : شهر أكتوبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 46 نشرية

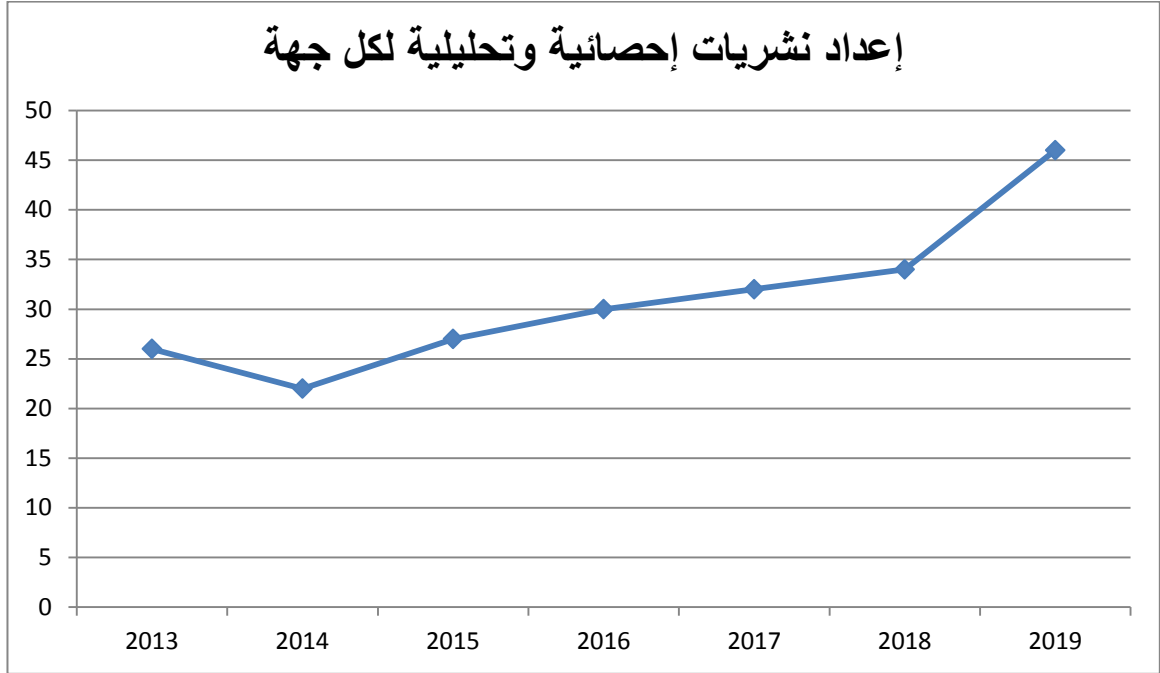
قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
46	34	32	30	27	22	26	نشرية	إصدار وثيقة ولاية في أرقام

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر :

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تحليل مؤشرات التنمية وإتمام إرساء نظام المعلومات وقاعدة المعطيات الجهوية في إطار مرصد الجهة والتنمية الجهوية المزمع بعثه خلال الأشهر القادمة.
ربط المندوبية العامة للتنمية الجهوية بعلاقات شراكة مع منتجي ومزودي المعطيات الإحصائية الجهوية بهدف تجميعها ورقيا ثم تدريجيا إلكترونيا، ووضعها على ذمة مستحقيها في فضاء موحد شأنه تيسير عملية البحث والولوج والاستعمال.
بعث فضاء إلكتروني يجمعها كلها ويسمح للمبحرين على الشبكة العنكبوتية من الولوج إليها واستعمالها بكل حرية.

5. تحديد أهم النفاص المتعلقة بالمؤشر :

افتقار المنظومة إلى مؤشرات اقتصادية (إنتاج وتسويق ومبادلات اقتصادية بين الجهات) وصعوبة الحصول على رؤيا ترايبية عامة لكامل ولايات الجمهورية لغياب منظومة متشابهة لتبادل المعطيات وتجميعها ونشرها.

بطاقة مؤشر قياس أداء -12-

رمز المؤشر: 1.2.2.2

تسمية المؤشر: عدد المشاريع الخاصة المنجز لها دراسات الجدوى الاقتصادية

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه: المؤشر التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار
4. تعريف المؤشر: قياس عدد دراسات الجدوى الإقتصادية للمشاريع الخاصة المنجزة لفائدة باعئين خواص
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: نجاعة
7. التفريعات: عدد الدراسات المنجزة حسب الولاية والقطاع.

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر: مجموع دراسات الجدوى المنجزة بكل ولاية.
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عدد الدراسات المنجزة في كل ولاية / سنة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقارير نشاط قاعدة البيانات الخاصة بالمشاريع
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقرير نشاط، وثائق محاسبية - عقود إعداد الدراسات.
6. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2016
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 540 مشروع
8. المسؤول عن المؤشر: إدارات النهوض بالإستثمار الخاص بدواوين التنمية.

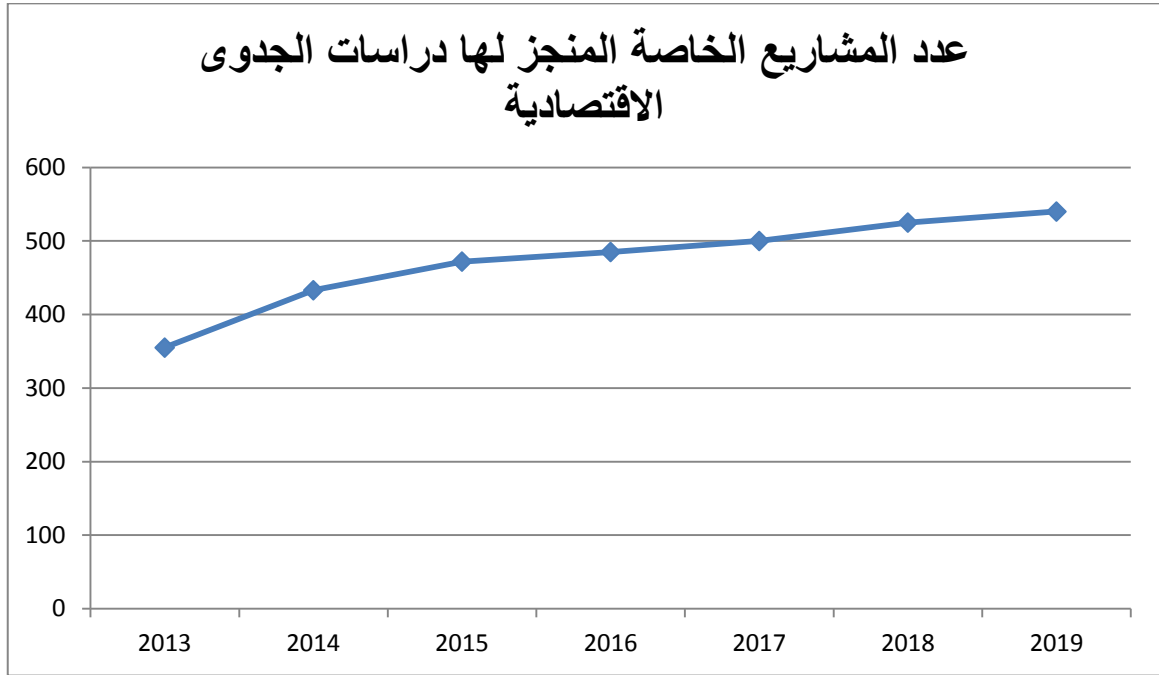
قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
540	525	500	485	472	433	355	العدد	المؤشر 1.2.2.2 . عدد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الخاصة،

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: معطى يمكن من معرفة:

- عدد الدراسات المنجزة بكل ولاية.
- عدد الدراسات المنجزة حسب القطاع.
- عدد مواطن الشغل المحدث.
- عدد الدراسات حسب كلفة المشروع ومصادر التمويل.



4- الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة

250 دراسة جدوى اقتصادية وفنية لباعثين بولايات الجنوب.

اعداد 155 دراسة لفائدة باعثين بولايات الوسط الغربي

100 دراسة جدوى اقتصادية وفنية لباعثين بولايات الشمال الغربي

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالموشر:

غياب قاعدة بيانات.

ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين.

بطاقة مؤشر قياس أداء -13-

رمز المؤشر: 2 . 2 . 2 . 2

تسمية المؤشر: نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية بالجهات

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: 1 . 2 . 2 . مساندة التنمية والنهوض بالاستثمار.
4. تعريف المؤشر: قياس عدد الدراسات الاستراتيجية التي تم انجازها سنة 2016.
5. نوعية المؤشر: مؤشر نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
7. التفريعات: حسب تقسيم الوحدات الإدارية (إقليم، ولاية، معتمدية، عمادة).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر: نسبة الدراسات الاستراتيجية ودراسات المنظومات الاقتصادية المنجزة خلال سنة 2016.
 2. وحدة المؤشر: نسبة (%)
 3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: نسبة الدراسات المنجزة (%).
 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقارير.
 5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الوثائق المحاسبية.
 6. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2016.
 7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100%.
- 1- المسؤول عن المؤشر: الادارة العامة للتنمية الجهوية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

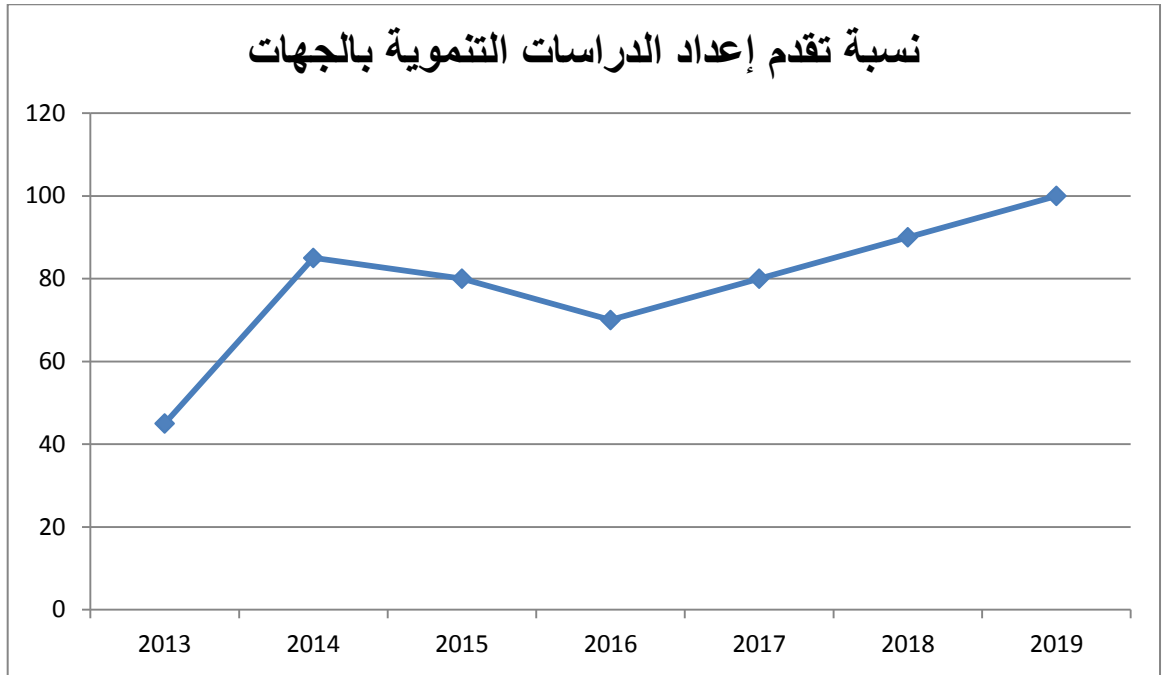
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر.

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
100	90	80	70	80	85	45	نسبة	المؤشر 2 . 2 . 2 . 2 إعداد الدراسات التنموية بالجهات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- اعداد الدراسة .
- إعداد مخطط عملي للقطاع موضوع الدراسة.
- تحديد القطاعات الواعدة.
- تشخيص أفكار المشاريع الممكن إنجازها.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

اعدادالخطوط المرجعية.

مناقشة الخطوة المرجعية

مناقشة كراس الشروط والمصادقة عليها

متابعة كفة مراحل انجاز الدراسة

مناقشة الدراسة والمصادقة عليها.

1- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين (الأجال).

بطاقة مؤشر قيس أداء -14-

رمز المؤشر: 3 - 2 - 2 - 2

تسمية المؤشر: آليات التسويق الجهوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية الجهوية والقطاعية.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط الجهوي ومساندة التنمية.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مساندة التنمية والنهوض بالاستثمار.
4. تعريف المؤشر: قياس أنواع المحامل الترويجية التي يعتمدها الدواوين والمندوبية.
5. نوعية المؤشر: مؤشر نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
7. التفريعات: حسب المجال والقطاع.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر: عدد الحوامل الترويجية
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الحوامل
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: حصر عدد الحوامل المروجة
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقرير نشاط خلية الاتصال وإدارة مساندة التنمية ووثائق محاسبية
6. تاريخ توفر المؤشر: سنوي.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 39 حامل ترويجي
- 2- المسؤول عن المؤشر: الادارة العامة للتنمية الجهوية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

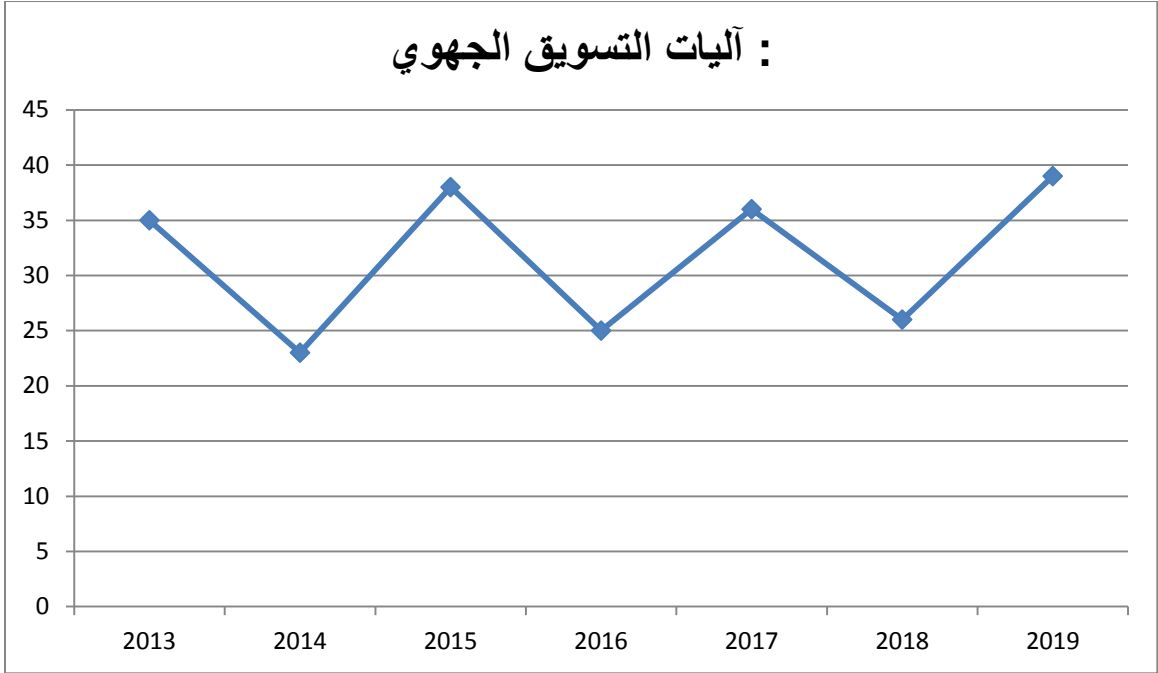
8. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر.

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
39	26	36	25	38	23	35	وثيقة	المؤشر 3 - 2 - 2 - 2 آليات التسويق الجهوي

9. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- عدد الحوامل التي تم انجازها واستغلالها
- الكمية التي تم توزيعها واستهلاكها الخاصة بكل ولاية
- عدد الزيارات للموقع وطالبي المعلومة
- عدد الزيارات لجناح الدواوين والمندوبية بالمعارض
- عدد الندوات والتظاهرات التي تمن تنظيمها
- مدى ملائمة هذه التظاهرات للمشغل الدينامكية الجهوية بمناطق التدخل.

10. رسم بياني لتطور المؤشر:



11. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مواصلة تحيين موقع الواب.
- تحيين الوثائق الترويجية.
- انتاج مطويات وبطاقات تعريفية جديدة.
- افراج الوثائق وطباعتها.
- وضع مخطط اتصال يحدد طبيعة توزيع الوثائق.
- وضع برنامج سنوي للمعارض.

2- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

لا تعكس تأثير استعمال الحوامل على تطوير الترويج في الجهة.

بطاقة مؤشر قياس أداء -15-

رمز المؤشر: 4 . 2 . 2 . 2

تسمية المؤشر: نسبة تقدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التنمية القطاعية والجهوية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التخطيط ومساندة التنمية القطاعية والجهوية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار
4. تعريف المؤشر: قياس عدد الاتفاقيات التعاون الدولي واللامركزي
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: حسب مجالات التعاون

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر: عدد الاتفاقيات الممضاة من طرف وزارة الاشراف والدواوين والمندوبية العامة.
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عدد الاتفاقيات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: نسبة تقدم الانجاز حسب الاتفاقية
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إدارة مساندة التنمية والتقييم
6. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2016
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 90%
8. المسؤول عن المؤشر: الادارة العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2016	انجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
90	90	90	80	100	100	100	نسبة	

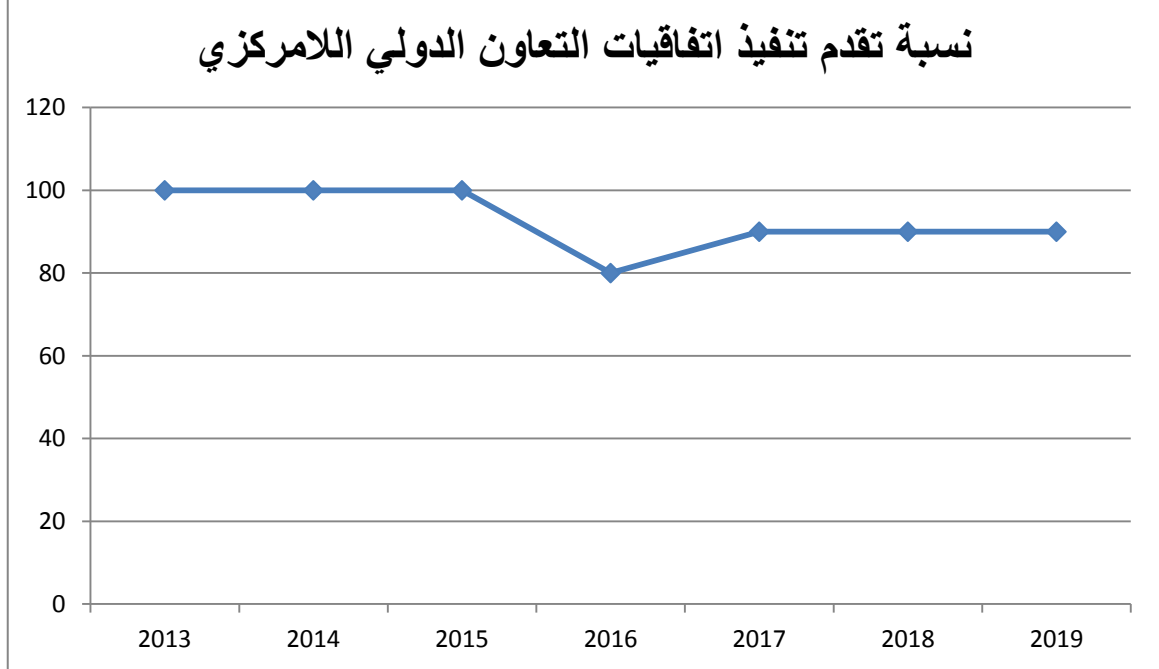
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

عدد الاتفاقيات ومجالات التعاون الدولي واللامركزي

نسبة انجاز مكونات الاتفاقية

نسبة انجاز الأنشطة الممولة لكل إدارة ضمن الاتفاقية.

3. الرسم البياني :



4. الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة

مزيد التنسيق بين الدواوين وسلطة الاشراف للبحث عن مجالات التعاون. السعي لابرار اتفاقيات الشراكة في نطاق التعاون الدولي واللامركزي. تسهيل عملية تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع المحددة بالإتفاقية.

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر

مدى إنعكاس وتأثير اتفاقيات التعاون الدولي المبرمة على الوضع التنموي بكل جهة معنية بالبرامج والمشاريع.

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التعاون الدولي

بطاقة مؤشر 1: حجم التعهدات المالية المبرمة

رمز المؤشر: 1/ 1 / 3/ 1

تسمية المؤشر: حجم التعهدات المالية المبرمة.

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون الدولي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون المالي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير تعبئة الموارد المالية الخارجية لتحقيق أهداف التنمية.
4. تعريف المؤشر: القيمة الجملية للتمويلات الخارجية المبرمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الممولة خلال السنة الجارية لتمويل البرامج الإصلاحية والمشاريع التنموية.
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: الإدارات المركزية التابعة للوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: جملة التمويلات التي تم إبرام اتفاقيات بشأنها
2. وحدة المؤشر: مليون دينار
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مبلغ القروض أو الهبات المبرمة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: اتفاقيات التمويل الممضاة
6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة كلثوم الحمزاوي

III- قراءة في نتائج المؤشر

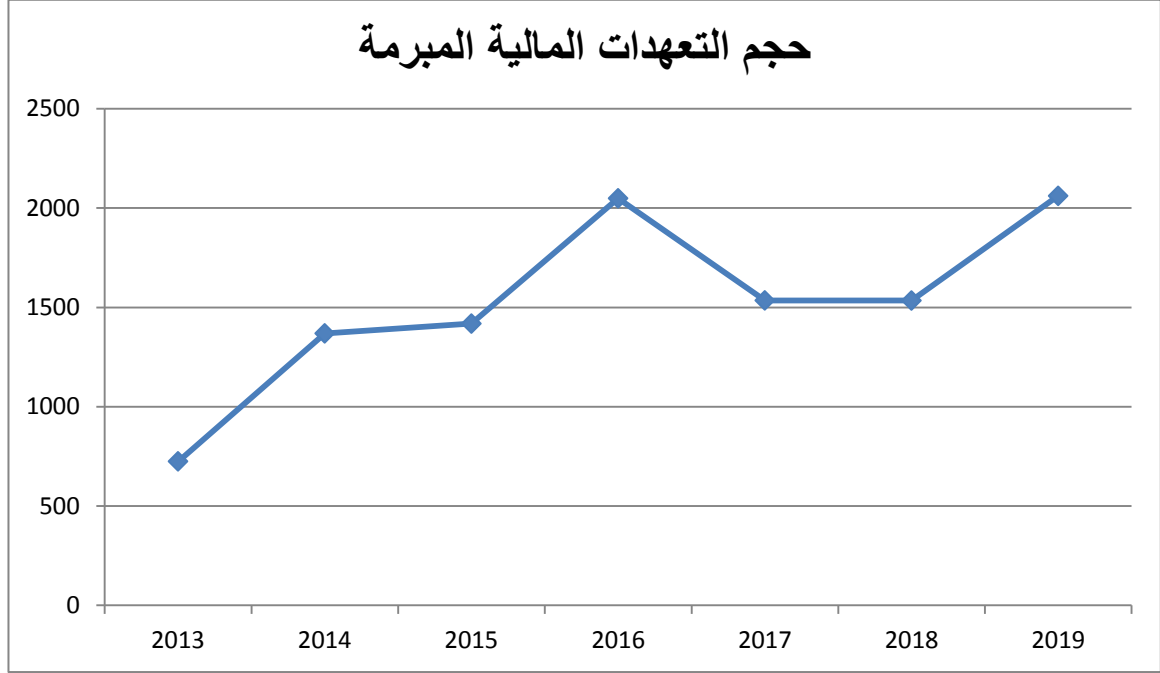
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
2061	1534	1534.6	2048.6	1417.95	1368.6	724.41	مليون دينار	حجم التعهدات المالية المبرمة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يشهد حجم التعهدات نسقا مرتفعا نظرا لكثافة المشاريع والبرامج التي تواجه حاجيات تمويل لا يمكن توفيرها في اطار ميزانية الدولة ونظرا للطبع الاستعجالي لتنفيذها، كما تتضمن هذه التعهدات موارد هامة تمت تعبئتها في شكل دعم مباشر لميزانية الدولة لمساندة الاصلاحات التي انطلقت الحكومة في تنفيذها.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تقديم طلبات التمويل على الأطراف الممولة بعد دراسة الأولوية التي يحظى بها المشروع أو البرنامج موضوع طلب التمويل والتشاور المسبق مع جميع الهياكل المعنية.
- متابعة طلبات التمويل بتوفير المعلومات المستوجبة لدراسته من طرف الممول في الآجال المطلوبة.
- متابعة مهمات الخبراء المتعلقة بتقييم وتشخيص مكونات المشاريع والبرامج والعمل على التوافق بين كافة المتدخلين في المشروع حول الهيكلية النهائية.
- الإشراف على تسيير المفاوضات حول إبرام اتفاقيات التمويل والعمل على التأكد من جميع الالتزامات والشروط المالية والإدارية
- التنسيق بين جميع الإدارات العامة لحسن تعبئة الموارد المالية وحسن استعمالها.
- التنسيق بين جميع الإدارات العامة لحسن تمويل المشروع أو البرنامج من طرف أكثر من ممول أجنبي.

5. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة ضبط التقديرات بدقة نظرا لتنوع مصادر التمويل وخصوصية البرمجة مع كل طرف.

بطاقة مؤشر 2: نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة

رمز المؤشر: 2/ 1 /1 /3

تسمية المؤشر: حجم السحوبات السنوية

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون الدولي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون المالي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير سبل التنسيق والمتابعة لضمان النجاعة في استعمال الموارد الخارجية
4. تعريف المؤشر: مدى استهلاك الموارد بعنوان التعهدات المالية المبرمة.
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: الإدارات المركزية التابعة للوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

6. طريقة احتساب المؤشر: جملة السحوبات السنوية
7. وحدة المؤشر: مليون دينار
8. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مبلغ السحوبات الجملي خلال السنة الجارية
9. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات
10. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول متابعة السحوبات
11. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة
12. القيمة المستهدفة للمؤشر: 1579 مليون دينار
13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة كلثوم الحمزاوي

III- قراءة في نتائج المؤشر

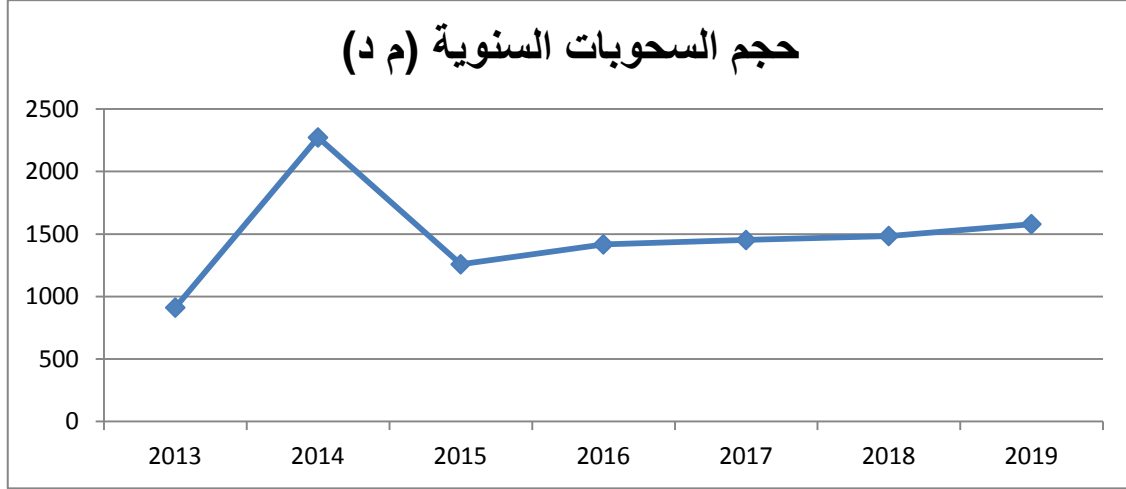
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
1579	1484	1454	1417	1257.8	2272.3	911.22	نسبة مقارنة بالسحوبات المبرمة	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر :

يشهد نسق استعمال الوارد الخارجية المتاحة تباطؤًا نظرًا للظروف التي تشهدها البلاد وطول الإجراءات المتعلقة بدخول الاتفاقيات حيز التنفيذ (المصادقة، الفتوى القانونية...) وتعطّل انطلاق بعض المشاريع وبالتالي التأخير في القيام بأول عملية سحب وطول الإجراءات المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية. ومن المنتظر التسريع في هذا النسق بتكثيف المتابعة وحل الإشكاليات التي تعترض المشاريع المعنية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- العمل على إتمام الشروط الأولية للاتفاقيات المالية حيز التنمية (إعداد ملف المصادقة على الاتفاقية وملف طلبات السحب)
- متابعة نسق انجاز المشاريع مع التنسيق بين كافة المتدخلين لنقادي التأخير في انجازه وبالتالي عدم سحب الموارد المخصصة له.
- الاتصال المتواصل مع الهياكل الإدارية والفنية للممولين لمدهم بكافة الملفات والمعلومات التي من شأنها ان تدفع نسق السحب.
- تقديم طلبات تأخير آخر آجال السحب على الموارد الخارجية لنقادي إلغاء المبالغ الغير مستعملة.
- حضور جميع الاجتماعات والتظاهرات المنظمة حول كل ما يتعلق بالمشروع والمشاركة في زيارات الميدانية لمواقع المشروع.
- عقد اجتماعات دورية لمتابعة نسق السحوبات مع الهياكل المستفيدة.
- العمل على ايجاد الحلول للإشكاليات التي تعيق تقدّم بعض المشاريع وبالتالي الرّفْع من نسق السحوبات.
- ضبط قائمة المشاريع التي تشكو صعوبات في الانجاز وإيجاد الحلول لتجاوزها.

5. تحديد أهم النفاص (limites) المتعلقة بالموشر :

- صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة المتعلقة خاصة بالتقديرات.

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج الإحاطة بالاستثمار

بطاقة مؤشر قيس أداء 1: تطوير الاستثمار الخارجي في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية

رمز المؤشر 4: /1 /1 /1

تسمية المؤشر: تطور حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية تاريخ تحيين المؤشر: 2016/5/20

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإحاطة بالاستثمار
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير الاستثمار الخارجي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعزيز الاستثمارات الخارجية في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية
4. تعريف المؤشر: حجم الاستثمار الخارجي المنجز خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية
5. نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة عزيزة الزغواني

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: حجم الاستثمار الخارجي المنجز سنويا دون اعتبار قطاع الطاقة والمحفظة المالية
2. وحدة المؤشر: مليون دينار
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: حجم الاستثمارات الخارجية سنويا في القطاعات المعنية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات يتم تجميعها في إطار لجنة تضم ممثلين عن مختلف القطاعات والهيكل الوطنية المعنية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصادر مختلفة حسب القطاع والنشاط
6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 1550 مليون دينار.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالموشر:

تقديرات			توقعات 2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
1550	1400	1250	1100	956	938	754	مليون دينار	تطور حجم الاستثمار الخارجي في القطاعات خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية

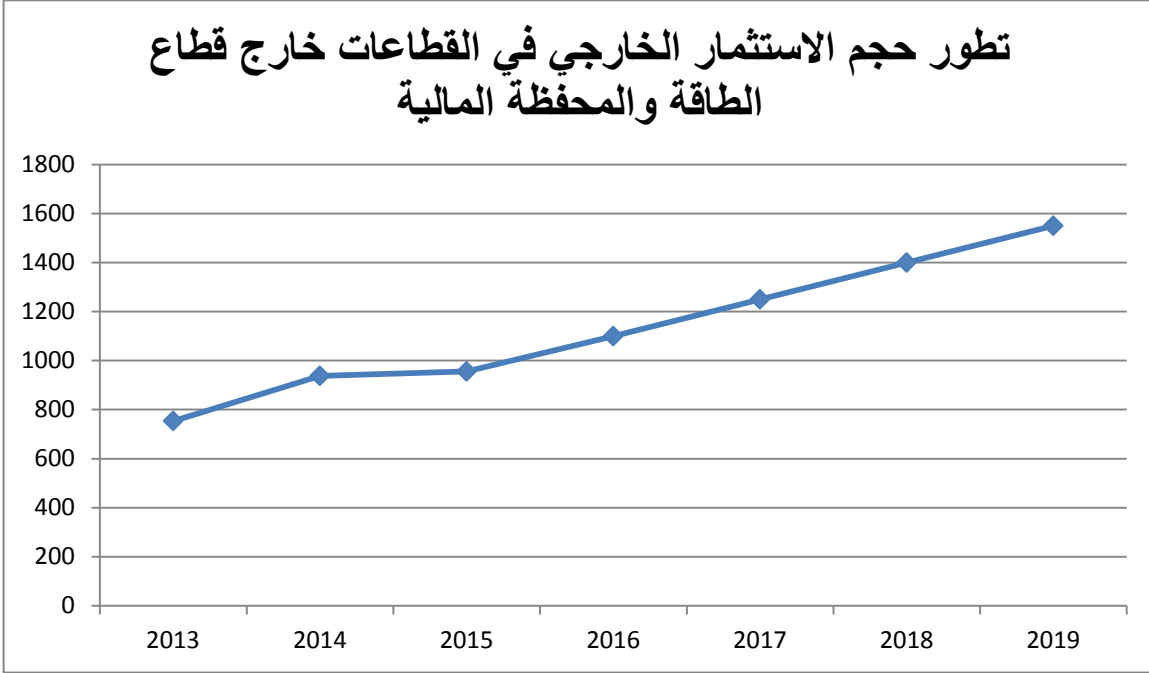
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر:

رغم الصعوبات التي شهدتها المناخ الاقتصادي العامّ بالبلاد سنة 2015 وخاصة منها الانعكاسات السلبية للعمليات الإرهابية اضافة الى الوضع الاقليمي غير الملائم بالمنطقة العربية والمتوسطة فقد بلغ الحجم الجملي للاستثمارات الخارجية سنة 2015 مبلغا قدره 2374.5 مليون دينار أي ما يعادل نسبة 95% من التقديرات الاولية وتسجيل زيادة قدرها 20.7% مقارنة بسنة 2014.

وقد بلغ حجم الاستثمارات الخارجية المنجزة خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية 956 مليون دينار، اي ما يعادل نسبة 40% من الحجم الجملي للاستثمارات الخارجية المسجلة سنة 2015، مقابل 938 مليون دينار سنة 2014.

واعتبارا للاهداف المدرجة ضمن المخطط الخماسي للتنمية والتي تهدف الى بلوغ الاستثمارات الخارجية الجمالية ما يناهز 2750 مليون دينار سنة 2016، فانه ينتظر ان يبلغ حجم الاستثمارات الخارجية المنجزة خارج قطاع الطاقة والمحفظة المالية لسنة 2016 ما يقارب 1100 مليون دينار.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- التطور المرتقب لمناخ الأعمال عبر تجسيم التوجهات والاصلاحات الجديدة
- حسن إعداد الملفات المتعلقة بالاستثمار في إطار التعاون مع الشركاء الأجانب من الدول والمنظمات العالمية وتمثيل الوزارة في الاجتماعات مع الهيئات الإقليمية والدولية بخصوص الملفات المتعلقة بالاستثمار الخارجي ومناخ الأعمال والتنافسية
- المساهمة في الملتقيات والتظاهرات الوطنية والدولية ذات العلاقة بمناخ الأعمال والاستثمار.
- دراسة المشاريع الجديدة للاستثمار الخارجي وخاصة منها المشاريع التي تتطلب عناية ومعالجة خاصة ومساندة خصوصية
- الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكالات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع مختلف الهياكل العمومية ومع الغرف المشتركة التونسية الأجنبية،
- تسريع معالجة الملفات الإدارية الخاصة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المختصة

5. تحديد أهم النقااص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

يبقى ضبط اهداف دقيقة بخصوص هذا المؤشر مرتبطا بعدة عوامل اخرى خارجية في علاقة بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسجلة على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الإقليمي والعالمي وتأثيراتها على مناخ الاستثمار والأعمال بصفة عامة.

بطاقة مؤشر 2: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب

رمز المؤشر 4 / 2 / 1 / 1

تسمية المؤشر: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/5/24

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإحاطة بالاستثمار
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الترويج
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الترويج لتونس كموقع متميز للاستثمار
4. تعريف المؤشر: نسبة الاتصالات الهامة (Contact intéressant) المنجزة مع المستثمرين الأجانب مقارنة بعدد الاتصالات الهامة المبرمجة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب مقارنة بعدد الاتصالات الهامة المبرمجة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الاتصالات الهامة المبرمجة وعدد الاتصالات الهامة المنجزة.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة إعلامية لمتابعة النشاط (FIPANET)
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة التدقيق الداخلي ومراقبة التصرف.
6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 70%.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محمد خميس بن معاوية

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			توقعات 2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
70	65	60	55	52	72	42	%	نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب (*)

(*)الاتصالات الهامة: هي كل اتصال مع مستثمر أجنبي ويكون موضع متابعة منتظمة وذلك بمناسبة:

- إجراء أول اتصال مع المستثمر الأجنبي خلال التنظيم أو المشاركة في الصالونات أو المنتقيات الإعلامية وعبر المستثمر على إثره عن رغبته في الحصول على معلومات إضافية وتم هذا الطلب بصفة رسمية (مراسلة، بريد إلكتروني...)
 - كل موافقة صادرة عن مستثمر أجنبي لإجراء لقاء معه وكان نتيجة لعملية الاتصال المباشر (Démarchage direct) التي تم انجازها بناء على قائمة أولية في المستثمرين المحتملين المحددة مسبقا من طرف الوكالة.
 - كل زيارة يقوم بها مستثمر أجنبي بصفة تلقائية إلى مقر الوكالة بتونس أو إلى أحد المكاتب بالخارج وتكون هذه الزيارة محل فكرة لانجاز مشروع.
- (*) شرعت الوكالة في اعتماد هذا المفهوم (الاتصالات الهامة) بداية من سنة 2014، حيث كان يعتمد سابقا على تقدير إطارات الوكالة لهذه الاتصالات وتبويبها إما عادية أو هامة. وتم لهذا الغرض تحديد هدف سنوي لهذا المؤشر في إطار منظومة الجودة المعمول بها في الوكالة.

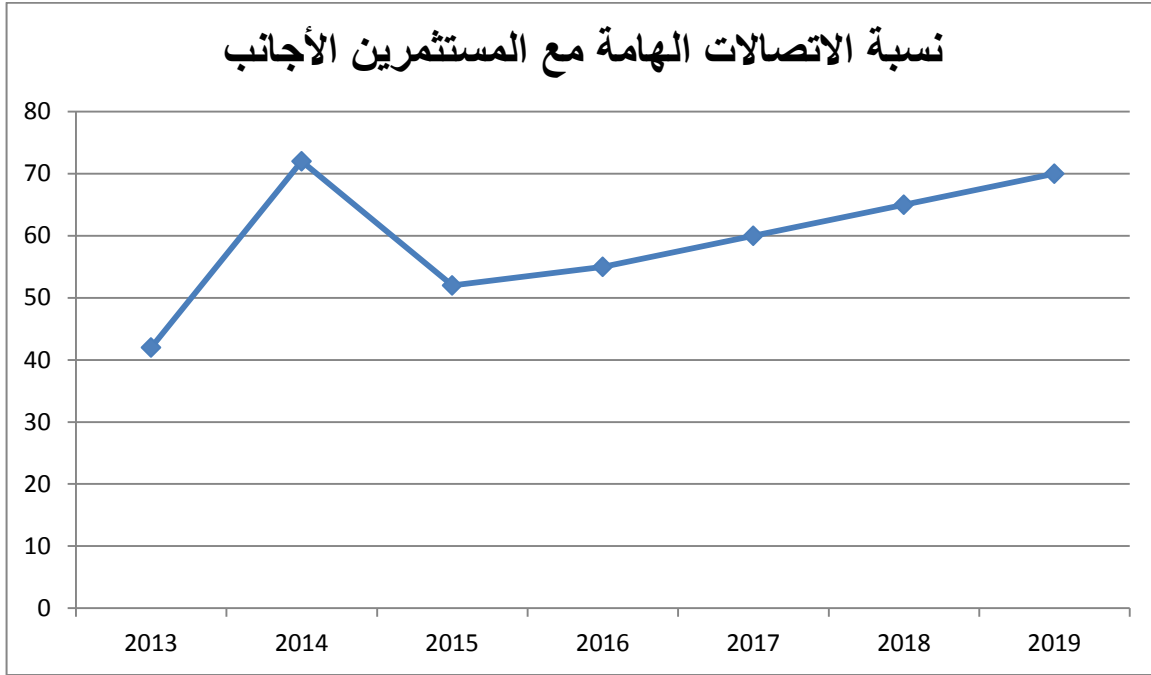
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

باعتبار أن مفهوم الاتصالات الهامة يعتبر جديدا بالنسبة للوكالة فإن النتائج المسجلة كانت موزعة كما يلي:

السنة	عدد الاتصالات الهامة المبرمجة	عدد الاتصالات الهامة المنجزة الى غاية 26 ماي 2016	النسبة
2013	480	203	42 %
2014	207	150	72 %
2015	197	100	51 %
2016	159	26	16 %

أما من حيث التقديرات لسنوات 2018/2016 فالمتوقع أن تشهد عدد الاتصالات الهامة تطورا ملحوظا خاصة إذا ما تمّ التوصل إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتنفيذ البرنامج الاتصالي المبرمج لسنة 2016 ويشمل أهم الشركاء الاقتصاديين لتونس. كما سيكون لعمل المكاتب الجديدة بكل من تركيا وقطر تأثير على عدد الاتصالات بالمستثمرين الأجانب.

3.2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ✓ تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية بالخارج
- ✓ المشاركة في الصالونات
- ✓ تدعيم الأنشطة الإعلامية والإشهارية
- ✓ الاتصال المباشر بالمستثمرين

مع الإشارة أن الوكالة شرعت خلال سنة 2015 في تنفيذ أنشطة الترويج العام من خلال تحديد نوع المشاركة في الملتقيات والأيام الإعلامية حسب أهميتها ومضاعفة العلاقات مع الكفاءات التونسية بالخارج التي يمكن التعويل عليها في دعم الوكالة قصد القيام بعمليات ترويجية لصورة تونس. كما ستعمل الوكالة على تنفيذ كافة أنشطة الترويج القطاعي من خلال تحسين طريقة مشاركتها بالصالونات الدولية الهامة و تنظيم أيام إعلامية قطاعية.

4. تحديد أهم النفايس (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ✓ ارتباط هذا المؤشر بالوضع الاقتصادي العام للبلاد وبالوضع الأمني والاجتماعي
- ✓ ارتباط هذا المؤشر بالوضع الاقتصادي العالمي

5. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية بالخارج
- المشاركة في الصالونات
- تدعيم الأنشطة الإعلامية والإشهارية
- الاتصال المباشر بالمستثمرين
- مع الإشارة أن الوكالة شرعت خلال سنة 2015 في تنفيذ أنشطة الترويج العام من خلال تحديد نوع المشاركة في الملتقيات والأيام الإعلامية حسب أهميتها ومضاعفة العلاقات مع الكفاءات التونسية بالخارج التي يمكن التعويل عليها في دعم الوكالة قصد القيام بعمليات ترويجية لصورة تونس. كما ستعمل الوكالة على تنفيذ كافة أنشطة الترويج القطاعي من خلال تحسين طريقة مشاركتها بالصالونات الدولية الهامة وتنظيم أيام إعلامية قطاعية.

6. تحديد أهم النفايس (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ارتباط هذا المؤشر بالوضع الاقتصادي العام للبلاد وبالوضع الأمني والاجتماعي
- ارتباط هذا المؤشر بالوضع الاقتصادي العالمي
- محدودية الموارد المالية المخصصة لوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي مقارنة بهياكل مماثلة بالبلدان المنافسة وهو ما يحد من جهودها في مجال الترويج بالخارج

بطاقة مؤشر 3 قيس أداء : المشاريع الكبرى

رمز المؤشر 4:-3-1-1

تسمية المؤشر:المشاريع التي تم عرضها على اللجنة العليا للمشاريع الكبرى
تاريخ تحيين المؤشر 31 ماي 2016

IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الإحاطة بالاستثمار.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشرالمشاريع الكبرى
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تسريع الملفات الخاصة بالمشاريع الكبرى
4. تعريف المؤشرعدد ملفات المشاريع الكبرى التي تم عرضها على اللجنة العليا للمشاريع الكبرى
لأخذ القرار المناسب والذي يمكن ان يكون اما الرفض او الموافقة او مزيد الدرس
5. نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: مؤشر نسبة الموافقة على المشاريع من العدد الجملي للمشاريع المعروضة.

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

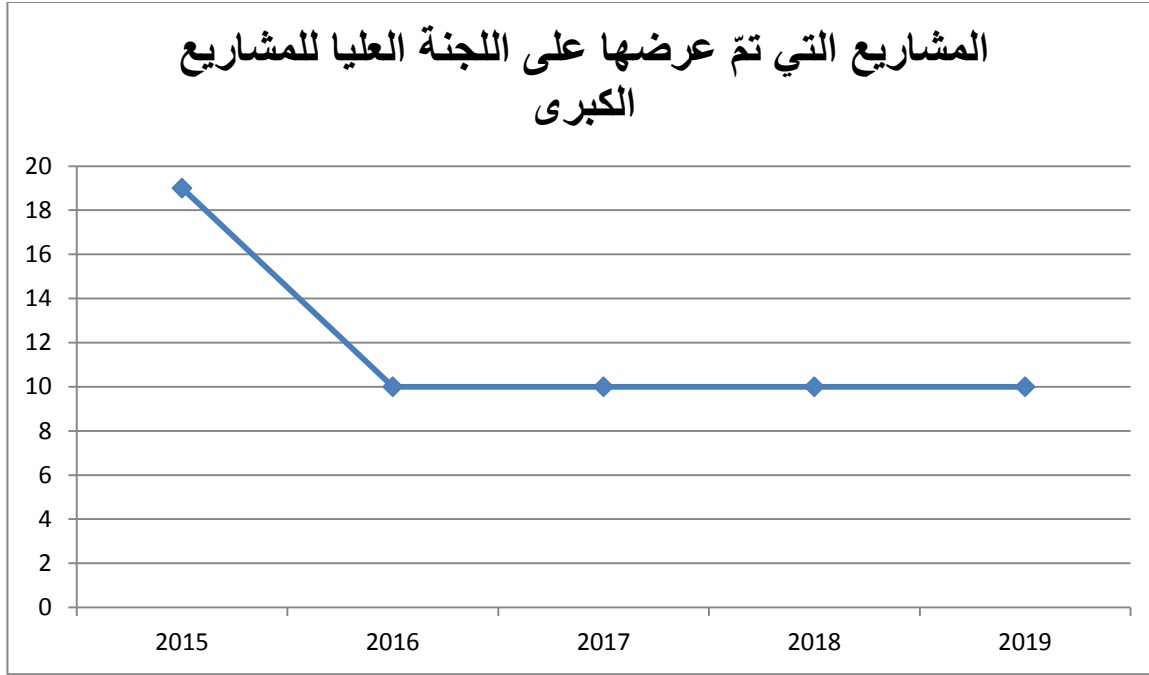
1. طريقة احتساب المؤشر يتم احتساب المؤشر بعدد ملفات المشاريع الكبرى التي تم تناولها على مستوى الوزارة وتم عرضها على اللجنة العليا للمشاريع الكبرى لأخذ القرار المناسب والذي يمكن ان يكون اما الرفض او الموافقة او مزيد الدرس
2. وحدة المؤشر: عدد ملفات المشاريع
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الملفات الخاصة بالمشاريع ومحاضر جلسات اللجنة العليا للمشاريع الكبرى
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ملفات المشاريع المعنية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: خلية المشاريع الكبرى بالوزارة /الادارة العامة للتقييم والمتابعة
6. تاريخ توفر المؤشر : في نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 10 ملفات
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد نبيل عجينة

VI - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
10	10	10	10	*19			عدد	المشاريع التي تم عرضها على اللجنة العليا للمشاريع الكبرى

3. رسم بياني:



4. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تولت المصالح المختصة بالوزارة المتمثلة في خلية المشاريع الكبرى سنة 2015 دراسة و تقديم مجموعة من ملفات المشاريع الكبرى. وتم في هذا الاطار عرض 19 مشروعا على انظار اللجنة العليا للمشاريع الكبرى التي يشرف على اشغالها السيد رئيس الحكومة وذلك في مناسبتين (12 مشروعا في ماي 2015 و 7 مشاريع في سبتمبر 2015 سبتمبر 2015).

5. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- دراسة الملفات
- تنظيم جلسات عمل مع الباعثين
- اعداد مذكرات او تقارير تلخص الدراسات المقدمة من قبل المستثمر لتوزيعها على اعضاء اللجنة الوزارية المشتركة للمشاريع الكبرى
- دعوة اللجنة الوزارية المشتركة للمشاريع الكبرى للانعقاد لتقديم المشاريع و مناقشتها واخذ القرار فى جدواها
- التنسيق بين مختلف الاطراف خاصة لتجاوز الاشكاليات.

6. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

تساهم المشاريع الكبرى خاصة منها المهيكلية والمندمجة فيتحقيق الأولويات الوطنية من حيث متطلبات التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي. ويتطلب تجسيم هذه الأولويات معالجة الإشكاليات الاستراتيجية المتعلقة بغياب خارطة استثمارية وبالإطار القانوني للمشاريع الكبرى والاتفاقيات المبرمة مع المستثمرين إضافة إلى غياب حوكمة واضحة وشفافة على مستوى الهيكلية والإجراءات.

وعلى هذا الأساس ولتفادي النقائص المسجلة تسريع انجاز هذه المشاريع والاستفادة من مساهمتها المرتقبة في الاستثمار وإحداث مواطن الشغل تركز استراتيجية تنمية الاستثمارات الكبرى كما تم ادراجها ضمن وثيقة المخطط الخماسي 2016-2020 على:

- تسهيل انتصاب المشاريع الكبرى وذلك بتوفير مناطق مهيأة بالتنسيق مع المجالس المحلية
- إدراج حاجيات المشاريع الكبرى الخاصة التي تمت الموافقة عليها ضمن برامج البنية التحتية والشبكات الخارجية مما يخفف الكلفة على ميزانية الدولة ويجنبها مصاريف إضافية.
- تسهيل عمل الهياكل المشرفة على المشاريع الكبرى لانتقاء نوعية المشاريع الملائمة لخصوصية الجهات من الناحية الجغرافية والموارد الطبيعية المتوفرة
- إعادة النظر فى حوكمة وطريقة أخذ القرار بخصوص المشاريع المقترحة
- إعادة النظر في كيفية تجسيم موافقة الدولة على المشاريع (مذكرات تفاهم أو اتفاقيات استثمارية أو شركة دراسات)...مع التأكيد على تكوين لجنة من المختص ينفي مجال القانون الدولي للتدقيق في المذكرات والاتفاقيات الاستثمارية.
- دعم الخلية الفنية للمشاريع الكبرى بالكفاءات والخبرات اللازمة في مجالات المالية والمحاسبة والقانون والتخطيط المجالي وعند الاقتضاء التعاقد مع مكاتب دراسات مختصة.

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر 1 نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الاطارات

رمز المؤشر : 1 / 1 / 1 / 9

تسمية المؤشر: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الاطارات

تاريخ تحيين المؤشر: 2015/12/31

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الموارد البشرية و المادية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية كفاءة الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: تنمية الكفاءات و تحسين جودة الأداء
5. نوع المؤشر: نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفرعات: ادارة الشؤون الادارية و المالية/ مصلحة الأعوان و التكوين

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المشاركين في الدورات التكوينية والتريصات بالخارج/ العدد الجملي للإطارات*100
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مخطط التكوين/ تقرير انجاز مخطط التكوين
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مجموع الأعوان / مخطط التكوين
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ادارة الشؤون الادارية و المالية / مصلحة الأعوان و التكوين
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 50 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الادارة الفرعية للشؤون الادارية/ مصلحة التكوين

III- قراءة في نتائج المؤشر

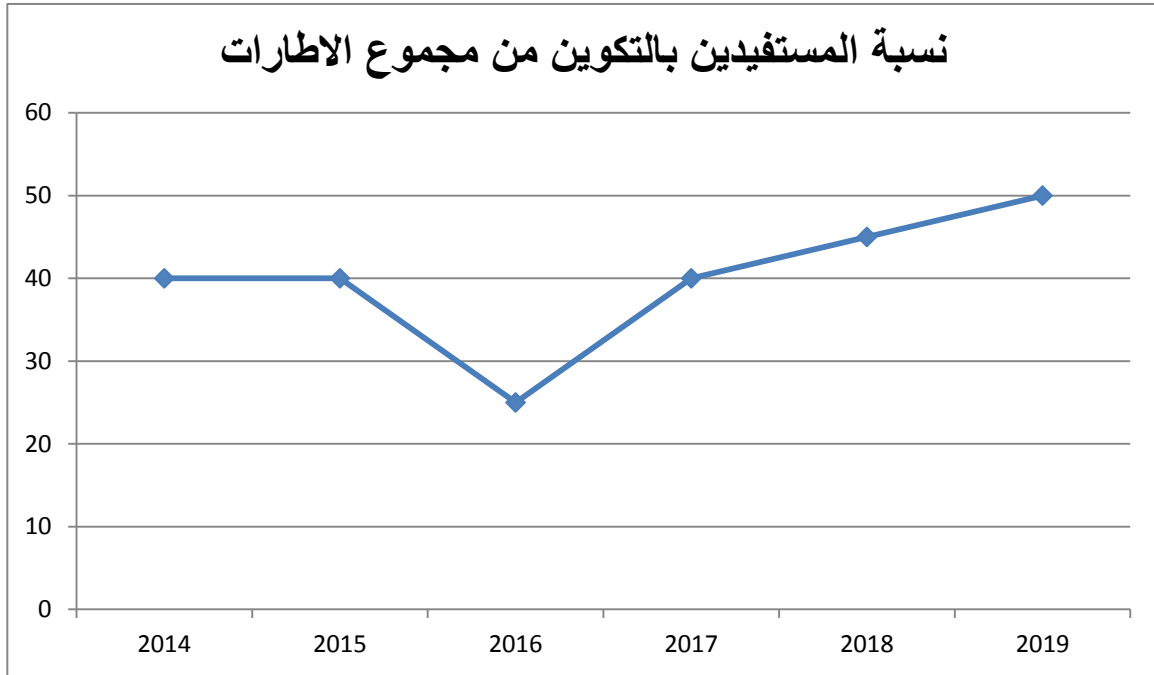
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
%50	%45	%40	%25	%40	%40	-	نسبة مائوية	
1-1-1-9 نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الاطارات								

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر:

تطور عدد المشاركين مرتبط بتطور عدد الدورات والتربصات المبرمجة بالبرنامج السنوي للتكوين. ويشمل هذا العدد المشاركين في مختلف الدورات التكوينية المنظمة من قبل مدارس التكوين الوطنية بالإضافة إلى المشاركين في الدورات التكوينية والتربصات بالخارج. وتجدر الإشارة أنه بالنسبة لسنة 2016 تم الأخذ بعين الاعتبار عدد المشاركين في الدورات التكوينية خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة

2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الحرص على انجاز مخطط التكوين
- برمجة دورات تكوينية في عدة مجالات مل جميع الأعوان بما فيهم العملة
- السعي الى ابرام اتفاقيات مع مراكز تكوين و مؤسسات في مجالات متخصصة مثل المدرسة التابعة لوزارة المالية

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

عدم وجود دورات تكوينية في بعض المجالات التقنية الخاصة بنشاط الوزارة

بطاقة مؤشر 2: التحكم في نفقات التسيير والتجهيز

رمز المؤشر: 9 / 1 / 2 / 1

تسمية المؤشر: التحكم في نفقات التسيير والتجهيز

تاريخ تحيين المؤشر: 2015/12/31

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الموارد البشرية والمادية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: احكام التصرف في الموارد المادية
4. تعريف المؤشر: احكام التصرف في مصاريف التسيير
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نتائج
7. التفريعات: الادارة الفرعية للوسائل والمعدات

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: نفقات التسيير / العدد الجملي للاعوان
2. وحدة المؤشر: : الدينار
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: انجاز الميزانية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: دفاتر المحاسبة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات
6. تاريخ توفر المؤشر : في نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: -
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الشؤون المالية والمعدات

III - قراءة في نتائج المؤشر

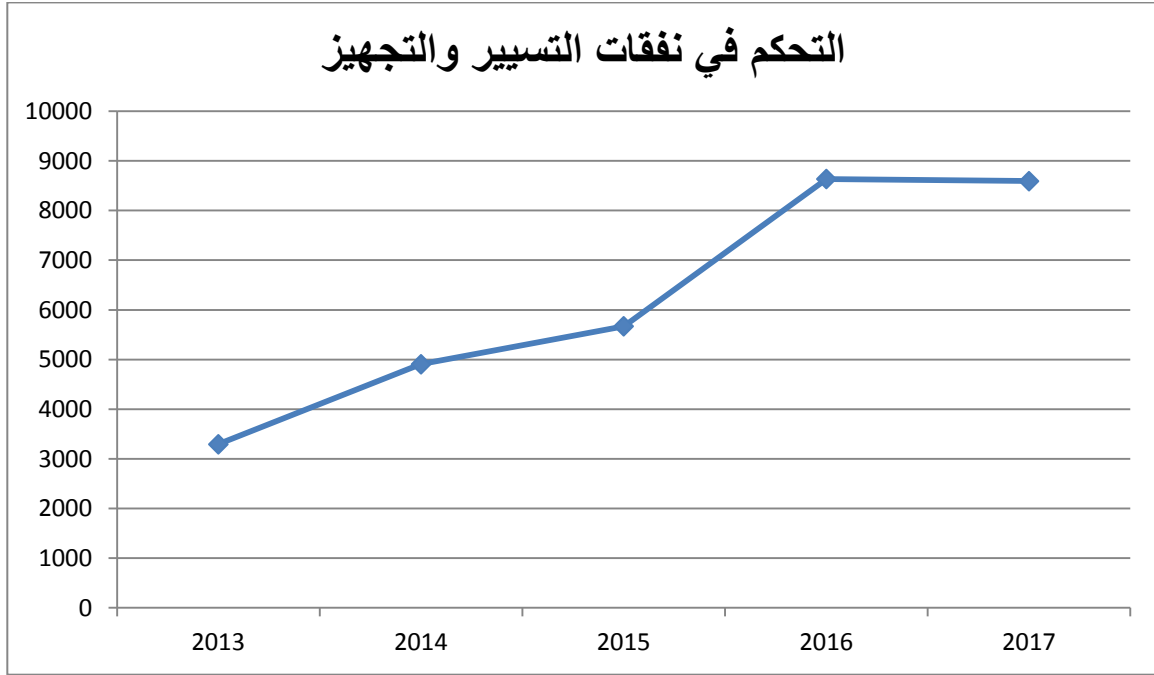
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
		8592	8636	5670	4905	3293	الدينار	التحكم في نفقات التسيير والتجهيز

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يهدف هذا المؤشر إلى ترشيد نفقات الصيانة من خلال تنظيم التدخلات حسب الأولوية وتحسين صيانة المعدات والتجهيزات الإدارية وبرمجتها على مدار السنة خاصة في إطار الصفقات العمومية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ✓ برمجة أعمال الصيانة والأشغال الكبرى في إطار صفقات عمومية
- ✓ التوجه نحو إنجاز أعمال الصيانة عن طريق عملة الوزارة
- ✓ تنمية الوعي لدى موظفي الوزارة بضرورة المحافظة على المعدات

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ✓ الوضعية الراهنة لمقر الوزارة
- ✓ تقسيم الوزارة على ثلاث مقرات
- ✓ العمر الوسيط لأسطول السيارات
- ✓ ارتفاع نفقات الصيانة

بطاقة مؤشر 3 : نسبة انجاز التوصيات المنبثقة عن تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي

رمز المؤشر 1/ 1/ 2/ 9

تسمية المؤشر: نسبة انجاز التوصيات المنبثقة عن تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي
تاريخ تحيين المؤشر: آخر السنة

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: النظام المعلوماتي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير النظام المعلوماتي
4. تعريف المؤشر: مؤشر يحدد نسبة إنجاز توصيات تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفريعات: لا توجد تفريعات

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (عددالتوصيات المنجزة / العدد الجميل للتوصيات) $\times 100$
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية (%)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: توصيات تقرير التدقيق الخاص بسلامة النظام المعلوماتي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير مهمة التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي
6. تاريخ توفّر المؤشر: نهاية السنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: نسبة 100% (انجاز كل توصياتتقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي)
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة التنظيم والأساليب والإعلامية

III - قراءة في نتائج المؤشر

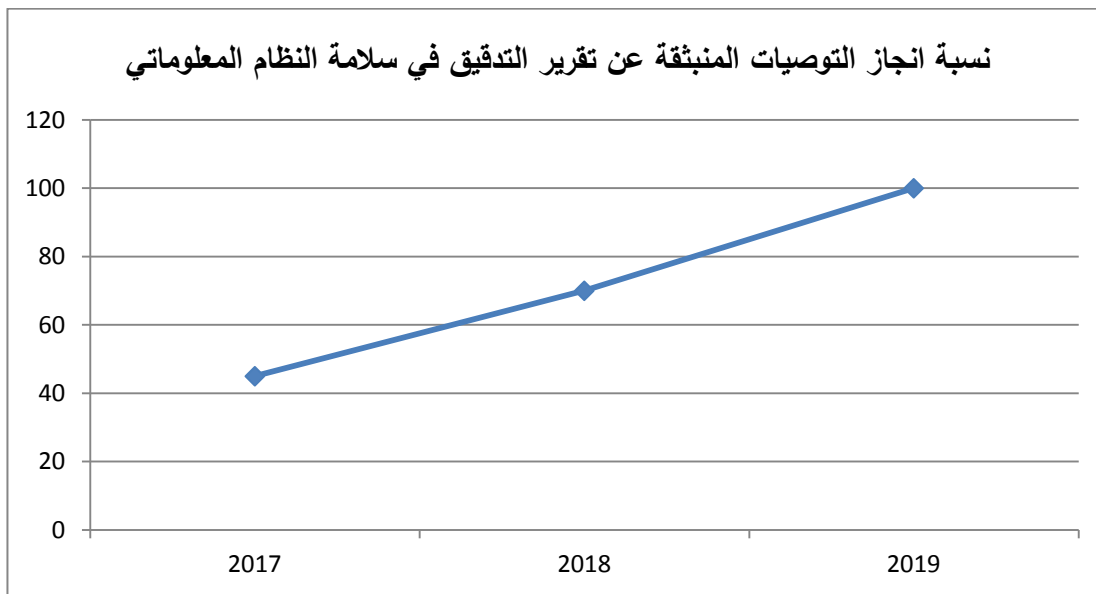
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
100	70	45	تدقيق	90	53	تدقيق	%	نسبة انجاز التوصيات المنبثقة عن تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر:

تمت برمجة تدقيق في سلامة النظام المعلوماتي للوزارة لسنة 2016 وسيتم إنجاز التوصيات المنبثقة عن تقرير التدقيق والأخذ بعين الاعتبار مدى استعجاله إنجاز التوصيات والسعي إلى إنجاز كل التوصيات على مدى الثلاث سنوات.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تدعيم فريق العمل المكلف بالسلامة بالإطارات،
- اعداد سياسة للسلامة المعلوماتية بالوزارة،
- تنمية الكفاءات في مجال سلامة النظم المعلوماتية للمستعملين والمختصين،
- اعداد سياسة للسلامة المعلوماتية بالوزارة،
- تجديد أسطول الحواسيب المكتبية،
- اقتناء و تركيز الحلول المنبثقة عن توصيات تقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي للوزارة.

5. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالموشر:

لاشيء

**بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية المتدخلة
في برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء**

بطاقة عدد 1 المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

1. البرنامج : التخطيط والتحليل

التعريف

1. النشاط الرئيسي : الدراسات والتحليل الكمية
2. ترتيب المنشأة : أ
3. مرجع الإحداث : قانون المالية عدد 57 لسنة 1967 المؤرخ في 30 ديسمبر المتعلق بتصرف سنة 1968 كما تم تنقيحه بقانون المالية عدد 87 لسنة 1972 المؤرخ في 27 ديسمبر 1972 المتعلق بتصرف سنة 1973.
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي : الأمر عدد 2134 المؤرخ في 2 نوفمبر 1998 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير المعهد كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 2474 لسنة 2008 المؤرخ في 1 جويلية 2008.
5. تاريخ امضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة : 2007.

إطار القدرة على الأداء

1. الاستراتيجية العامة : انجاز الدراسات والتحليل بما يتوافق مع أهداف مخططات التنمية وأولويات المرحلة.
2. تحديد المساهمة في اهداف البرنامج : مساهمة مباشرة
3. أهم الأولويات والاهداف : النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة :
 - مؤشر 1 : إعداد ثلاث تقارير سنوية
 - التقرير السنوي حول اقتصاد المعرفة،
 - التقرير السنوي حول القدرة التنافسية ومناخ الأعمال،
 - التقرير السنوي حول الانتاجية.
 - مؤشر 2 : استكمال الدراسات التي هي في طور الانجاز على غرار الاستثمار والتحول الاجتماعي وغيرها،
 - مؤشر 3 : تقييم السياسات وإعداد الافاق المستقبلية عبر مزيد تطوير الاليات (النمذجة)
 - مؤشر 4: انجاز دراسات جديدة تندرج ضم انشغالات المجموعة الوطنية والتحديات المطروحة على الاقتصاد التونسي.
5. الإجراءات المصاحبة :

- تحيين التنظيم الاداري،
- تحيين الهيكل التنظيمي،
- تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية.

الميزانية

ميزانية سنة 2017: 5830 أ د

نفقات التصرف: 5373 أ د

- التأجير: 4310 أ د
- التسيير: 970 أ د
- التدخل: 93 أ د

نفقات التنمية: 477 أ د

2. البرنامج : التخطيط والتحليل

التعريف:

6. **النشاط الرئيسي :** إعداد الدراسات والمسوحات الإحصائية، بما في ذلك تجميع المعلومة الإحصائية ومعالجتها وتحليلها ونشرها وذلك بالتنسيق مع الهياكل الإحصائية العمومية المختصة الأخرى، إلى جانب تنظيم التوثيق الإحصائي الوطني المتعلق بالنشاط التنموي وذلك بتجميع المعطيات المنتجة من قبل مختلف مكونات المنظومة الوطنية للإحصاء.
7. **ترتيب المنشأة :** أ
8. **مرجع الإحداث :** الفصل 21 من قانون المالية عدد 64 لسنة 1969 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969.
9. **مرجع التنظيم الإداري والمالي :** المر عدد 2408 لسنة 2000 المؤرخ في 17 ديسمبر 2000.
10. **تاريخ امضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة :** جوان 2010.

إطار القدرة على الأداء

1. **الاستراتيجية العامة :** ستركز استراتيجية العمل خلال الفترة المقبلة أساسا على المحاور التالية :
 - دعم جودة المعلومة الإحصائية في كل المجالات وفق المناهج والطرق المتعارف عليها على الصعيد الدولي والاستفادة مما تتيحه التكنولوجيات الجديدة في هذا المجال،
 - الاستجابة إلى الطلبات المتزايدة من الإحصائيات وخاصة على المستوى الجهوي والمحلي،
 - تمهين كل العاملين في الميدان الإحصائي ودعم قدراتهم العلمية والتطبيقية،
 - دعم التنسيق والتشاور مع كل المتدخلين في العمل الإحصائي والاستفادة قدر الامكان من الفرص المتاحة في مجال التعاون الدولي،
 - تطوير آليات التواصل والإعلام ونشر الثقافة الإحصائية،
 - مزيد إحكام التصرف المالي والإداري بالمعهد وتعصيرها في اتجاه الارتقاء بها إلى معايير الحوكمة.
2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :** غير مباشر
3. **أهم الأولويات والاهداف :** تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي وتطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة.
4. **مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة :**
 - مؤشر 1 : انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة،
 - مؤشر 2 : احترام رزنامة النشر،

- مؤشر 3 : الدورات التكوينية المنجزة.

5. الإجراءات المصاحبة :

- مساندة مالية : ميزانية الدولة،
- المصادقة على النصوص التنظيمية : تحيين الهيكل التنظيمي وإعداد قانون أساسي خاص،
- تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية : انتداب 10 مهندسين و 10 تقنيين في الإحصاء.

الميزانية

تقدر الاعتمادات المقترحة لميزانية المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2017 ب 30604 أ د مقابل 26816 أ د سنة 2016 مسجلة بذلك زيادة بحوالي 3788 أ د أي ما يعادل 14%. وتتوزع الميزانية المقترحة كالآتي :

- نفقات التصرف : 22216 أ د مقابل 19736 أ د سنة 2016 بنسبة زيادة تتاهز ب 12.5%.
- نفقات التنمية : 8397 أ د مقابل 7080 أ د سنة 2016 أي نسبة تطور تقدر ب 18.6%.

**بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية المتدخلة
في برنامج التنمية القطاعية والجهوية**

بطاقة عدد 1: المندوبية العامة للتنمية الجهوية

البرنامج : التنمية الجهوية

1- التعريف

1. النشاط الرئيسي : التنمية والتخطيط ومساندة الاستثمار الجهوي
2. ترتيب المنشأة : أ
3. مرجع الأحداث : قانون عدد 82 لسنة 1994 مؤرخ في 18 جويلية 1994
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي : أمر عدد 3364 لسنة 2006 مؤرخ في 25 ديسمبر 2006
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/ المؤسسة (إذا وجد) :

II – إطار القدرة على الأداء:

1. الإستراتيجية العامة :
 - المساهمة في ضبط الإستراتيجيات والسياسات التنموية الجهوية بالولايات مرجع نظر المندوبية لتستجيب لمشاكل التنمية بالجهات،
 - توفير المعطيات الإحصائية والدراسات القطاعية لاعتمادها في إعداد المخطط
2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج
 - تطوير آليات التخطيط الجهوي بما يسهم في تحسين القدرة على إستشراف السياسات والبرامج التنموية على المستويين المحلي والجهوي،
 - إعداد إستراتيجيات تنموية لكل ولايات إقليمي الشمال الشرقي والوسط الشرقي باعتماد الطريقة التشاركية،
 - تطوير المنظومة الإحصائية الجهوية والرفع من جودة المعلومة الإقتصادية والإجتماعية،
 - مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار الخاص،

- إتمام تنفيذ برنامج التنمية المندمجة في قسطيه الأول والثاني وتقييم إنجازاته،

- تطوير النظام المعلوماتي وتعصيره،

- تعزيز مؤشرات الموارد البشرية وتحسين الإنتاجية.

3. أهم الأولويات والأهداف:

1. بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة.

2. إعداد ومتابعة المخطط الجهوي و تطوير آليات نشر و تحليل المعلومات الإحصائية:

3. مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار

4. مؤشرات قياس الأداء واهم الأنشطة :

الأنشطة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الهدف
إنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة: الآبار العميقة والسطحية وكهربية وتجهيز الآبار وتهيئة المناطق السقوية والمناطق الحرفية والمناطق الصناعية والأسواق وبناء المحلات الصناعية والإقتصادية وفضاءات ترويح ومراكز تجميع المنتوجات الفلاحية والجزء الخاص بالدراسات والتسيير.	- نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة	1 بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة
إنجاز عناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية: الطرقات والمسالك والماء الصالح للشراب والتطهير والتوزيع العمومي والصحة والثقافة والشباب والرياضة والمنزهات والمناطق الخضراء والتكوين والجزء الخاص بالدراسات والتسيير.	- نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية و التجهيزات الجماعية	
إحداث المشاريع الفردية المنتجة	- عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا	2 إعداد و متابعة المخطط الجهوي و تطوير آليات نشر و تحليل المعلومات الإحصائية
- إعداد مذكرات منهجية حول كيفية متابعة وتقييم الإستثمار الخاص والعمومي على المستوى الجهوي - إعداد مذكرات منهجية حول كيفية متابعة وتقييم الإنتاج والتشغيل على المستوى الجهوي. - تقييم مدى التقدم في تجسيم إستراتيجية التنمية على المستوى الجهوي خلال السنة المعنية (تطور الإستثمار الخاص والعمومي، التشغيل، الإنتاج ومحيط الإنتاج، مدى تجسيم الحوكمة الرشيدة، مدى تحسن الأوضاع البيئية...) - اقتراح الإجراءات والتدابير للحد من الإشكاليات المطروحة وتسريع نسق التنمية والنمو.	دليل منهجي للتخطيط الجهوي	
- متابعة قطاعية من مختلف المصالح الفنية لتقدم انجاز المشاريع العمومية. - حوصلة مختلف الأعمال من قبل إدارة التنمية الجهوية.	إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية	

<ul style="list-style-type: none"> - حوصلة هذه التقارير من قبل المندوبية العامة للتنمية الجهوية وتبويب المعطيات المضمنة بهذه التقارير بإحصاء المشاريع حسب وضعية تقدمها او الصعوبات التي تعترضها. - اقتراح الحلول والآليات لتسريع انجازها وذلك في إطار تقرير تاليفي اقليمي بالإضافة إلى التقارير الجهوية. 			
<ul style="list-style-type: none"> - تحسين التقارير من حيث الشكل بإدخال الرسوم البيانية والخرائط. - تحسين التقارير من حيث المحتوى وذلك ب: - التحري في المعلومة بالاعتماد على تعدد مصادرها والقيام بتقاطعات. - إضافة مؤشرات اقتصادية واجتماعية جديدة هادفة وذات جدوى - تطوير عملية تحليل المعطيات. - الاستعانة بالنشريات الإحصائية التي تصدر على المستوى الوطني وتتعلق بالوضع التنموي بالجهات 	<p>إعداد تقارير سداسية حول الطرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات</p>		
<ul style="list-style-type: none"> - تحليل مؤشرات التنمية وإتمام إرساء نظام المعلومات وقاعدة المعطيات الجهوية. - ربط المندوبية العامة للتنمية الجهوية بعلاقات شراكة مع منتجي ومزودي المعطيات الإحصائية الجهوية بهدف تجميعها ورقيا ثم تدريجيا إلكترونيا، ووضعها على ذمة مستحقيها في فضاء موحد شأنه تيسير عملية البحث والولوج والاستعمال. 	<p>إعداد نشرات إحصائية وتحليلية لكل جهة</p>		
<ul style="list-style-type: none"> - 	<p>نسبة تقدم إعداد دراسة تنمية المعتمديات الداخلية لإقليم الوسط الشرقي</p>		
<ul style="list-style-type: none"> - 	<p>نسبة تقدم إعداد دراسة استراتيجية (بنزرت-منوية-زغوان-المهدية)</p>		
<ul style="list-style-type: none"> - 	<p>نسبة تقدم إعداد دراسة استراتيجية (سوسة-المنستير-نابل-تونس-بن عروس-صفاقس-أريانة)</p>	<p>مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار</p>	<p>3</p>
<ul style="list-style-type: none"> - وضع الوثيقة الترويجية على ذمة المستثمرين في المواقع الالكترونية للولايات المعنية وهاكل مساندة التنمية. - تحسين نوعية وجودة الوثيقة وتدعيمها برسوم بيانية وخرائط - تنظيم تظاهرات هادفة والمشاركة في تظاهرات دولية لها علاقة بالمجال. <p>التحيين الدوري للمعطيات والمعلومات الواردة بالوثيقة مع السعي إلى توفير أخرى جديدة تتماشى وحادثة المستجدات ومتطلبات الطرف الاقتصادي والاجتماعي السائد.</p>	<p>آليات التسويق الجهوي</p>		

5. الإجراءات المصاحبة : يتطلب تجسيم الأهداف المرسومة إتخاذ جملة من الإجراءات الرامية إلى تحسين التصرف الإداري وإضفاء المزيد من النجاعة والفاعلية عليه.

وتتمثل أهم الإجراءات في :

- المصادقة على الهيكل التنظيمي وتفعيله،

- تحيين دليل الإجراءات وبطاقات المهام.

- إعداد قانون الإطار،

- تنقيح النظام الأساسي لأعوان المندوبية.

III.الميزانية:

تمّ تقدير ميزانية التصرف والتنمية للمندوبية العامة للتنمية الجهوية المقترحة لسنة 2017 بـ **95,769** م.د (منها **44,624** م.د من موارد ميزانية الدولة و**30** م.د كتمويل خارجي وذلك دون اعتبار فواضل الإعتمادات والتي سيتواصل استهلاكها والمقدرة بـ **21,145** م.د) تتوزع كما يلي:

الوحدة: أ.د

اعتمادات الدفع				العنوان
المجموع	موارد خارجية	فواضل إعتمادات	موارد الميزانية	
8854	-	345	8509	العنوان الأول
86 915	30 000	20 800	36 115	نفقات التنمية
1115			1115	الإستثمار المباشر
50 800	30 000	20 800		برنامج التنمية المندمجة القسطين 2+1
15 000			15 000	برنامج التنمية المندمجة القسط3
20 000			20 000	برنامج التنمية الحضرية المتكاملة
95 769	30 000	21 145	44 624	المجموع العام

بطاقة عدد2: ديوان تنمية الوسط الغربي

البرنامج : التنمية الجهوية

البرنامج الفرعي الثاني : التخطيط الجهوي و مساندة التنمية

التعريف :

1. النشاط الرئيسي: التنمية الجهوية.
2. ترتيب المنشأة: صنف ب
3. مرجع الإحداث: القانون عدد84 لسنة 1994 المؤرخ في 18 جويلية 1994
4. مرجع التنظيم الإداري و المالي:الأمر عدد 421 لسنة 1998 المؤرخ في 18 فيفري 1998
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و ديوان تنمية الوسط الغربي :
(2007-2011) بتاريخ 27 أوت 2010 تحت عدد 1739

إطار القدرة على الأداء :

1. الإستراتيجية العامة:

تتمثل الإستراتيجية العامة للديوان في:

- المساهمة في إرساء رؤية تنموية قادرة على تجاوز الصعوبات و الإستجابة للتطلعات كما أن إرساء الدعامه المؤسساتية للبلاد إطار ملائم لبلورة منوال تنموي قادر على الحد من الفوارق الجهوية و إحكام إستغلال الطاقات والثروات المتوفرة بالجهات.

- إحداث مواطن شغل قارة وتدعيم القدرة الشرائية.

- إعتداد اللامركزية كعنصر أساسي على درب وضع إستراتيجية وطنية للتنمية الجهوية.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة.

3. أهم الأولويات والأهداف :

أهداف الديوان :

- السهر على متابعة تنفيذ مخطط التنمية 2016-2020.
- إضفاء النجاعة اللازمة علي أنشطة مساندة التنمية المتعلقة بدفع الإستثمار وتسويق التراب الجهوي و تثمين آلية التعاون الدولي وذلك بإدارجها ضمن برنامج عمل مترابط.
- إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط الجهوي.
- إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية.

- إعداد تقارير سداسية حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي بالجهات.
- إعداد نشریات إحصائية وتحليلية لكل جهة.

4. مؤشرات قيس الأداء و أهم الأنشطة:

يشمل الهدفين المرسومين للبرنامج الفرعي " التخطيط ومساندة التنمية " علي 08 مؤشرات لقيس الأداء تم إختيارها بالإعتماد على التجارب المكتسبة في تنفيذ أنشطة الديوان من ناحية ، وبالأخذ بعين الإعتبار ضرورة إرساء مقاييس موضوعية وعملية لتقييم النتائج المحققة ومدى توظيف الإعتمادات حسب البرامج والأنشطة من ناحية أخرى.

الهدف : إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات تقرير وتحليل المعلومات الجهوية.

المؤشر : إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط الجهوي.

الأنشطة : إعداد تقارير سنوية لمتابعة المخططات لكل جهة- تقرير إقليمي .

نسبة الإنجاز (100%) .

المؤشر : إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية.

الأنشطة : إعداد تقارير ثلاثية لمتابعة إنجاز المشاريع العمومية.

نسبة الإنجاز (100%) .

المؤشر : إعداد تقارير سداسية حول الظرف الإجتماعي والإقتصادي بالجهات.

الأنشطة : صياغة تقارير سداسية للظرف للإقتصادي والإجتماعي لولايات الإقليم.

نسبة الإنجاز (100%) .

المؤشر : إعداد نشریات إحصائية وتحليلية لكل جهة.

الأنشطة : إصدار النشريات والمصادقة عليها.

نسبة الإنجاز (100%) .

الهدف : مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار.

المؤشر : عدد دراسات الجدوى الإقتصادية للمشاريع.

الأنشطة : - إنجاز 165 دراسة 100% .

نسبة الإنجاز 80% .

المؤشر : نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية بالجهات.

الأنشطة : - منظومة السياحة البديلة.

- منظومة الطين.

نسبة الإنجاز 75% لكل منظومة.

المؤشر : آليات التسويق الجهوي.

الأنشطة : - تحيين موقع الواب.

- تحيين وتنويع الوثائق الترويجية.

- تنظيم ندوات للتعريف بالمنظومات الإقتصادية.

نسبة الإنجاز 100% .

المؤشر : عدد إتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي.

- مواصلة برامج التعاون الدولي مع :

* الوكالة الألمانية للتعاون الفني.

* الإتحاد الأوروبي.

* الجانب السويسري (الأنشطة المتعلقة بالمائدة المستديرة).

5.الإجراءات المصاحبة:

- مراجعة الهيكل التنظيمي لديوان تنمية الوسط الغربي.

- مراجعة النظام الأساسي لأعوان ديوان تنمية الوسط الغربي.

- مراجعة تموقع الديوان ودوره في المجال التنموي.

الميزانية :

1 - تقديم عام لميزانية ديوان تنمية الوسط الغربي لسنة 2017

1-1- ميزانية التصرف لسنة 2017

تتوزع الإعتمادات المقترحة لنفقات التصرف بعنوان سنة 2017 لديوان تنمية الوسط الغربي على النحو التالي :

مقترح 2017				البيانات
الجملة	الفواضل	الموارد الذاتية	منحة الدولة	
109				عدد الأعوان
2547			2547	نفقات التأجير
370			370	نفقات وسائل المصالح
82			82	التدخل العمومي
2999			2999	الجملة

1-2- ميزانية التنمية لسنة 2017

تتوزع الإعتمادات المقترحة لنفقات التنمية بعنوان سنة 2017 لديوان تنمية الوسط الغربي على النحو التالي :

مقترح سنة 2017	نفقات التنمية بالدينار		مرسم 2016	البيانات
	مقترح 2017			
	مشاريع جديدة			
	الدفع 2017	التعهد 2017		
180	180	180	84	الدراسات والندوات
140	140	140	50	- دراسات قطاعية
20	20	20	20	- ورشات و ندوات
20	20	20	14	- الترويج والمحامل
72	72	72	50	* البرامج الإعلامية
41	41	41	14	- المنظومات
17	17	17	15	- إقتناء معدات إعلامية
14	14	14	21	- السلامة المعلوماتية
40	40	40	20	* التجهيزات المختلفة
22	22	22		- إقتناء مكاتب و أثاث مكاتب
5	5	5		- إقتناء آلات ناسخة
3	3	3		- إقتناء تجهيزات مكتب الإستقبال
10	10	10		- إقتناء (Stand pour foire)
160	160	160	70	إقتناء وسائل النقل
50	50	50	-	التعاون الفني
502	502	502	224	المجموع دون إعتبار البناءات
1889	1889	1889	1000	- بناء المقر الإجتماعي للديوان
233,9	233,9	233,9	823	- بناء مقر الإدارة الجهوية للتنمية بسيدي بوزيد
2122,9	2122,9	2122,9	1823	مجموع البناءات
2624,9	2624,9	2624,9	2047	المجموع

بطاقة عدد 3 : ديوان تنمية الشمال الغربي

1. برنامج التنمية الجهوية / ديوان تنمية الشمال الغربي

التعريف :

1. النشاط الرئيسي:

- جمع كل المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الإستثمار العمومي ودفع الإستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان (ولايات سليانة، باجة، جندوبة والكاف) ومتابعة وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على إستنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات والبرامج في مناطق تدخل الديوان
- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الإستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية.
- دعم عمل الهياكل الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية في ميدان النهوض بالإستثمار الخاص.

2. ترتيب المنشأة: مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية

3. مرجع الإحداث: تم إحداث ديوان تنمية الشمال الغربي بمقتضى القانون عدد 85 لسنة 1994 مؤرخ في 18 جويلية 1994

4. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

- الأمر عدد 420 لسنة 1998 المؤرخ في 18 فيفري 1998 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير ديوان تنمية الشمال الغربي.
- الأمر عدد 29 لسنة 1999 المؤرخ في 04 جانفي 1999 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي لديوان تنمية الشمال الغربي.
- الأمر عدد 1736 لسنة 1999 المؤرخ في 09 أوت 1999 المتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي الخاص بأعوان ديوان تنمية الشمال الغربي.

5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة وديوان تنمية الشمال الغربي:

إطار القدرة على الأداء

1. الإستراتيجية العامة:

* في مجال التخطيط

- متابعة وتقييم إنجازات المخطط (2016-2020): إعداد تقارير تأليفية حول متابعة إنجازات المخطط خلال سنة 2016 وتوقعات سنة 2017 على صعيد كل ولاية وعلى مستوى الإقليم وتتضمن هذه التقارير تقييم الإنجازات على مستوى حجم الإستثمارات والإنجاز المادي والإنتاج والتشغيل وتطور أهم المؤشرات التنموية ذات العلاقة بظروف عيش المواطن إلى جانب تقييم مدى تجسيم المحاور الأساسية للتنمية بالنسبة لولايات الشمال الغربي.
- المنظومة الإعلامية لمتابعة المشاريع: إستغلال المنظومة الإعلامية التي سيتم تركيزها بالتعاون الوثيق مع المركز الوطني للإعلامية لمتابعة مدى تقدم إنجاز المشاريع العمومية من حيث العدد وكذلك حجم الإستثمارات في القطاعات فضلا عن إبراز المشاريع التي تلاقى الصعوبات في الإنجاز.
- المخططات التشاركية لتنمية المعتمديات: سيقع العمل خلال الفترة القادمة إلى التأسيس لثقافة العمل التشاركي مع الأطراف ذات العلاقة بالشأن المحلي من أجل تنمية محلية ديناميكية تنبع من المواطن وتتجز بمشاركته الفاعلة في كل المراحل بدءا بالتشخيص والتصور إلى الإنجاز والمتابعة، وفي هذا الإطار سيتم إعداد مخططات تنمية تشاركية لبعض معتمديات الإقليم بدءا بالمعتمديات الحدودية والمعتمديات الأقل نمو.

* في مجال الإحصائيات

- الوثائق الإحصائية: إعداد الوثائق الإحصائية للولايات بالأرقام لسنة 2015 (باجة وجندوبة والكاف وسليانة) ووثيقة الإقليم بالأرقام لسنة 2015 وتتضمن هذه الوثائق معطيات عامة ومعطيات حول البنية الأساسية وظروف عيش المواطن وكذلك معطيات حول إمكانيات وواقع قطاعات الإنتاج (الفلحة، الصناعة، الخدمات...) والهدف هو مزيد توفير معطيات جهوية ومحلية لإستغلالها في إعداد الدراسات القطاعية والدراسات الإقتصادية للمشاريع...
- بنك المعطيات الجهوي: حرصا على توفير المعلومة الإحصائية ومختلف البيانات الجهوية تم تركيز منظومة قاعدة معلومات بالديوان "Statistic Data" وذلك بالتعاون مع وكالة التعاون الفني الألماني GIZ وحاليا فإن مختلف الإدارات الجهوية للتنمية بالشمال الغربي بصدد إدراج البيانات في شتى المجالات والقطاعات، وفي مرحلة ثانية سيتم إستخدام المعلومات المخزنة في منظومة المؤشرات الجهوية والتي يتم حاليا العمل على تصميمها من قبل ففني مختص وإستعماله لاحقا كأداة إعلام وتقييم للوضع الحالي من خلال جملة المؤشرات والتقايم الدورية التي سيعمل على نشرها.
- المذكرات الإحصائية: إعداد تقرير حول المؤشرات المتعلقة بالبنية الأساسية بإعتماد تقرير صادر عن المعهد الوطني للإحصاء وذلك بغية توفير المعطيات مقارنة بالوطني فضلا عن وضعها على نمة مستعملي المعلومات على المستوى المحلي والجهوي والوطني.

* في مجال النهوض بالإستثمار الخاص

• مرافقة أصحاب المشاريع:

- تشخيص فكرة المشروع
- الإحاطة والتأطير بالباعث
- تكوين ملف دراسة المشروع
- إعداد الدراسة الفنية والإقتصادية للمشروع
- المساعدة على الحصول على التمويل والمنح
- إعداد الوسائل الترويجية:

- في إطار التعريف بالإمكانات التي يزرخ بها إقليم الشمال الغربي يتولى الديوان إعداد الكتب والمطويات والأقراص الليزرية لوضعها على ذمة المستثمرين

• تنظيم التظاهرات:

لمزيد إستقطاب المستثمرين للإنتصاب بولايات الشمال الغربي ينظم الديوان تظاهرات تحسيسية للتعريف بالميزات التفاضلية للجهة وكذلك أيام شراكة تمكن أصحاب نوايا الإستثمار وأصحاب المؤسسات من ربط علاقات شراكة في المجالات الواعدة إضافة إلى تمكين الباعثين من التفاوض مع ممثلي هياكل التمويل خلال هذه التظاهرات.

* في مجال مساندة التنمية والتعاون الدولي

تعريف وتثمين القطاعات الواعدة بالإقليم وإبراز فرص الإستثمار المتاحة من خلال الدراسات القطاعية والمنظومات الإقتصادية المنجزة من قبل الديوان وذلك عبر الندوات والأيام الدراسية وكذلك يرمي التوجه المستقبلي إلى ضرورة تمشي إعداد دراسات المنظومات الإقتصادية لما لها من أهمية في دفع الحركة التنموية بالإقليم وسيتم في هذا الصدد التركيز على 3 عناصر:

• مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسليانة (PDAA III) في مرحلته الثالثة:

- متابعة تنفيذ بعض العناصر المبوبة بالدراسات التي قام بها الديوان وتخص بالذكر منها دراساتي الحليب والزياتين بالتنسيق مع برنامج FIDA، إضافة إلى مد المكتب المعني بتقارير حول المنظومات الاقتصادية المتعلقة بالخضر والغلال على غرار : منظومة الطماطم ومنظومة التين ومنظومة الهندي ومنظومة حبة الملوك بكسرى

• تشخيص المنظومات الواعدة بالإقليم من قبل البنك العالمي (BM) بالتنسيق مع مصالح الديوان

والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية. وتتمثل هذه المنظومات مبدئيا في : منظومة الطماطم ومنظومة الزياتين ومنظومة المواد الطبية والعطرية (PAM)

- التنسيق على مستوى تدخلات في مجالات اللامركزية والتنمية في إطار برنامج مع الإتحاد الأوروبي

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- جمع المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الإستثمار العمومي ودفع الإستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على إستتباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات في مناطق تدخل الديوان.
- المساهمة في إعداد برامج وخطط عمل تهدف إلى دفع وتنشيط الإستثمار الخاص بمناطق التدخل ومتابعة مراحل الإنجاز وذلك بالتعاون مع المصالح الجهوية المختصة والهيكل الفنية والجماعات العمومية والمحلية...
- دعم عمل الهياكل الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية في ميدان النهوض بالإستثمار الخاص.
- إعداد دراسات قطاعية وجهوية لإبراز فرص الإستثمار ووضعها على ذمة الباعثين.
- إعداد الدراسات الفنية والإقتصادية للمشاريع الجديدة أو لعمليات التوسيع ومساعدة الباعثين في إعداد الوثائق الضرورية الخاصة بالمشروع و مساندهم ومتابعتهم في جميع مراحل إنجاز المشروع.

تقديرات (الدفع) لسنة 2017	النفقات
2320,2	نفقات التصرف
2225,2	على موارد الميزانية
95,0	على موارد الذاتية
470,0	نفقات التنمية
435,0	على موارد الميزانية
35,0	على الموارد الذاتية
2660,0	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية
2790,2	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية

بطاقة عدد 4 : ديوان تنمية الجنوب

I - التعريف :

6. النشاط الرئيسي : - جمع كل المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكّن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الإستثمار العمومي ودفع الإستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان (ولايات مدنين، قابس، تطاوين، قبلي، قفصة وتوزر) ومتابعة وتقييم نتائج هذه السياسات.

- مساعدة السلط الجهوية على إستنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.

- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الإستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية.

7. ترتيب المنشأة :

مؤسسة عمومية صنف " ب " وذلك حسب قرار وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري بتاريخ 30 ديسمبر 1986 وقرار الوزير الأول بتاريخ 25 أكتوبر 1991.

8. مرجع الأحداث :

تمّ إحداث ديوان تنمية الجنوب بمقتضى الفصلين 71 و72 من قانون المالية لسنة 1984، (القانون عدد 113 لسنة 1983 المؤرخ في 30 ديسمبر 1983)، وفي إطار إرساء وهيكله ومؤسسات التنمية الجهوية، تمت إعادة هيكلة الديوان ومراجعة مشمولاته وذلك حسب القانون عدد 83 لسنة 1994 المؤرخ في 18 جويلية 1994.

9. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

- الأمر عدد 419 لسنة 1998 المؤرخ في 18 فيفري 1998 المتعلق بضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق سيره (والذي يلغي ويعوّض الأمر عدد 2046 لسنة 1994 المؤرخ في 03 أكتوبر 1994).
- الأمر عدد 27 لسنة 1999 المؤرخ في 04 جانفي 1999 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي للديوان، بالإضافة إلى إحداث الشباك الموحد بديوان تنمية الجنوب بموجب الأمر عدد 2069 لسنة 1999 المؤرخ في 13 سبتمبر 1999.
- الأمر عدد 1737 لسنة 1999 المؤرخ في 09 أوت 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بأعوان الديوان.

10. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة : لا يوجد

II – إطار القدرة على الأداء

1. الإستراتيجية العامة:

* في مجال التخطيط الجهوي:

في إطار برنامج التعاون التونسي الياباني بين كل من ديوان تنمية الجنوب ووزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي من جهة والوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA من جهة ثانية، تم الشروع في إعداد إستراتيجية تنمية لكامل جهة الجنوب على المدى الطويل 2015 – 2035 ومخطط تنمية مع برنامج تدخل مفصل على المدى المتوسط 2015 – 2025 ، وتهدف هذه الخطة الإستراتيجية والإستشرافية إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والميزات التفاضلية لجهة الجنوب بما ساعد على بلوغ أهداف الحد من التفاوت الجهوي ومن نسبة الفقر ونسبة البطالة خاصة لدى حاملي الشهادات العليا.

* في مجال الإحصائيات:

إن الديوان بحكم الأشغال التي ينجزها في مجال إعداد ومتابعة وتقييم المخططات الجهوية أو في البحث عن الإمكانيات المتاحة بالجهة يحتاج إلى كم هائل من المعطيات الإحصائية للتعرف على خصوصيات

وإمكانيات مختلف مناطق الجهة وتشخيص الإشكاليات المطروحة وضبط التوجهات التنموية ولاستنباط فرص الإستثمار التي تتيحها الموارد الطبيعية والاقتصادية بالجهة.

واعتبارا للحاجيات إلى المعلومة الصحيحة والمحيطة فقد عمل ديوان تنمية الجنوب على تشريك مختلف المصالح والهيكل الجهوية في إعداد وثيقة شاملة تحتوى على مختلف المعطيات الإحصائية لكل ولاية من ولايات الجنوب مع الحرص على تحديد مسؤولية كل طرف في توفير المعلومة المحيطة والثابتة وجعلها المرجع الأساسي والوحيد لكل المستعملين. وقد أسفرت هذه التجربة " ولايات الجنوب بالأرقام وإقليم الجنوب بالأرقام " على إرساء تقاليد مافتئت تترسخ من سنة إلى أخرى في مجال التنسيق بين مختلف الهياكل والمصالح عند توفير المعلومة وفي الإستجابة بصفة تلقائية لتوفيرها في الإبان، وقد سعى الديوان إلى إصدار هذه الوثيقة وتوزيعها بصفة منتظمة منذ سنة 1997.

ويتواصل هذا المجهود بإعداد وثائق إحصائية نموذجية على الصعيد المحلي " المعتمدية في أرقام " لبعض المعتمديات بولايات الجنوب قصد التعريف بخصوصيات الجهة وإبراز الإمكانيات الذاتية لمختلف مناطق الجنوب.

* في مجال النهوض بالإستثمار الخاص: مزيد التعريف بإمكانيات الإستثمار وآليات التشجيع والمساندة وذلك لدفع الإستثمار الخاص بالجهات:

- مواصلة النشاط في مجال مساعدة الباعثين والمستثمرين على مستوى دراسة وتمويل إنجاز مشاريعهم.
- تنظيم التظاهرات والورشات المحلية والجهوية لتنمية روح المبادرة بالتعاون مع مختلف الهياكل والمؤسسات والمنظمات المعنية بدعم ودفع الاستثمار.

* في مجال مساندة التنمية والتعاون الدولي:

- إعداد بعض الدراسات القطاعية ووضعها على ذمة المستثمرين.
- تصوّر وإعداد وثائق تعريفية ومحامل سمعية وبصرية لمختلف جهات الجنوب.
- العمل على تصور واقتراح وتشخيص مشاريع تعاون فني جديدة مع الأطراف الدولية والأجنبية في إطار البرامج الوطنية للتعاون الدولي.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :

تتمثل أهم أهداف برنامج التنمية الجهوية في إرساء منهجية جديدة للتخطيط الجهوي والمحلي يعتمد على تحديد الخيارات والتوجهات التنموية وفقا لخصوصيات كل جهة وإمكانياتها الذاتية وتقطع نهائيا مع سياسة التخطيط المتبعة سابقا والتي اتسمت بتوزيع المشاريع والإستثمارات التي يقع ضبطها مركزيا على الجهات. وفي هذا الإطار فإن مساهمة ديوان تنمية الجنوب في تحقيق أهداف برنامج التنمية الجهوية أساسي ومحوري وذلك من خلال :

- إعداد إستراتيجية التنمية على المستوى المحلي والجهوي والمساهمة في إعداد وثيقة توجيهية لإقليم الجنوب.
- المساهمة في تحديد منوال التنمية ووضع مقاييس لتوزيع الإستثمارات على الجهات.
- دفع الإستثمار الخاص بالمناطق الداخلية واستنباط أفكار المشاريع ووضعها على ذمة الباعثين.
- القيام بالدراسات القطاعية.
- توفير المعلومة الإحصائية الصحيحة والمحيطة بمناطق تدخّله.
- دفع برامج التعاون الدولي.

3. أهم الأولويات والأهداف :

- صياغة وثيقة مخطط التنمية.
- إعداد وثيقة الولاية في أرقام لكل ولاية.
- دفع الإستثمار الخاص.
- انطلاق إنجاز مشروع تئمين منتوجات تربية الماشية بتطاوين.
- تصوّر وإعداد وثائق تعريفية ومحامل سمعية بصرية.

4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة :

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
1.2.2 : متابعة المخطط الخماسي للتنمية وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية :	1.1.2.2 نسبة تقدم إنجاز الإستثمارات المبرمجة بالمخطط	<ul style="list-style-type: none"> - تجميع المعطيات القطاعية من مختلف الهياكل الجهوية. - إعداد تقرير يتضمن تقييما كميا ونوعيا للإنجازات المسجلة في كافة المجالات لكل ولاية وللاقليم، - إعداد جداول تتضمن الإنجازات المسجلة بمختلف القطاعات ومقارنتها بالمشاريع المبرمجة بالمخطط حسب القطاع وحسب المتدخل - إعداد جداول تتضمن الإنجازات المسجلة على مستوى إقليم الجنوب.
	2.1.2.2 نسبة تغطية المعلومة الإحصائية على المستوى الجهوي والمحلي	<ul style="list-style-type: none"> - إعداد جداول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية (حسب مراحل تقدم الإنجاز والسنة) لكل ولاية، - حوصلة جداول الولايات وصياغة تقرير للإقليم، - تجميع المعلومة الإحصائية وتحيينها - إعداد نشرات الولايات في أرقام، المعتمديات في أرقام وإقليم الجنوب في أرقام.
2.2.2 - مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار	1.2.2.2 نسبة إحدات المشاريع	<ul style="list-style-type: none"> - دراسة المشاريع الخاصة والبحث عند التمويل والمتابعة. - زيارات ميدانية للباعثين وأصحاب المشاريع في كافة مراحل إنجاز المشاريع. - متابعة تمويل المشاريع لدى البنوك. - المشاركة في الملتقيات والندوات التي تعنى بالنهوض بالإستثمار الخاص. - التنسيق مع هياكل المساندة لتمكين الباعثين من التشجيعات والحوافز التي يخولها لهم القانون. - تقديم حصص تكوينية للباعثين.
	2.2.2.2 نسبة تمويل المشاريع	<p>القيام بستة دراسات قطاعية في إطار التعاون الدولي (2015-2018) :</p> <ul style="list-style-type: none"> - دراسة حول المواد الإنشائية بولاية قبلي. - دراسة حول المواد الإنشائية بولاية توزر. - دراستان حول كيفية النهوض بالإستثمار والتجارة

<p>البنية بين ولايتي مدنين وتطاوين ومنطقة الغرب الليبي.</p> <ul style="list-style-type: none"> - دراسة حول تنوع القاعدة الاقتصادية بولاية قفصة وكيفية النهوض بالتشغيل. - دراسة حول قطاع الزراعات الجيوحرارية بقباس. - توجيه ومساندة الباعثين خلال جميع مراحل إنجاز المشاريع لتذليل الصعوبات إن وجدت. - تقديم فرص الإستثمار المتاحة بالجنوب من خلال آليات التسويق المتوفرة بالديوان. - المناقشة والتشاور حول أفكار المشاريع مع الباعثين لتكوين ملفاتهم. 		
<p>تكثيف وتطوير آليات التسويق الجهوي :</p> <ul style="list-style-type: none"> - إعداد 04 وثائق تعريفية بحجم A3 لكل من ولايات تطاوين، قابس، قبلي وقفصة. - إعداد وثيقة تعريفية Info régionale لولاية قفصة - إعداد وتحيين وثيقة Info Coopération. - تكثيف وتطوير آليات التسويق الجهوي (أشرطة وثائقية، محامل تسويق قطاعية، معلقات إخبارية،...). - تحيين وتطوير موقع الواب الخاص بالديوان. - تنظيم الندوات والتظاهرات والأيام التحسيسية للنهوض بالإستثمار الخاص من خلال التعريف بفرص الإستثمار بالجهة. 	<p>3.2.2.2 نسبة تطور عدد المتصلين بالديوان</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - البحث عن فرص الشراكة والتعاون الفني وتدعيم قدرات الديوان. - متابعة أشغال المادة المستديرة الاقتصادية لولاية مدنين مع الجانب السويسري. - متابعة إنجاز مشروع تثمين قطاع تربية الماشية بولاية تطاوين في إطار التعاون التونسي الإيطالي. - متابعة إنجاز مشروع التعاون الفني مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمتعلق بـ " تعزيز مناخ ريادة الأعمال ودفع الإستثمار الخاص بالجنوب التونسي " 	<p>4.2.2.2 نسبة تقدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي</p>	

5. الإجراءات المصاحبة :

- تحيين الهيكل التنظيمي للديوان.
- مراجعة مهام الديوان وإعادة تموقعه.
- تمكين الديوان من الاعتمادات اللازمة بميزانية التنمية.
- دعم الديوان بالإطارات الفنية المختصة وبالبرامج التكوينية اللازمة لتطوير قدراته.

III – الميزانية :

طلبات الديوان لسنة 2017		البيان
4012,000	ميزانية	العنوان الاول
240,000	موارد ذاتية	
3631,000	ميزانية	التاجير العمومي
100,000	موارد ذاتية	
306,000	ميزانية	وسائل مصالح
100,000	موارد ذاتية	
75,000	ميزانية	التدخلات
40,000	موارد ذاتية	
163,600	ميزانية	العنوان الثاني
51,000	موارد ذاتية	
4175,600	ميزانية	المجموع العام
291,000	موارد ذاتية	

**بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية
المتدخلة في برنامج الإحاطة بالاستثمار**

بطاقة عدد 1 : وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

البرنامج الذي يتضمن المنشأة: الاستثمار
التعريف :

1. النشاط الرئيسي: استقطاب الاستثمار الخارجي
2. ترتيب المنشأة: صنف "أ".
3. مرجع الإحداث: القانون عدد 19 لسنة 1995 المؤرخ في 06 فيفري 1995.
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 1804 لسنة 1998 المؤرخ في 21 سبتمبر 1998.
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة: 2007

إطار القدرة على الأداء :

الإستراتيجية العامة:

- ✓ تكثيف عمليات الاتصال المباشر بالشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في تونس واعتماد طريقة عمل جديدة في هذا المجال منها الاستعانة بخبراء واقتناء منظومات إعلامية تساعد على استهداف واختيار المستثمرين المحتملين.
- ✓ استهداف القطاعات المعنية في البلدان التي تمثل مصدر هام للاستثمار الأجنبي المباشر
- ✓ تكثيف العلاقات مع الكفاءات التونسية بالخارج المهتمة بالاستثمار في تونس
- ✓ تكثيف الزيارات الميدانية للشركات الأجنبية المنتسبة في تونس
- ✓ التنويع في الاستثمارات المستقطبة على المستوى الجغرافي وإعطاء أهمية بالغة للترويج الموجّه نحو بلدان جديدة مصدرة للإستثمارات الخارجية على المستوى العالمي
- ✓ اعتماد سياسة إعلامية جديدة وربط علاقات متميزة مع وسائل الإعلام التونسية والأجنبية المتخصصة في مجالات الاستثمار والأعمال.

تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- ✓ مساهمة مباشرة

أهم الأولويات و الأهداف:

- ✓ الترفيع في عدد الاتصالات المهمة (CONTACT INTERESSANT) مع المستثمرين الأجانب
- ✓ الترفيع في عدد زيارات المستثمرين الأجانب إلى تونس

مؤشرات قياس الأداء و أهم الأنشطة:

4-1- مؤشرات قياس الأداء:

- ✓ نسبة الاتصالات الهامة (CONTACT INTERESSANT) مع المستثمرين الأجانب.

4-2- أهم الأنشطة

- ✓ تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية بالخارج
- ✓ المشاركة في الصالونات
- ✓ تدعيم الأنشطة الإعلامية والاشهارية
- ✓ الاتصال المباشر بالمستثمرين الأجانب
- ✓ الإحاطة بالشركات الأجنبية المنتسبة في تونس من خلال تكثيف الزيارات الميدانية لها.

الإجراءات المصاحبة:

تدعيم الوكالة بالموارد البشرية اللازمة وذلك من خلال برمجة انتداب عدد 6متصرفين وعوني تنفيذ خلال سنة 2017.

الميزانية :

تقديم عام لميزانية المنشأة للسنة المالية س+1:

الاعتمادات المقترحة لسنة 2017	بيان الفصول
4774.000	1-نفقات الأجر
2127.000	- أجر أعوان المقر الاجتماعي
2647.000	- أجر أعوان المكاتب بالخارج
1615.000	2-نفقات وسائل المصالح
588.000	1.2-نفقات وسائل المصالح بالمقر الاجتماعي
30.000	- لوازم المكاتب
90.000	- نفقات استهلاك الهاتف والانترانات والبريد
207.000	- استهلاك الماء والكهرباء والصيانة ومصاريف التأمين
80.000	- مصاريف النقل والتنقل واستهلاك الوقود وتأمين أسطول السيارات
40.000	- الأتعاب
37.000	- التوثيق
75.000	- نفقات التكوين
2.000	- مصاريف تنظيم المناظرات
27.000	- منح الحضور لممثلي الدولة بمجلس المؤسسة
1027.000	2.2-نفقات وسائل المصالح بالمكاتب بالخارج
75.000	3- التدخلات في الميدان الاجتماعي
6464.000	مجموع نفقات التصرف

العنوان الثاني:

بحساب الدينار

الإعتمادات المقترحة لسنة 2017	بيان الفصول
1829.000	1- أنشطة الوكالة بالخارج
1669.000	- الترويج
160.000	- السفارات و المهمات
1008.000	2-مساندة عملية النهوض بالاستثمار الخارجي
658.000	- النشر والإشهار
200.000	- الاستقبالات
150.000	-الدراسات
532.000	3-برامج الجودة والإعلامية والتجهيزات وتهيئة المقر
30.000	-تعزيز نظام الجودة بالوكالة
50.000	-اقتناء تجهيزات مختلفة
232.000	-اقتناء تجهيزات إعلامية
100.000	- تهيئة مقر الوكالة
120.000	- اقتناء وسائل النقل
3369.000	مجموع نفقات التنمية